الدكتور سعيد الصباغ

العلاقات المصرية الإيرانية

بين الوصال والقطيعة

١٩٧٠-١٩٨١



دار الشروق


العلاقات المصرية الإيرانية
بين الوصال والقطيعة

اسم الكتاب : **العلاقات المصرية ـ الإيرانية**
بين الوصال والقطيعة (١٩٧٠ - ١٩٨١)

المؤلف : **الدكتور سعيد الصباغ**

صدر هذا الكتاب عن سلسلة :
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا
أ.د. حمادة إسماعيل
أ.د. لطيفة سالم
أ.د. محمد عفيفى

الطبعة الأولى ٢٠٠٧م

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٨٥٨٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1257 - 2

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

العلاقات المصرية الإيرانية

بين الوصال والقطيعة

١٩٧٠-١٩٨١

دار الشروق

المحتويـات

الفصل الثالث

أنماط التعاون المصرى ـ الإيرانى

الفصل الرابع

تطور العلاقات المصرية ـ الإيرانية

عوامل القطيعة وأبعاد المواجهة (١٩٧٨ - ١٩٨١)

تقديم

تبدو القطيعة التى عرفتها العلاقات المصرية ـ الإيرانية منذ عام ١٩٧٩ ، بعد استيلاء الثورة الإسلامية على الحكم فى البلاد وكأنها لغز بالنسبة لكثير من المصريين والعرب، بذات الدرجة التى بدا بها الوصال بين البلدين الذى عرفته تلك العلاقات خلال الفترة التى أعقبت وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وحتى بدايات الثورة الإسلامية بعد ثمانى سنوات، إذ كانت من قبل يغلب عليها لون من الجفاء نتيجة للعلاقات الخاصة التى ربطت بين الشاهنشاه الجالس على عرش الطاووس وبين إسرائيل.

الكتاب الذى بين أيدينا الذى وضعه الدكتور سعيد الصباغ يسعى إلى تفسير هذا اللغز ونرى أنه من خلال دراسة موضوعية معتمدة، عرض فيها لكل وجهات النظر، المصرية والإيرانية، ساعده فى ذلك معرفته باللغة الفارسية، وقد تمكن من التوصل إلى الحل.

(الوصال) كانت قد بدأت بوادره بعد الاختلال الواضح فى ميزان القوى العربية ـ الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ ، الأمر الذى دعا إيران إلى أن تعيد النظر فى علاقتها مع حكومة تل أبيب، وتعيد التفكير فى أسباب القطيعة التى سادت مع مصر وكثير من البلدان العربية خلال الحقبة الناصرية، والتى كانت سياسة حكومة طهران حيال إسرائيل من أهم أسبابها.

وقد أدى رحيل عبد الناصر وسياسات خلفه إلى إزالة التراكمات القديمة، خاصة

مع حرص السادات على أن يتبع سياسات مخالفة تجاه القوتين العظميين، ويخفف من الانحياز المصرى للاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، الأمر الذى كان سببًا لرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ورضاء الحكومة الإيرانية فى ذات الوقت، هذا بالإضافة إلى حرص الرئيس المصرى الجديد على مد حبال الوصال مع الشاه محمد بهلوى، الأمر الذى قدم عنه الدكتور الصباغ دراسة مفصلة.

ويؤكد صاحب الكتاب على التعاطف الذى لقيته مصر من الحكومة الإيرانية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذى مثّل موقفها إحدى الأوراق الرابحة فى يد السياسى المصرى خلال تلك الفترة الحرجة من الصراع العربى ـ الإسرائيلى.

وكانت السياسة الإيرانية خلال تلك الحقبة تظاهر المصريين فى اتجاههم نحو السلام مع الجانب الإسرائيلى، بعد أن ظهرت جبهة الرفض، وانتهى الأمر بشكل من القطيعة مع العرب بعد مؤتمر القمة العربية فى بغداد.

فى نفس الوقت ردت الحكومة المصرية على سياسة الشاه الودية بدور الوسيط فى الخلافات الإيرانية مع بعض الحكومات العربية، خاصة العراق، وانتهى الأمر إلى شكل من أشكال التنسيق الإقليمى المشترك، بدا فى رفض إقامة مناطق النفوذ التى اصطلح على تسميتها بـ «السفارى».

لسوء الحظ لم تعمر حالة الوصال أكثر من عقد السبعينيات، إذ قادت الأحداث الدرامية التى عرفتها إيران فى أواخر هذا العقد، والتى انتهت بخلع الشاه واستيلاء الثورة الإسلامية على الحكم.. قادت إلى مرحلة جديدة من القطيعة، مستمرة حتى يومنا هذا.

غير أن العمل الذى بين أيدينا يتوقف عند نهاية عهد السادات، إذ تم خلال السنوات الثلاث الممتدة بين خلع الشاه واغتيال الرئيس المصرى عام ١٩٨١ تبدل العلاقة بين البلدين، ولأسباب عديدة فصّلها الدكتور الصباغ.

من تلك الأسباب سياسة السلام التى اتبعتها مصر حيال إسرائيل، والتى كانت سببًا للوصال أيام الشاه فأصبحت سببًا للقطيعة فى عهد الخومينى، ومنها قبول

مصر للجوء الشاه المخلوع لها، بعد أن رفضت أغلب الدول الصديقة من قبل فكرة هذا اللجوء، الأمر الذى لم يكن يرضى باليقين قادة الثورة الإسلامية، ومنها موقف مصر من احتجاز الثوار الإيرانيين للرهائن الأمريكيين، وهو الموقف الذى كان مشوبًا بالتنديد، هذا فضلاً عن موقف حكومة القاهرة من الحرب العراقية ـ الإيرانية، إذ لم تجد، بحكم العروبة، مناصًا من مد يد المساعدة لحكومة صدام حسين، وزاد من الأمور سوءًا التحريض الإيرانى على قلب نظام الحكم فى مصر.

باختصار نعتقد أن صاحب هذا العمل قد نجح فى تقديم حل للغز الذى أشرنا إليه فى بداية هذا التقديم، راجين أن يشاركنا القارئ نفس الرأى.

وعلى الله قصد السبيل،،

رئيس التحرير

دكتور يونان لبيب رزق

مقدمة

أكثر من ربع قرن مضت والعلاقات الإيرانية ـ المصرية لاتزال تراوح مكانها، منذ أن قُطعت عام ١٩٧٩، عام قيام الثورة الإيرانية، لأسباب وعوامل عديدة. ولكن إذا سلمنا بأن هناك العديد من الأسباب والدوافع التى أدت إلى قطع هذه العلاقات، فإن استمرار هذه القطيعة بينهما حتى اليوم بات يثير كثيرا من علامات الاستفهام والتساؤلات حول ما هى عوامل التقارب وأسباب القطيعة بين هذين البلدين الكبيرين؟!

فإذا أرجعنا البصر يوما ـ مستفيدين من ملكة التبصر فى الماضى ـ سنجد أن تطبيع العلاقة بينهما أصبح هو الاستثناء الذى يزول بزوال المسبب له، بل وبات طابعا مميزا لهذه العلاقة طيلة القرن العشرين. حيث تدهورت إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٦٠، عندما قطع عبد الناصر علاقاته مع طهران بسبب اعتراف الشاه بإسرائيل، لتستمر هذه القطيعة حتى عام ١٩٧٠، ثم ما لبثت أن تدهورت. . . وقطعت مرة أخرى عام ١٩٧٩؛ بسبب توقيع السادات معاهدة السلام مع إسرائيل، وذلك بعد سنوات معدودات من التقارب بينهما.

قد لا أكون مبالغا إذا قلت إن أيّا من تفاعلات العلاقة بين القاهرة وطهران خلال هذه المرحلة أصبحت تمثل إشكالية واضحة. . تتجاوز إرادة البلدين؛ نظرا لأن هذه التفاعلات ظلت فى حد ذاتها رهنا بتفاعلات البيئة الخارجية وما كان يسودها من معادلات وتوازنات من نوع خاص كانت تفرضها حالة الاستقطاب التى شهدها المجتمع الدولى حينئذ، حتى إنه لم يكن بوسع أى من مصر وإيران ـ وهما البلدان

الفاعلان فى المنطقة ـ أن تحدد طبيعة ووزن علاقاتهما مع القطبين الكبيرين دون أن تكون قد شخصت موقفهما إزاء العديد من مسائل حيوية أخرى تتصل بنوع التسليح وحدود الأمن ودرجة مقاربتهما من الحياد أو الانحياز، ثم مدى علاقة أى منهما بتل أبيب.

وفى هذا السياق، كان من الطبيعى أن نتناول بالتحليل الموضوعى تفاعلات البيئة الخارجية فيما بين عامى ١٩٦٧، ١٩٨١، التى شهدت حدوث تغير حاد فى نوع وطبيعة الاتجاهات العامة بالمنطقة، برزت ملامحها الأساسية فى تراجع دور مصر النسبى من المركز الرئيسى لتحديد الاتجاهات فى السياسة العربية، تراجعا ارتبط طرديا ببروز أطراف أيديولوجية إقليمية غير عربية، على رأسها إيران، ومن ثم انتقال الثقل السياسى من القاهرة إلى منطقة الخليج العربى. كما شهدت أيضا إعادة ترسيم العلاقات الإيرانية - المصرية على أسس، بدت فى مجملها مرحلية، كما لو أنهما حاولا اقتناصها فرصة للتقارب والتفاعل فيما بينهما.

وقد أخذت العلاقة بين القاهرة وطهران تزداد ازدهارا ونموا ملفتين للدرجة التى بدا لى أن هذا التفاعل الذى قام بينهما خلال هذه المرحلة كان مثيرا.. محيرا؛ بعدما شهدت تحولا كيفيا فى نمط وحجم وأبعاد أى علاقة يمكن أن تنشأ بين دولتين كبيرتين فى إقليم واحد، حتى نجح البلدان فى تحويل البلد الآخر إلى رصيد إقليمى مضاف إليه على نحو يحقق أهداف سياسته الخارجية. ولعل هذا الموضوع يمثل أحد الأركان الأساسية فى هذا الكتاب، بحثا فى عوامل التقارب وأنماط التعاون التى قامت بينهما.

ولعل ما لفت نظرى، فى هذا الصدد، أن التحول الكيفى الذى شهدته العلاقة بين البلدين منذ عام ١٩٧١، تحديداً لم يكن مجرد تحول دينامى مدفوع بحدود المصلحة أو محددات البيئة الخارجية وخصائصها. فحسب، بل كان تحولا ارتبط إلى حد كبير بطبيعة العلاقة الشخصية التى جمعت بين الرئيس السادات ومحمد رضا شاه، للدرجة التى حتمت علينا البحث فى هذه العلاقة، خاصة أنهما كانا

دائمى التشاور والاتصال المباشر، وبالتالى كانت تفاصيل العلاقة بين بلديهما تدار بتوجيهات مباشرة من هذين الزعيمين الطموحين.

وقد ظلت الحميمية هى السمة التى غلبت على علاقة إيران بمصر، حتى لاحت فى الأفق مجموعة من المتغيرات الإقليمية والمستجدات المحلية التى انطوت بدورها على مسببات الافتراق وعوامل التباعد، ومن ثم انقلب الوضع رأسا على عقب لتتبدل معه العلاقات الإيرانية المصرية، منذ قيام الثورة الإيرانية، إلى قطيعة سياسية ثم مواجهة إعلامية ضارية أملتها المتغيرات التى كانت تسود منطقة الشرق الأوسط فى ذلك الوقت، وأججت نيرانها الأوضاع الإيرانية الداخلية. ومن هنا عنيت عناية خاصة بدراسة عوامل القطيعة وكذلك أبعاد المواجهة السياسية وبأسباب استمرارها حتى اليوم.

وأخيرا، إننى لأتوجه إلى العلى القدير أن أكون قد وفقت فى تناول جوانب هذا الموضوع وأن ينال هذا الكتاب إعجاب القارئ الكريم وأن يغفر لى ما سهوت عن ذكره أو قصرت فى جنبه.

سعيد الصباغ

الفصل الأول

البيئة الخارجية للعلاقات المصرية ـ الإيرانية

(١٩٧٠ - ١٩٧٨)

تمهيد

تظل طبيعة العلاقات الإيرانية ـ المصرية رهنًا بأبعاد محلية وإقليمية ودولية موضوعية، تشكل فى مجملها البيئة التى تنشأ فيها هذه العلاقات وتتبلور، وتتفاعل معها وتتطور.

وإننا إذا جاز لنا أن نتصور أن تفاعلات العلاقة بين القاهرة وطهران، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كانت رهنا بمعادلات وتوازنات من نوع خاص استوجبتها حالة الاستقطاب الدولى، التى كانت على أشدها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حينئذ، فإن علينا أن ندرك أيضا أنه لم يكن بوسع أى من مصر وإيران، وهما البلدان الفاعلان فى المنطقة، أن تحدد طبيعة ووزن علاقاتهما مع القطبين الكبيرين دون أن تكون قد حددت موقفهما حيال العديد من قضايا إقليمية أخرى تتصل بنوع التسليح وحدود الأمن ودرجة اقترابهما أيضا من الحياد أو الانحياز، ثم طبيعة علاقة أى منهما بتل أبيب.

وفى الوقت نفسه، أصبحت العلاقات الإيرانية ـ المصرية محكومة أيضا بأبعاد وتوازنات من نوع آخر، بدءا من عام ١٩٦٧، ذلك العام الذى أعادت فيه مصر تقويم موقفها تجاه إيران ومن ثم العلاقات معها؛ إذ لم تؤد هزيمة يونيو ١٩٦٧، إلى الإخلال بتوازن القوى الإقليمى وحسب، بل إن مضاعفات هذه الهزيمة أدت إلى

حدوث تغيير حاد فى المعادلات السياسية وفى نوع وطبيعة الاتجاهات العامة بالمنطقة بشكل عام.

ولعل من أهم التغييرات أن أخذ موقع مصر فى التراجع النسبى من المركز الرئيسى لتحديد اتجاهات السياسة العربية، وهو تراجع ارتبط طرديا ببروز أطراف وأيديولوجيات إقليمية أخرى غير عربية، وعلى رأسها إيران، والتى بدأت تلعب دورا مؤثرا فى الشئون العربية طيلة حقبة السبعينيات، كما أخذت - فيما بعد الثورة الإسلامية - تستخدم الإسلام وسيلة لاستقطاب المنظومة العربية والتغلغل فيها والتأثير عليها، بوصفه إطارا سياسيا بديلا عن القومية العربية.

كذلك لم تؤد هزيمة يونيو ومضاعفاتها إلى نقل ميزان الاتجاهات العربية إلى جانب الدول المحافظة ومعه الثقل السياسى من مصر إلى منطقة الخليج العربى، وحسب، بل إن حالة الانفراط العروبى، التى تبعت الهزيمة العربية، مثلت فرصة مواتية أيضا كى تؤكد العديد من البلدان العربية على قطريتها مُستلّة فى ذلك مصلحتها الخاصة بعيدا عن سياسات المصلحة العربية العامة؛ الأمر الذى كان من شأنه زيادة الفراغات فى الصف العربى أمام تغلغل الدور الإيرانى وتزايد تأثيره فى المنظومة العربية على نحو مطرد.

ونحن إذا سلمنا بأن حرب يونيو كانت تمثل انتصارا للإرادة الغربية على الإرادة الشرقية بشكل عام، فعلينا أن نسلم أيضا أن هذه الحرب ومضاعفاتها هى التى جعلت مصر تدرك جيدا مدى وزن وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، بقدر ما أصبحت عندئذ تدرك أن مفتاح الحل للقضية العربية لم يعد بيد موسكو، بل إن «٩٩٪ من أوراق اللعبة» فى يد واشنطن.

كل ذلك كان له انعكاس طبيعى ودور مهم فى إعادة ترسيم العلاقات الإيرانية - المصرية فى عهد الرئيس أنور السادات، بعد أن أخذت مصر تتحرك على هدى إيرانى - سعودى باتجاه استدعاء دور أمريكى صريح فى حل معضلة الصراع العربى - الإسرائيلى، وذلك فى علاقة عكسية حسمت القاهرة معها علاقاتها مع موسكو،

بل لتطرد النفوذ السوفيتى من المنطقة وتطارده كما استدعته أول مرة عام ١٩٥٥ ، عام عقد صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة .

وبناءً على هذا ، تتراءى لنا أهمية إلقاء الضوء على محددين مُهمين من محددات البيئة الخارجية حينئذ ، التى تتطور فى ظلها العلاقة بين القاهرة وطهران ، الأول هو : علاقة إيران ومصر بالقوتين العظميين ، والثانى هو : العامل الإسرائيلى فى العلاقات المصرية ـ الإيرانية .

أولاً: علاقات إيران بالقوتين العظميين

ربما يكون من قبيل التكرار القول بأن الموقع الجغرافى والطموح السياسى قد صنعا لإيران ، خلال السبعينيات ، مكانة خاصة ليس على المستوى الإقليمى بل لدى القوتين العظميين أيضا .

ففى ظل هذه العلاقة الوثيقة بين الموقع جنوب الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وبين علاقة طهران الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية . اتضحت أهمية وجود علاقة حسنة بين إيران والجار الشمالى خلال هذه الحقبة ؛ انطلاقا من حرص موسكو الدائم على أن تكون علاقاتها على نحو أفضل مع الشاه فى إطار محاولاتها لاستدراجه بعيدا عن الفلك الغربى . وكم نجح الشاه ، فى ظل توازنات الحرب الباردة أن يستخلص لبلاده أفضل المميزات .

وكم كان عليه أيضا ، فى ظل مضاعفات حرب يونيو ١٩٦٧ ، أن يتعامل مع نتائجها بطموحه السياسى وليس بنوازعه العاطفية . ومن ثم ، حدد الشاه موقفه تجاه الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، فى البداية ، فى اتجاهين ؛ الأول : هو العمل على أن يكون الموقف الإيرانى ضمن الإرادة الأمريكية ، من ناحية . والثانى : هو العمل على ضبط درجة التحرك الإيرانى إقليميا فى هذا الشأن ، ضمن إرادة الجماعة الدولية ، من ناحية أخرى . وهو ما كان يعنى بالطبع تأييد كافة القرارات الدولية الصادرة بخصوص الصراع العربى الإسرائيلى . وكان يستدعى أيضا إبداء نوع من

التأييد العاطفى للجانب العربى استقطابا لبعض الاتجاهات العربية بما يدعم دورا ينتظر إيران إقليميا.

غير أنه بات يدرك - فيما بعد - أن إسرائيل وهى عنصر مهم فى توازن القوى الإقليمى، عليها أن تفسح المجال أمام صيغ أخرى لإنهاء الصراع بينها وبين الدول العربية، كالتى حددتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ «السلام». ومن ثم بدأ الشاه يتبنى موقفا متوازنا إزاء هذا الصراع للعمل على تحقيق هذا السلام.

وكانت واشنطن قد حددت تحركاتها، بعد حرب يونيو ١٩٦٧، بالسعى إلى قيام «سلام كامل» وعدم التفكير فى العودة إلى الوضع السابق مرة أخرى، على غرار حرب السويس، والإصرار على أن تتم مقايضة الأراضى المحتلة، فى خاتمة المطاف، مقابل السلام والحفاظ على إسرائيل قوية من خلال شحنات الأسلحة. وكان هذا التحرك يقوم أيضا على اعتقاد واسع لدى الإدارة الأمريكية بأن استمرار النزاع العربى - الإسرائيلى من شأنه أن يؤول إلى صالح الاتحاد السوفيتى؛ مما يؤدى إلى انعزال الولايات المتحدة وإسرائيل فى خضم بحر من العرب الراديكاليين المعادين للأمريكيين.

وفى هذا الإطار، أصبحت «المفاوضات» هى أحد مبادئ إدارة الرئيس الأمريكى الجديد «ريتشارد نيكسون». ولكم اشترك نيكسون ومستشاره للأمن القومى «هينرى كيسنجر» فى الرأى القائل بأن القوة والدبلوماسية ينبغى أن يمضيا جنبا إلى جنب. وبالفعل جرى البدء فى الإسراع بمفاوضات حول طائفة عريضة من القضايا الدولية: الشرق الأوسط، فيتنام، الصين، الأسلحة الإستراتيجية. وكان الهدف من هذه المفاوضات إيجاد «هيكل للسلام» بلغة نيكسون وكيسنجر، مكوناته الرئيسية: الانفراج الأمريكى - السوفيتى.

وقد اقتضت عملية إيجاد «هيكل للسلام» فى مفهومه العام، أن تقلل الولايات المتحدة من تدخلاتها العسكرية المباشرة فى العديد من النقاط الساخنة فى العالم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى اقتضى عليها، عشية إعلان بريطانيا عن انسحابها

من المنطقة فى نهاية عام ١٩٧١ ، أن تبادر بالتعامل مع هذا المتغير بوصفه جزءاً مكملا لإحلال نفوذها فى المنطقة بعد انتهاء النفوذ البريطانى منها ، وأن يطلق نيكسون نظريته التى عرفت بنظرية «ملء الفراغ».

والمعروف ، أن إعلان رئيس الوزراء البريطانى «هارولد ويلسون» عن أن بلاده ستنهى وجودها العسكرى فى منطقة الخليج العربى عند نهاية عام ١٩٧١ ، كان إعلانا مثيرا لقلق واشنطن إلى حد ما ؛ لأن مخططى الإستراتيجية الأمريكية كانوا يعتمدون دائما على لندن فى تأدية دور الحارس الرسمى للمصالح الغربية فى منطقة الخليج الحيوية . وبالتالى فإن خروج لندن من هناك ، كان يعنى أن واشنطن أصبحت مضطرة ، للمرة الأولى ، لبناء إستراتيجية خاصة للخليج العربى تصبح إيران دعامتها الأساسية ، بل تتحول هذه الإستراتيجية فى حد ذاتها إلى إستراتيجية إيرانية .

وقد جاء تدشين النظرية الأمريكية سريعا ، فى يوليو من عام ١٩٦٩ ، عندما صرح نيكسون بقوله : « . . . إن الحكومة الأمريكية سوف تشجع الدول الآسيوية على أن تتولى بنفسها قضايا الدفاع والأمن المحلى ، ومن المنتظر أن تتولى هى بنفسها مثل هذه المسئوليات . . . » . وقد جاء هذا التصريح بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية الجديدة أن مصلحة بلادها هى فى عدم التدخل مباشرة فى أى من الصراعات الإقليمية ، وبالتالى تجنب أعباء إضافية على الميزانية الأمريكية . وقد استهدف نيكسون من إطلاقه لهذا المبدأ ـ ضمن ما استهدفه ـ تحويل المساعدات التسليحية الأمريكية إلى مبيعات ، أى استعادة الدولارات ، التى سبق دفعها ثمنًا للبترول من إيران وغيرها و لتحسين الأداء الاقتصادى . وكذلك تحقيق السياسة الحربية الأمريكية من خلال وكلاء . الأمر الذى التقى بدوره مع أهداف الشاه فى نقطة واحدة ألا وهى طموحه فى القيام بدور إقليمى كبير .

وهكذا وانطلاقا من نظرية ملء الفراغ ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى بناء معادلة إقليمية جديدة للشرق الأوسط ، عمادها الأول : بناء هيكل للسلام والاستقرار ، وهو ما كان يقتضى بدوره العمل على تحقيق «الانفراج الدولى» أى

تخفيض حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتي. بينما عمادها الثاني، هو اعتماد إستراتيجية الوكيل. وهذا ما كان يقتضي بطبيعة الحال العمل على دعم إيران بكافة الوسائل للاضطلاع بأعباء هذا الدور الذي يسمى «شرطي الخليج» وهذا ما كان يعني في حد ذاته تأكيد الولايات المتحدة على نقل الوزن السياسي والإستراتيجي إلى منطقة الخليج العربي، في ضوء المعادلة الجديدة للشرق الأوسط.

هذه المعادلة التي أبرزت كلا من: إسرائيل وإيران والأردن (بالطبع من حيث وجهة النظر الرسمية لواشنطن) باعتبارها حفظة السلام الإقليمي، وبالتالي فإن تقديم المعونة والأسلحة إلى هؤلاء الشركاء سيصبح من شأنه أن يقوم مقام البديل المؤقت لحضور أمريكي عسكري مكلف في المنطقة، أو البديل لتدخل عسكري بغيض، كما حدث في فيتنام.

لذا انطوت هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على برنامج لتطوير مكانة إيران، من خلال دعم قدراتها التسليحية والأمنية والتي كانت تمثل في حد ذاتها طموحا مهما لأن يجعل الشاه من بلاده أقوى قوة غير نووية في العالم.

وبناء على هذا بلغ حجم الميزانية العسكرية خلال الخطة الخمسية الإيرانية الخامسة (١٩٧٣ - ١٩٧٨) رقما فلكيا تراوحت نسبته ما بين ٢٧ و ٢٩٪ من الميزانية العامة للدولة، ويكفي القول للتدليل على ذلك إن الميزانية العسكرية الإيرانية للعام ١٩٧٤، كانت تبلغ ٥,٣٢٨ مليون دولار. وسندرك قيمة هذا المبلغ أيضا إذا علمنا أن الميزانية العسكرية، للعام نفسه، لثماني عشرة دولة عربية مجتمعة كانت تبلغ ٨,٢٠٩مليون دولار.

لقد كانت محصلة هذا الدعم الأمريكي والفهم التسليحي، أن تحولت الإستراتيجية الأمريكية «إستراتيجية الوكيل» لملء الفراغ إلى إستراتيجية إيرانية خالصة، كأنما توحدتا لإبراز مكانة ودور إيران بالقوة اللازمة التي تؤهلها للاضطلاع بالمسئوليات المحددة التي أوكلتها إليها الولايات المتحدة للسهر على خدمة المصالح الغربية بالمنطقة.

حتى أن التطابق بين الإستراتيجية الأمريكية وتنامى الدور الإيرانى، بلغ حدا أن جعل الشاه يصرح بقوله مثلاً: «إن مسئوليتنا ليست قومية إقليمية فقط، بل إن لنا أيضا دورا عالميا كحارس وحام لستين بالمئة من احتياطى النفط فى العالم». والأهم من ذلك، من وجهة النظر الأمريكية أن الشاه كان يبدو على استعداد للتصرف على هذا الأساس عند ظهور أخطار حقيقية، مثلما أرسل عام ١٩٧٣، قوات إيرانية إلى عُمان لسحق ثورة اليساريين فى إقليم ظفار.

أما وقد بلغت علاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية هذا المستوى من التعاون الإستراتيجى، فضلا عن مجالات التعاون العديدة الأخرى حتى عام ١٩٧٩، فإن علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى، من ناحية أخرى، بدت، فيما بين عامى ١٩٦٧، ١٩٧٩، كأنها بلغت مستوى متطوراً من التعايش الذى يضمن للبلدين مواصلة أوجه التعاون فيما بينهما.

صحيح أن الاتحاد السوفيتى حاول ممارسة ضغط أكبر على الشاه، بعد عام ١٩٦٧، غير أن ذلك لم يخرج عن إطار دفعه للحفاظ على درجة معينة من التوازن فى علاقاته مع الدولتين العظميين. إذ إن السوفيت، رغم يقينهم التام أن الشاه لا يتحمل رؤية الشيوعية فى بلاده؛ ولذا فهو يحظر حزب توده، ولا يطيق أى تسرب شيوعى إلى منطقة الخليج العربى بشكل خاص، لذا فهو يتدخل فى ظفار فإنهم كانوا لا يحاولون إثارة مثل هذه الموضوعات معه للاعتبار نفسه، وهو الحفاظ على التوازن المطلوب المشار إليه سلفا.

ومن ثم، يمكن القول بأن السوفيت، أقاموا علاقاتهم مع إيران خلال حقبة السبعينيات من القرن العشرين على أساسين مهمين:

الأول: أن العلاقات السوفيتية ـ الإيرانية تقوم على أسس ومبادئ سياسية واقتصادية، وليست على أسس ومبادئ أيديولوجية.

الثانى: بما أن الشاه، وغيره، لا يتحمل وجود أحزاب سياسية على شاكلة حزب توده، فليس هناك ضرورة لمساندتها إذن.

حتى عندما وقّع الاتحاد السوفيتى معاهدة الصداقة مع العراق، فى إبريل من عام ١٩٧٢، وأدت بدورها إلى تزايد المخاوف الإيرانية تجاه تنامى العلاقة بين بغداد وموسكو، سارعت الأخيرة إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية مع طهران، نفذت بموجبها حزمة من المشروعات الضخمة فى إيران، شملت مصنعا للحديد والصلب فى أصفهان، و محطة لتوليد الطاقة الحرارية بطاقة ٦٠٠ ألف كيلو وات/ ساعة، وصناعات السيارات والمعدات الأخرى والبتروكيماويات. إضافة إلى مجالات التعاون التسليحى.

والواقع، أن ما نريد قوله إن البيئة الدولية، كانت تمثل ظرفا مواتيا لأن ينجح محمد رضا شاه فى تحقيق طموحات بلاده وجذب الاهتمام الدولى والإقليمى لها خلال مرحلة السبعينيات؛ نظرا لما أصبحت تتمتع به من قوة اقتصادية، ووزن إقليمى بارز مقارنة بالدول العربية النفطية الأخرى، ومن ثم كان هناك استعداد لدى عدد كبير من دول العالم لتحقيق المزيد من التقارب مع طهران.

وكذا، أتاحت هذه البيئة لإيران ـ فى ظل علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ فرص إمكانات أكبر أمام حرية التحرك بشكل أوسع. ومنحتها هامشا مناسبا للمناورة على المستوى الإقليمى والدولى. وقد كان هذا التحرك يزداد طرديا كلما ازداد حجم الدور الإيرانى فى الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة من جهة، وكلما أبدى الشاه قدرة على توظيف هذا الدور لتحقيق مصالح بلاده العليا خارجيًا، ورفع معدلات التنمية داخليا، من جهة أخرى.

وإذا كان من الطبيعى أن تقف المصلحة العليا لأى بلد، وراء تحديد اتجاه علاقاتها الإقليمية والدولية، فإن اتجاه إيران الإقليمى قد تحدد، خلال حقبة السبعينيات، فى اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: هو تدعيم مكانة إيران وسياستها فى منطقة الخليج العربية.

الاتجاه الثانى: هو تفعيل دور متوازن تجاه الصراع العربى الإسرائيلى.

ويعتبر كلا الاتجاهين معيارين أساسيين، كان يتحدد من خلالهما إيقاع العلاقات الإيرانية ـ العربية عامة، و الإيرانية المصرية بشكل أخص.

وفيما يخص الاتجاه الأول، فقد عملت السياسة الخارجية الإيرانية على تحقيق عدة أهداف محددة بعينها:

١ـ الحفاظ على الوضع القائم فى البنية السياسية الموجودة بمنطقة الخليج العربى وحمايتها من أى تغيرات جذرية قد تطرأ عليها، سواء من خلال تدخلات خارجية أو انقلابات داخلية.

٢ـ العمل على حماية حرية الملاحة فى مياه الخليج وحماية أمن مضيق هرمز وشمال غربى المحيط الهندى.

٣ـ معارضة أى تدخل أجنبى فى المنطقة أو فى الرقعة الجغرافية الملاصقة لمنطقة الخليج.

٤ـ العمل على الحفاظ على منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى، خالية من الأسلحة النووية.

لقد كان الشاه يدرك بعمق أهمية العلاقة النسبية التى تربط بين تحقيق المضمون الاقتصادى والسياسى لأهداف سياسته الخارجية، وبين قدرة الجهاز الدبلوماسى على تحقيق أفضل معدل تقارب تجاه الدول العربية عامة والخليجية منها خاصة. وكم كان التوقيت مهما لبدء التحرك الإيرانى نحو تدعيم مكانة بلاده فى منطقة الخليج العربية، اقتصاديًا وسياسيا.

حيث تزامن التحرك الإيرانى مع تحركها داخل منظمة الأوبك أيضا، عام ١٩٧١ وهو تحرك كان يستوجب تقاربا سريعا مع الدول العربية المنتجة للبترول، كانت تحتاجه طهران لتحقيق طموحاتها فى التصنيع والتنمية. لهذا لم تتردد إيران فى أغسطس ١٩٧٢، فى توقيع اتفاق مع الكونسرتيوم لمضاعفة إنتاجها.

أما التحرك الإيرانى، على المستوى السياسى، فقد ارتكز على نقطة محورية مؤداها: التخلص من صورة العنصر المهدد لدول الخليج العربية واتخاذ دور المحافظ عليها والمدافع عنها. وهو أمر كان يتسق والإستراتيجية الأمريكية الداعمة لأوجه

التكامل بين مصالح الولايات المتحدة فى هذه المنطقة وبين طبيعة وأهداف الدور الإيرانى فيها.

وفى هذا الإطار، بدأت إيران فى إزالة حالة الاحتقان التى كانت تشهدها علاقاتها مع دول الخليج بسبب قضية استقلال البحرين، حيث إنه بعد أن أظهرت نتائج الاستفتاء الذى أجرته الأمم المتحدة، رغبة شعب البحرين فى الاعتراف بهويتهم بوصفهم دولة عربية حرة مستقلة عام ١٩٧١، كانت إيران هى أول دولة تعترف بهذا الاستقلال.

بيد أن هذه المبادرة كانت تخفى وراءها فى الحقيقة - كما أثبتت تطورات الأحداث وكشفت عنه الوثائق المتاحة - تفاصيل صفقة من نوع آخر، بين إيران وبريطانيا، تم بموجبها احتلال إيران للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) بدلا من البحرين.

وفى نوفمبر ١٩٧١، انتهت المفاوضات بين البريطانيين والإيرانيين، بالاتفاق على تقسيم جزيرة أبو موسى بين إيران وشيخ الشارقة. أما بخصوص جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، التى لم يوافق شيخ رأس الخيمة على أى حل بشأنها، اعتبر الطرفان أن موافقته غير ضرورية؛ ومن ثم اتفقا على أن تقوم القوات البحرية الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث قبيل جلاء القوات البريطانية تماما عنها بأربع وعشرين ساعة، وهو ما تم فعلا فى ٣١ ديسمبر ١٩٧١.

ويبدو أن احتلال هذه الجزر، فى هذا التوقيت، لم يتم بمعزل عن علم الولايات المتحدة ومباركتها أيضا؛ نظرا لأن سيطرة إيران على هذه الجزر يعنى بالتأكيد إحكام السيطرة التامة على مدخل الخليج العربى، ويدعم مكانتها على الشاطئ المقابل لسلطنة عمان، التى كانت تشهد حالة من عدم الاستقرار بسبب تهديد الجماعات اليسارية لعرش السلطان «قابوس بن سعيد» منذ أن تولى الحكم عام ١٩٧٠.

وبالتالى، وتوطيدا لهذه المكانة، نزلت قوات إيرانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٢،

إلى الأراضى العُمانية، لدعم ومساندة السلطان قابوس ضد حركة التمرد فى إقليم ظفار. وظلت هذه القوات تتدفق على عمان حتى بلغت فى يناير ١٩٧٤، أكثر من ٢٢ ألف جندى إيرانى. وتمكنت فى النهاية من استعادة هذا الإقليم بعد سحق قوات التمرد اليسارية فيه.

وعلى كل فإن التحركات العسكرية التى قام بها الشاه لإحكام السيطرة على مدخل الخليج العربى، كانت تمثل نموذجا بارزا لمدى التطابق بين الدور الإيرانى فى حد ذاته وبين الإستراتيجية الأمريكية، والذى بلغ حدا؛ أن صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية حينذاك، «جوزيف سيسكو» بقوله: «لم تعد لنا حاجة الآن لأن نتدخل عسكريا فى هذه المنطقة؛ لأن الولايات المتحدة قدمت مساعدات كبيرة لتحديث الجيش الإيرانى والسعودى على مدى سنوات».

وهكذا بلغت إيران مكانة إقليمية مهمة، جعلت من تحركها الخارجى أكثر استقلالا داخل التحالف الغربى، بل وأكثر حيادا داخل الجماعة الدولية. ومن ثم شرعت فى إحداث تغيير تدريجى فى موقفها إزاء الدولتين العظميين، مُجارية فى ذلك خط الوفاق الذى بدأ فى القمة الأمريكية ـ السوفيتية فى مايو ١٩٧٢، الأمر الذى كان له مردوده الإيجابى فى أن تقوم إيران بتفعيل دور متوازن لها تجاه الصراع العربى ـ الإسرائيلى، بوصفه أحد اتجاهى تحقيق أهداف السياسة الخارجية على المستوى الإقليمى.

ومن ثم تطورت نظرة إيران إلى إسرائيل، خاصة فى ضوء سيادة مناخ محافظ فى النظام الإقليمى العربى، وعدم وجود حاجة متزايدة لها كموازن سياسى، خلافا لمرحلة الستينيات، مما جعل إيران طرفا أكثر قبولا من الجانب العربى.

وكان تطوير نظرة إيران إلى إسرائيل، خلال هذه المرحلة، تقف وراءه أيضا رغبة مُلحّة فى سيادة مناخ من الاستقرار فى المنطقة، من شأنه أن يدعم خطط التنمية الاقتصادية، التى كان يتم تنفيذها على قدم وساق فى مجالات كثيرة فى إيران حينئذ. وأن يدعم أيضا تحركها نحو تطبيع علاقاتها مع مصر على وجه الخصوص،

نظرا لما تتمتع به القاهرة من وزن إقليمى وتأثير عربى، يمكن أن يؤدى دورا مهما لمساعدة طهران فى إقامة علاقات ودية مع سائر الدول العربية، وفى تدعيم نفوذها الإقليمى، بل وربما استخدم الدور المصرى لإزالة سوء التفاهم بينها وبين بعض البلدان العربية.

ومن ناحية أخرى، كانت إيران ترى ضرورة تدعيم الاتجاهات السياسية الجديدة التى بدأت مصر تنتهجها بوصول الرئيس أنور السادات للحكم، وذلك بكل السبل والإمكانيات المتاحة؛ ضمانًا لاستمرار هذا الاتجاه كهدف فى حد ذاته أيضًا.

ثم لا يغيب عنا هنا، أن نذكر أن الصناعات الإيرانية كانت قد بلغت حدا يستلزم ضرورة البحث عن أسواق خارجية لها، والسوق الوحيدة أمامها حينئذ كانت السوق العربية والإفريقية. وكان الإيرانيون يعلمون أنهم إن لم يكونوا مكروهين عربيا، فى ذلك الوقت؛ بسبب سياستهم المؤيدة لإسرائيل ولأسباب تاريخية، فعلى الأقل لم تكن لهم شعبية عربية.

أما عن إفريقيا، فكانوا غير معروفين فيها أصلاً، وكانت مصر هى باب الدخول الوحيد إليها. وهنا يمكن أن تتخذ إيران من مصر واجهة للانطلاق فى الدول الإفريقية من ناحية، وكذلك تحقيق رغبتها فى أن تشترك مع القاهرة أيضًا فى فتح أسواق جديدة؛ تستوعب ما كان لديها من فوائض فى الصناعات، من ناحية أخرى.

وتأسيسا على كل ما سبق، يمكن القول بأن البيئة الخارجية خلال هذه المرحلة مثلت ظرفا مواتيا لأن تنجح إيران فى الاتجاه نحو تدعيم علاقاتها مع مصر على كافة المستويات. والتى بدأت تأخذ أبعادا أوسع وأشمل بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ثانيا: علاقات مصر بالقوتين العظميين

لقد كانت وفاة الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، ثم تولى الرئيس أنور

السادات الحكم، إيذانا ببدء عهد جديد؛ تغيرت خلاله كافة المعادلات السياسية التقليدية لهذا البلد، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى.

وقد بدا ذلك واضحا منذ الوهلة الأولى لتولى السادات فى أكتوبر من العام نفسه؛ إذ كان نظامه لا يزال يعانى انقساما داخليا خطيرا، ولم تكن قد استقرت له سلطاته كرئيس؛ بسبب حالة التناقض، التى نشأت عقب وفاة عبد الناصر المفاجئة، بين أجنحة النظام وأقطابه (مراكز القوى) والتى بلغت فى ذروتها حد الصراع المتنامى يوما بعد يوم على السلطة.

والواقع، أنه كان تناقضا أو انقساما يتخطى مجرد الصراع الظاهرى على السلطة إلى حيز الافتراق الشديد بين توجهات أجنحة النظام وأقطابه؛ الأمر الذى حسمه الرئيس السادات سريعا، فى ١٥ مايو ١٩٧١، لصالحه ولصالح الاتجاه نحو إحداث نقلة نوعية فى طبيعة التعامل مع القوتين العظميين. تلك النقلة التى لم تضع تجربة الاتحاد السوفيتى فى مصر وحسب، بل فى المنطقة كلها على المحك، لينتهى الأمر كلية بطرد نفوذه منها، وليستدعى بعد ذلك الولايات المتحدة للمشاركة فى دبلوماسية الشرق الأوسط بغرض كسر الاحتكار السوفيتى فى مجال السلاح والسياسة.

وبدا هذا الاستدعاء عاجلاً، لأن الرئيس السادات كان يمتلك رؤية أخرى تجاه القضية العربية، مفادها أن مفتاح الحل واستعادة الأراضى السليبة لم يعد فى موسكو. وهى الرؤية التى ظلت منطلقا مُهما فى تلقيه وتحليله الخاص لحزمة المتغيرات التى تداعت على المنطقة طيلة عهده.

ولا تكتسب هذه الرؤية أهميتها من الدرجة النسبية لمقاربتها من رؤية الرئيس عبد الناصر لطبيعة ما طرأ على معادلات التوازن الدولى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، أو مباعدتها عنها، بقدر ما تكتسبه من حقيقة اتساقها والمعطيات الدولية السائدة فى ذلك الوقت، ولكم تطابقت رؤية الرئيس السادات مع قدرته على محاولة استخلاص أفضل النتائج لبلاده فى ظل تقلص هامش المناورة أمامه؛ لأسباب

تتعلق بالهزيمة ومضاعفاتها وتردى الوضع الداخلى لأدنى مستوى له، وتتعلق أيضًا بحالة اللاسلم واللاحرب، التى بدا أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة قد اتفقا على استمرارها عام ١٩٧٢ من خلال فرض حالة من «الاسترخاء العسكرى» فى منطقة الشرق الأوسط.

غير أن الاختلاف بين عبد الناصر والسادات بشأن علاقة مصر بالقوتين العظميين، إذا ما افترضنا جدلا تقويم كل منهما لهذه العلاقات، كان سينحصر فى أسلوب هذا التقويم ومنهجه من ناحية، وفى الدرجة النسبية للاتجاه قربا أو بعدا من أى من هاتين القوتين من ناحية أخرى. إلا أن ما يبدو ثابتا أن عبد الناصر ما كان له أن يضحى بعلاقاته مع موسكو على النحو الذى فعله السادات دون أن يستخلص وضعا أفضل فى المقابل أمام واشنطن.

والحق، أن الدعم السوفيتى لمصر بعد يونيو ١٩٦٧، كان عنصرا مهما من عناصر المناورة السياسية، فى تقدير عبد الناصر، كما كان الاتحاد السوفيتى يمثل خط الارتداد والأمن لمصر فيما لو فشلت المبادرة السلمية الأمريكية، التى تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة «ويليام روجرز»، وهذا ما كان يعنى أن عبد الناصر عندما قبل هذه المبادرة وفتح طرق الاتصال مع الولايات المتحدة كان قد أدرك وزن الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها فى المنطقة، إلى الحد الذى أراد معه إعادة تقويم علاقاته مع القوتين العظميين ولكن ليس لطرف على حساب الآخر.

أما الرئيس السادات، فلم يكن واثقا فى قدرة السوفيت على فرض تسوية عادلة حتى وإن استطاعوا توفير الدعم العسكرى لمصر. أما الولايات المتحدة فكانت ـ فى تقديره ـ تمسك بزمام الموقف فى المنطقة أيضا، من حيث إنها هى التى توفر لإسرائيل القدرة على التصدى سياسيا وعسكريا للدول العربية التى يدعمها الاتحاد السوفيتى.

وفى الإطار الذى يتسق وقراءته ورؤيته، طرح الرئيس السادات مبادرة منه

لوقف إطلاق النار مع إسرائيل لمدة ثلاثين يوما أمام مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ١٩٧١، وبقدر ما كانت هذه المبادرة تمثل مفاجأة تامة لأقطاب النظام (مراكز القوى) بقدر ما أثارت الأمل أيضا لدى الأمريكيين فى التوصل إلى اتفاقية تكسر الجمود السياسى، الذى يخيم على القضية، وتحد من الضغوط التى تُمارس على أمريكا وإسرائيل، بل وتخلق ظروفا لإضعاف النفوذ السوفيتى فى مصر، إن لم تحقق تصفيته.

ومن ثم كانت هذه المبادرة تمثل نقطة الخلاف الحاد بين الرئيس السادات وبين مراكز القوى. فهذه المبادرة كانت فى اعتقادهم، تعنى الانفتاح السياسى العلنى مع الولايات المتحدة بدرجة حادة عن ذى قبل. وقد تطور هذا الخلاف إلى الحد الذى عرّض الدولة لأزمة داخلية فى مايو ١٩٧١، الأمر الذى جعل الرئيس السادات يصدر قراره بإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم بتهمة محاولة إحداث انهيار دستورى فى البلاد.

الحق، إن إطاحة الرئيس السادات بمراكز القوى، كان بمثابة إزاحة لتلك المجموعة التى كانت تعارض تماما فى إجراء أى اتصال مع الولايات المتحدة من جانب السادات؛ لأنها كانت ترى أن هذه العلاقة الساداتية ـ الأمريكية لن تحقق مصالحهم التى اعتادوا أن يحققوها من خلال الاتحاد السوفيتى.

والذى عمق لديهم هذه الرؤية مبكرا، أن وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز، كان قد قام بزيارة للقاهرة يومى ٤، ٥ مايو، ضمن جولة له فى الشرق الأوسط. بحث خلالها الصراع العربى ـ الإسرائيلى والعلاقات المصرية ـ الأمريكية. وكانت هذه هى المرة الأولى التى يقوم فيها وزير خارجية أمريكى بزيارة للقاهرة منذ عام ١٩٥٣، بينما كانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة منذ عام ١٩٦٧، وكان روجرز قد جاء إلى القاهرة، على الأرجح، مدفوعا بأكثر من مبرر؛ فقد كانت مصر هى الدولة العربية المؤهلة لقيادة الحركة نحو السلام، وكانت وفاة عبد الناصر ـ فى تقدير أمريكا ـ علامة لبداية عهد جديد من المتوقع أن يكون

مختلفا. ثم كان من المنطقى بالنسبة لها استطلاع موقف القيادات الجديدة، بل والعمل على التأثير فى اتجاهاتها بدعم المعتدلين فيهم.

لقد كان تولى السادات رئاسة مصر، فى الواقع، يمثل بالنسبة لواشنطن تحسنا كبيرا بالمقارنة بعبد الناصر. ومن ثم أصبح الهدف الرئيسى للسياسة الأمريكية ـ الإسرائيلية، هو أن يُوضّح للسادات بأن الوجود السوفيتى فى بلاده يمثل عقبة فى سبيل استرداده لسيناء. وأن أى أسلحة سوفيتية تقدم لمصر ستقدم فى مقابلها أسلحة أمريكية إلى إسرائيل؛ مما ينتفى معه الخيار العسكرى أمامه، وأنه ما دام الوجود العسكرى السوفيتى باقيا فى مصر فإن الدبلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فاترة الهمة فى سبيل إجراء تسوية.

ومن هنا رأت القيادة المصرية أن تعيد تقديراتها للموقف مع أمريكا آخذة فى الحسبان أنه بقدر ما اتسعت المسافة الحقيقية بين القاهرة وموسكو، بقدر ما كان يعنى تقريبا للمسافة بين القاهرة وواشنطن. ومن ثم إتاحة فرص إمكانات أكبر أمام حل لمسألة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية؛ فى ضوء معادلة جديدة لا تقوم صيغتها على الصراع المسلح وحسب، بقدر ما تحتمل فى شقها الآخر السلام أيضًا. وبالتالى اعتزم السادات خرق تحالف بلاده مع الاتحاد السوفيتى.

والتى بدأت أولى خطواتها بتدعيم فكرة «الحوار عن قرب» مع قادة البيت الأبيض، سواء من خلال القنوات السرية أو العلنية التى لعب فيها «أحمد إسماعيل» عندما كان رئيسا لجهاز المخابرات، ومحمد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى، دورا مهما. أو من خلال قنوات خارجية أخرى وقفت المملكة العربية السعودية فى مقدمتها ثم إيران.

أما على الجانب الآخر، فقد كان السوفيت يراقبون بقلق مظاهر المد الأمريكى تجاه مصر، من ناحية. كما أنهم لم يكونوا مطمئنين أساسا إلى اتجاهات الرئيس السادات السياسية، منذ أحداث مايو، ثم موقفه من الانقلاب الشيوعى الفاشل فى السودان ضد الرئيس جعفر نميرى، فيما بين يومى ١٠، ١٩ يوليو من نفس العام

بزعامة «هاشم العطا». فضلا عن أن اتصال مصر المباشر مع الولايات المتحدة وإدارة مباحثات سياسية معها لتحقيق «تسوية مرحلية» كان مثيرا لانزعاجهم أيضا حول دورهم فى المنطقة ومستقبل علاقاتهم بدولها.

ولطمأنة السوفيت، والتأكد من مدى التزامهم تجاه مصر، توجه السادات إلى موسكو فى ١١ أكتوبر ١٩٧١، لإجراء محادثات مع زعماء الكرملين. فأوضح له الزعماء السوفيت ضمنيا، أنه فى ضوء جهودهم لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة يجب على مصر محاولة تسوية العلاقة مع إسرائيل؛ الأمر الذى أصيب معه بخيبة أمل عميقة.

وفى السياق نفسه، يجدر بالذكر أن الرئيس السادات كان قد توقف، قبل توجهه إلى موسكو، فى مطار طهران، هو والوفد المرافق له لعدة ساعات، فى أول زيارة يقوم بها زعيم مصرى إلى إيران فى تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين، وهو ما كان يعد مؤشرا واضحا على إصرار الرئيس السادات على اتجاهه، من حيث إنه كان بصدد بناء علاقة مع ملك طالما وصف بأنه رجل الولايات المتحدة بالمنطقة.

وتكتسب هذه الزيارة أهميتها، فى الواقع، من أن الرئيس السادات كان يؤمن بأن حاجة الدول العظمى الصناعية للنفط فى الشرق الأوسط، تخلق نوعا من الارتباط بين مصر وكل من إيران ودول الخليج العربى. كذلك لكونها دولة تمسك بقناة السويس، تستطيع مصر ـ فى ظل علاقات وطيدة منتظرة مع الولايات المتحدة، أن تعيد لنفسها أهميتها الإستراتيجية، وتضعف فى نفس الوقت من التحالف الإسرائيلى ـ الإيرانى.

وفى المقابل، كان الشاه يؤمن بأن تشجيع السياسات العربية عموماً، والمصرية خصوصا على تبنى سياسة معتدلة تجاه تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى، سيكون أحد العوامل المهمة لتحقيق أهداف إيران فى خلق بيئة إقليمية مناسبة لمنع وانتشار النفوذ الشيوعى فى المنطقة. ومن ثم نشأت علاقة من نوع ما بين هذه السياسة

المصرية المعتدلة وتحسين الموقف الإيرانى بالنسبة لموقف الجانب العربى والمصرى، وكذلك تحسين العلاقات الإيرانية ـ المصرية.

واللافت هنا أنه إذا كان السادات راغبا فى الاتجاه غربا نحو الولايات المتحدة، فإن الشاه كان راغبا أيضا فى جذبه نحو الاتجاه ذاته وبنفس القوة التى تدفعه بعيدا عن الاتحاد السوفيتى، وهو ما كان يؤكد مدى ما تمثله الولايات المتحدة لهما من أهمية ويعبر بالقدر نفسه عن مدى اتفاقهما التلقائى على النفور من الشيوعية.

وعلى أية حال، فقد بات الأمر واضحا بالنسبة للرئيس السادات قبيل انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية فى موسكو، التى سميت قمة الوفاق، ١٩-٢٢ مايو ١٩٧٢، عندما أخفق فى التنسيق مع قادة الكرملين، خلال زيارته الرابعة والأخيرة لموسكو، بالنسبة لموضوع أزمة الشرق الأوسط، الأمر الذى جعله يختصر هذه الزيارة ليوم واحد. هذا فى الوقت الذى كانت علاقات موسكو مع العراق وسوريا ـ فى المقابل ـ متميزة؛ للدرجة التى اعتبرتها إيران والولايات المتحدة، كما سبق الإشارة، تمثل تهديدا لمصادر البترول وطرق الملاحة فى الخليج العربى والمحيط الهندى، لذلك بدأت جهودهما حثيثة لإشراك مصر فى صد الشيوعية عن الخليج. من ناحية، وتشجيع السادات ـ الذي أصبح لا يرى فى علاقاته مع موسكو أى فائدة لبلاده ـ على تغيير اتجاهه فى سياسته الدولية.

وعندما صدر البيان الختامى للقمة الأمريكية ـ السوفيتية، تأكد للرئيس السادات أيضا رغبة الدولتين العظميين فى استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فى منطقة الشرق الأوسط وأنهما لن يفرضا على إسرائيل أى طريق حل لقضية الشرق الأوسط، نظرا لأنهما قررتا إزالة التوتر بينهما وتجميد النزاعات الإقليمية وعدم التدخل فى نزاع إقليمى يمكن أن يؤدى إلى نشوب حرب جديدة فى الشرق الأوسط. ومن ثم، كان عليه أن يعجل باتخاذ خطوات أسرع تتفق ورؤيته الخاصة بالنسبة للعلاقات المصرية ـ السوفيتية، فقرر إنهاء مهمة الخبراء السوفيت فى مصر بعد أن بدت فى الأفق ملامح معادلة جديدة للتوازن الدولى.

صحيح أن الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، كان له ما يبرره ـ فى اعتقاد عبد الناصر ـ من حيث إنه كان واثقا من أنه لو خرج السوفيت من مصر فسوف يسحب الأمريكيون كل عروضهم لتحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى. كما كان عبد الناصر واثقا من أن خروجهم من مصر لن يعنى بالضرورة نهاية وجودهم فى منطقة الشرق الأوسط.

ولكن بعد أن تغيرت قواعد اللعبة، أصبح وجود هؤلاء الخبراء والمستشارين في مصر ليس له ما يبرره، خاصة أنه كان مطلبا داخليا أيضا. وكم كان التوقيت مهمًا فى قرار إنهاء مُهمتهم فى ١٧ يوليو ١٩٧٢، لأنه جاء بعد حوالى أربعة أسابيع فقط من قمة الوفاق فى موسكو.

وجدير بالذكر، أن قرار الرئيس السادات فى هذا الشأن، جاء أيضا بعد أيام قليلة من تلقيه رسالة عاجلة يوم ٦ يوليو ١٩٧٢، من الملك فيصل، تبلغه أن الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى، وصل إلى القاهرة يحمل رسالة شفهية من الرئيس نيكسون عن نتائج قمة موسكو، تتلخص فى نقاط عدة أهمها: أن الولايات المتحدة، حتى بعد لقاء القمة فى موسكو، لاتزال تعتقد أن مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط فى يد أمريكا، وفى يدها وحدها.

وعلى الجانب الآخر، أخذ الشاه يعمل على إقناع الإدارة الأمريكية بانتهاج سياسة أكثر اتزانا بين إسرائيل وجيرانها العرب، على اعتبار أن سياسة كهذه ستكون فى إطار إقليمى يمكن أن يحتوى أكبر دولة عربية، أى مصر، وأغنى دولة إسلامية، أى السعودية، وأقوى دولة فى الشرق الأوسط وهى إسرائيل، وبنفس القدر أخذ يطالب قادة إسرائيل بانتهاج سياسة أكثر اعتدالا تجاه السادات. لأنه فى هذه الحالة، ستصبح مصر بعد ذلك عامل صد أمام التغلغل السوفيتى فى منطقة الخليج العربى، خاصة بعد توقيع معاهدة الصداقة مع العراق وتدفق المساعدات السوفيتية على حافظ الأسد.

والحق أن هذا التحرك الدءوب لطرد النفوذ السوفيتى من مصر والمنطقة، كان

يعنى أن هناك ترتيبات إقليمية تجرى لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أى نفوذ أجنبى إلا الأمريكى منه. وهو النفوذ الذى حمل اصطلاحا غير منفر هو «المصالح الأمريكية» وظلت تلك الترتيبات تتبلور، بمرور الوقت، حتى أخذت تبرز فى شكل مثلث أو محور سياسى، ضم كلا من: طهران والرياض والقاهرة ليكون الوجه الإقليمى لمكافحة الشيوعية والنفوذ السوفيتى معا، وهو ما سنتناوله تفصيلا فيما بعد.

أما السوفيت فلم يكونوا غافلين عما يتردد - منذ وقت مبكر - فى الدوائر الدبلوماسية فى القاهرة عن اتجاه نحو تشكيل هذا المحور بهدف إضعاف النفوذ السوفييتى فى مصر. وقد تأكد لهم بما لا يدع مجالا للشك، أن السادات قد حسم موقفه تماما معهم. وفى المقابل، فإنه قد أفسح المجال أمام الدبلوماسية الأمريكية للقيام بالدور الرئيسى فى وضع حد للصراع العربى - الإسرائيلى، على النحو الذى أنجزه هو وهنرى كيسنجر، الذى اضطلع بدور عميق ومؤثر فى هذا الصدد. خاصة بعد استئناف العلاقات بين القاهرة وواشنطن عام ١٩٧٤.

وقد حاولت الولايات المتحدة خلال حقبة السبعينيات تقريبا القيام بعدة خطوات مرحلية فى سبيل تحقيق أهدافها، رغم حالة الاحتقان السياسى الشديد التى كانت تسود المنطقة:

١ - العمل على حل النزاعات والمنازعات الإقليمية.

٢ - العمل على إحلال نوع من السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى.

٣ - العمل على إيجاد حكومات تكون معنية بتهيئة جو من الاستقرار فى المنطقة.

وفى النهاية، وبينما كان الرئيس السادات منهمكًا فى مفاوضات السلام مع إسرائيل، برعاية الولايات المتحدة، كانت تفاعلات الرفض العربية تزداد حدتها كلما اقترب من تحقيق مراحلها النهائية، للدرجة التى قطعت معها الدول العربية

علاقاتها مع القاهرة، الأمر الذى كان دافعا له لمضاعفة اعتماده على الولايات المتحدة والدول الغربية. خاصة أن صديقه الشاه كان قد أخذ يفقد عرشه تدريجيا، فى نفس الوقت تقريبا فى إطار تلك التحولات الدرامية العنيفة التى شهدتها المنطقة خلال النصف الثانى من السبعينيات على وجه الخصوص.

على أية حال، يمكن القول بأنه فى الوقت الذى كان يدرك فيه الرئيس السادات بعمق أهمية العلاقة بين تحركه الإقليمى والدولي من أجل حل القضية العربية، وبين قدرة الجهاز الدبلوماسى المصرى على تحقيق معدلات أفضل للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه كان يدرك من ناحية أخرى، مدى التأثير الذى يمكن أن يحققه فى العلاقة الوطيدة التى كانت تربط بين إيران وإسرائيل. وذلك من خلال دفع العلاقة بين القاهرة وطهران إلى أعلى مستوى يمكن أن تصل إليه علاقة إقليمية فى ذلك الوقت. وكذلك من خلال مساعدة الشاه على تطوير نظرته إلى إسرائيل على النحو الذى سيتم تناوله بعد قليل.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول إنه فى ظل البيئة الإقليمية والدولية التى كانت سائدة فيما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٧٨، عملت مصر على تحقيق عدة أهداف من وراء توطيد العلاقة مع إيران خلال هذه المرحلة أهمها:

(أ) أن تقف إيران بجانب مصر، فى تحركها لتصفية آثار العدوان الإسرائيلى، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، خاصة أن مصر رحبت بموقف إيران فى تباعدها المعلن من إسرائيل، منذ حرب يونيو ١٩٦٧، فى المقابل رأت إيران فى قبول القاهرة لمبادرة روجرز تأكيدا ضمنيا للخط السياسى الذى تتبعه. والذى تمثل فى قيامها بحملة دبلوماسية مكثفة تستهدف الحصول على دعم دولى يمكن أن يؤدى إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها، فى مرحلة أولى، وإلى إقرار السلام بالمنطقة فى مرحلة ثانية.

(ب) أن تصبح إيران شريكًا لها بعد الحرب فى تحقيق أهداف إعادة بناء ما دمرته الحرب، وأن تستقطب الاستثمارات الإيرانية إلى مصر، بعد تزايد إمكانياتها المالية بعد رفع أسعار البترول العالمية.

ونخلص من كل ما سبق أيضا أن البيئة الخارجية، بما فيها طبيعة العلاقات التى كانت تربط مصر وإيران بالقوتين العظميين، وكذلك طبيعة البنية الإقليمية، كانت تمثل منذ عام ١٩٦٧، عاملا مهمًا من عوامل التقارب بين القاهرة وطهران. وبالتالى فإن العلاقة بينهما شهدت تطورا ملحوظا انعكس بدوره على الاتجاهات العامة فى الشرق الأوسط. بدءا من إحلال النفوذ الأمريكى محل النفوذ السوفيتى، وصولا إلى اعتماد صيغة السلام بدلا من الحرب، فى معادلة الصراع العربى ـ الإسرائيلى ومرورا بأوجه التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والأمنى بينهما.

ولكن عندما شهدت هذه البيئة الخارجية تغييرات فى جملة تفاعلاتها السياسية، منذ زيارة الرئيس السادات للقدس ١٩٧٧، وحتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، مرورا بالاضطرابات اليسارية فى تركيا وأفغانستان وغيرها، بدأت العلاقات الإيرانية ـ المصرية تشهد تراجعا حادا، ما لبث أن تطور إلى خصومة سياسية غير مسبوقة استمرت فيما بعد، حتى نهاية القرن العشرين.

ثالثا: العامل الإسرائيلى فى العلاقات المصرية ـ الإيرانية

بداية، إننا إذا علمنا أن العلاقة بين القاهرة وطهران لم تبلغ أقصى تدهور لها، منذ قيام العلاقات السياسية الكاملة بين البلدين عام ١٩٣٩، إلا فى مرتين فقط؛ الأولى عام ١٩٦٠؛ بسبب اعتراف إيران الواقعى بإسرائيل، والثانية عام ١٩٧٩؛ بسبب توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل. لأدركنا من فورنا مدى ما تمثله إسرائيل من أهمية متزايدة بالنسبة للعلاقات السياسية بين إيران ومصر، إذ هى فى كل مرة كانت هى العامل الأساسى والمباشر الذى قطعت بسببه العلاقة على النحو الذى تم بينهما.

لذلك، ما كان لنا أن نتناول تطورات العلاقة بين مصر وإيران خلال هذه المرحلة، بمعزل عن إلقاء الضوء على نوعية تلك العلاقة التى كانت تربط بين طهران وتل أبيب منذ يونيو ١٩٦٧، ذلك العام الذى تأكد فيه تماما أن الصراع العربى ـ

الإسرائيلى أصبح هو القضية الأولى فى علاقات مصر الخارجية. وهو العام الذى شهدت فيه العلاقات الإيرانية ـ المصرية تحولا إيجابيا فى اتجاهها العام؛ حيث كشف الشاه جهده لإبراز موقف بلاده الرافض لاحتلال إسرائيل الأراضى العربية. وكان لهذا الموقف المعلن أثره فى أن تعيد القاهرة تقويم علاقاتها مع طهران، خاصة أن موقف الشاه كان يمثل بدوره جزءا مكملا للجهود التى كانت تبذلها مصر لتكريس موقف دولى مساند للحقوق العربية التى اغتصبتها إسرائيل بهذه الحرب.

لقد كان العدوان الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧، فى الواقع، يعد تدشينا لمعادلة إقليمية جديدة أعادت توزيع الأثقال السياسية فى المنطقة مرة أخرى، بعدما فرضت الحرب ومضاعفاتها قيودا على دور مصر الإقليمى، وهيأت فى الوقت نفسه، ظرفا مناسبا لبروز دور إيرانى فاعل على المستوى الإقليمى. ذلك الذى تعزز بفضل الانسحاب البريطانى من المنطقة، وتأكد وترسخ أيضا فى ظل الإستراتيجية الأمريكية لملء فراغ الانسحاب النهائى للنفوذ البريطانى على النحو الذى تناولناه سلفا.

وبعد وفاة عبد الناصر، ارتهن نجاح الرئيس السادات فى إحراز أى انتصار لموقف بلاده فى عملية الصراع العربى ـ الإسرائيلى، على العديد من العوامل، يعنينا منها:

مدى إدراكه لطبيعة المعادلات السياسية وتفاعلاتها واتجاهاتها بالمنطقة، ومن ثم مدى قدرته على استقطاب أطراف إقليمية مؤثرة بغرض دعم الموقف العربى طبقا للمتطلبات المرحلية كافة.

وهنا كانت إيران تمثل أحد هذه الأطراف، التى كشف الرئيس السادات جهده لاستقطاب موقفها المعلن، ودفعه فى زاوية المساندة الحقيقية للحق العربى، من ناحية. ومن ناحية أخرى محاولة القيام بدور مؤثر فى تفاعلات العلاقة بين إيران وإسرائيل؛ إما بغرض تحييد الموقف الإيرانى حالة نشوب حرب جديدة، أو تحويله إلى موقف وسيط.

مدى قدرته على إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم مع الأطراف الإقليمية الفاعلة، ومنها إيران بالطبع، حول العديد من المسائل محل الاهتمام المشترك. ومن المنطقى أن قضية احتلال إسرائيل للأراضى العربية، كانت ترد على قمة هذه المسائل.

والحق أن الرئيس السادات استطاع أن يُحدث تحولا كبيرا فى موقف إيران تجاه تأييد الحق العربى من ناحية، وأن يلعب دورا مؤثرًا فى تطور العلاقة بين طهران وتل أبيب، بدءا من تطورات الموقف الإيرانى من الصراع العربى الإسرائيلى وصولا إلى دور إيران فى بناء عملية السلام فى الشرق الأوسط.

ومن المعروف أن إيران كانت من أوائل الدول التى أدانت العدوان الإسرائيلى على مصر والدول العربية الأخرى، ودعت إلى تنفيذ القرارات الدولية الصادرة فى هذا الشأن، خاصة القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وذلك فى إطار التزامها بالجماعة الدولية، واعتبار أن ما حدث إنما يتعارض ومبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة ويتناقض مع الأعراف الدولية. ولقد ظل هذا الموقف ثابتا. ويمثل منطلقا أساسيا فى تعامل طهران مع هذه القضية.

ومع هذا، فمن المهم أن نذكر أن الشاه ظل ينظر إلى إسرائيل، حتى قيام حرب أكتوبر، على أنها موازن إقليمى مهم يساعد على ضبط إيقاع الأحداث فى المنطقة، وذلك لاعتبارات عديدة، منها ما يتصل بطغيان الاتجاهات الراديكالية المعادية لإسرائيل وإيران بالمنطقة؛ منذ حرب يونيو، ومنها ما يتصل أيضًا بأن وضع إيران ومكانتها لم تكن قد بلغت ما بلغته بعد حرب أكتوبر.

حتى عندما أدى ازدياد النشاط من أجل تحسين العلاقات بين مصر وإيران، إلى إثارة مخاوف لدى تل أبيب من أن يقلص الشاه علاقاته معها، أصدر الشاه تصريحات تحمل إشارات تطمين للإسرائيليين بقوله: «إن سياستنا تجاه إسرائيل ستبقى دون تغيير، ولن نسمح لأنفسنا أبدا بأن نرضخ للضغط من قبل بُلدان أخرى». بما يعنى أن انتقاده لإسرائيل كان مقصورا فقط على استيلائها على الأراضى العربية بالقوة.

ولذا كانت القاهرة، على الجانب الآخر، معنية بمحاولة زحزحة الموقف الإيرانى بعيدًا أكثر عن إسرائيل، وذلك ضمن التحركات الدائبة التى قادتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الشأن، وبخاصة بعد أن أصبح موقف طهران مواتيا لاستئناف العلاقات مع طهران. ومن ثم وصل الدكتور محمود رياض إلى طهران فى الخامس من إبريل ١٩٧١، فى أول زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية مصرى لإيران فى تاريخ العلاقات بين البلدين.

وقد حملت زيارة رياض لطهران أهدافًا محددة. برزت مؤشراتها من خلال تحليل التصريحات المعلنة الصادرة عن الجانبين، خلال هذه الزيارة التى استغرقت ثلاثة أيام:

أولاً: تدعيم العلاقات الثنائية المستأنفة حديثًا بين البلدين.

ثانيا: استقطاب دعم إيران ـ بوصفها إحدى الدول البترولية المُضارة من إغلاق قناة السويس ـ لصالح مبادرة الرئيس السادات التى طرحها قبل شهرين تحديدا (٤ فبراير) كما سبق الإشارة.

ثالثا: توظيف دور الشاه فى السياسة الأمريكية، للتدخل لدى إدارة الرئيس نيكسون، بشأن فرض تسوية سياسية لأزمة الشرق الأوسط، وهو ما كان يتفق مع ما يؤمن به الشاه أيضا فى هذا الصدد.

وقد حققت زيارة رياض نجاحا كبيرا فيما كانت تستهدفه، حيث أُعلن أن المحادثات التى جرت بين محمود رياض ونظيره الإيرانى «أردشير زاهدى» قد أظهرت اتفاقًا بين وجهات نظر الجانبين بشأن إمكانية حمل إسرائيل على قبول قرار الأمم المتحدة وعقد اتفاق يتضمن الجلاء عن الأراضى العربية المحتلة.

وكان محمود رياض قد صرح فى مؤتمر صحفى عقد فى طهران بقوله: «إن إسرائيل تتحدى العرب والأمم المتحدة والدول الأربع الكبرى برفضها الانسحاب من الأراضى المحتلة». وقال: «إننا نعرف واجبنا وخططنا، وهى ببساطة رؤية إسرائيل خارج هذه الأراضى وهذا ما سنفعله».

ومن جانبه، صرح الشاه، ربما لأول مرة، بتأييده المباشر لمصر، بقوله: «إن إيران تساند موقف الجمهورية العربية المتحدة بشأن المنطقة العربية من الشرق الأوسط، كما أننى أعتبر أن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية غير قانونى». ثم أعرب أيضًا عن أمله فى تحسين العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران وأن تعود إلى سابق عهدها.

بينما لم يُخف امتعاضه من التعنت الإسرائيلى إزاء الجهود المبذولة لحل الأزمة سلميا؛ واصفا هذه السياسة «بقصر النظر». وقال: «إن إسرائيل ترتكب خطأً فاحشًا لأنها ترفض استعداد الدول الكبرى لضمان حدودها وسلامتها»، واستطرد مبديا دهشته بقوله: «لابد أن هناك سببا لا أفهمه وراء رفضهم اغتنام هذه الفرص، أم أن أحداث يونيو أفقدتهم صوابهم؟!».

وهكذا بدا أن موقف الشاه من السياسة الإسرائيلية قد بدأ يتغير. وقد حصل وزير الخارجية المصرية على وعد من نظيره الإيرانى مفاده استمرار مساندة بلاده الكاملة لجهود مصر بشأن إحلال السلام، وأن إيران ستكون دائما مع مصر من أجل الوصول إلى سلام عادل ومشرف مؤكدا له ما قاله الشاه فى وقت سابق: «إن إسرائيل ربما تكون قد كسبت معركة ولكنها لم تكسب الحرب بعد».

أما فيما يتعلق بمحاولة توظيف دور الشاه فى السياسة الأمريكية لفرض تسوية سياسية، فقد ذكر رياض: «أن الإسرائيليين رفضوا طلبا أمريكيا بالانسحاب من الأراضى العربية. ونحن نسأل الأمريكيين الآن، ماذا فعلوا؟». وأضاف: «لقد وعد الأمريكيون بتوجيه ضغط على إسرائيل للانسحاب، وقد قبلنا ذلك، والآن يبقى السؤال الكبير ماذا سيفعل الأمريكيون؟». ثم أنه ليس لدى مصر أى مشاكل مع أمريكا سوى تمسكها بتأييد إسرائيل. وبالتالى «لو غيرت سياستها واختارت الحياد وعدم مساعدة المعتدين فستصبح العلاقات بيننا فى حالة طبيعية».

ومن جانبه، كان الشاه قد تحدث عن الجهود الإيرانية بالنسبة للأزمة، وقال: «إنه سيتابع الاتصالات مع الرئيس الأمريكى حول هذا الموضوع حرصا على أن

تسير الأمور فى مسارها الصحيح» . وأضاف مذكرا: «أن أمريكا هى التى صوتت لصالح قرار مجلس الأمن، كما أنها هى التى قدمت مقترحات روجرز وقبلتها الجمهورية العربية المتحدة» هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى، أوضح «زاهدى» مدى الجهود الدبلوماسية المكثفة والاتصالات التى أجرتها بلاده مع دول العالم لمساندة خطوات الجمهورية العربية المتحدة نحو السلام، بوصفها تشكل أفضل فرصة لتحقيقه، ليس للمنطقة فقط بل للعالم أجمع .

الواقع، أن الشاه طلب من الرئيس الأمريكى فعلا استخدام نفوذه لدى إسرائيل من أجل العمل على إنجاح مبادرة الرئيس السادات الخاصة بفتح قناة السويس مقابل انسحاب جزئى إسرائيلى . إلا أن هذه الأفكار اصطدمت بالرفض الإسرائيلى ؛ الأمر الذى أثار خيبة أمل الشاه، وهو ما عبر عنه أمام وزير الخارجية الإسرائيلية «أبا إيبان»، أثناء زيارته لطهران خلال شهر مايو ١٩٧١ ، أى بعد بضعة أسابيع من زيارة محمود رياض، حتى أن «إيبان» شعر أن مواقف الشاه الودية تجاه إسرائيل قد تغيرت بعد استئناف علاقاته مع مصر .

بعد ذلك، وصل أردشير زاهدى إلى القاهرة فى زيارة رسمية قام بها يوم ١٠ مايو واستغرقت خمسة أيام، أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الدكتور محمود رياض، كما سلم الرئيس السادات رسالة شخصية من الشاه . وذكر زاهدى فى حديث خاص لوكالة أنباء الشرق الأوسط أنه تبادل مع الرئيس السادات وجهات النظر بالنسبة لآخر تطورات قضية الشرق الأوسط ونتائج زيارة «وليام روجرز» لمصر، وأنه أبلغ الرئيس بما قامت به إيران من اتصالات بشأن القضية العربية، وأنه سيقدم فور عودته تقريرا عن مباحثاته مع الرئيس السادات ومع محمود فوزى رئيس الوزراء ومع محمود رياض وزير الخارجية وذلك للوصول إلى الطريقة المثلى للضغط على إسرائيل كى تنسحب من الأراضى العربية .

وفى إطار إعطاء مساحة أكبر للدور الإيرانى فى قضية الشرق الأوسط، حملت زيارة الرئيس السادات الأولى لطهران ـ التى سبق الإشارة إليها ـ فى أكتوبر من العام نفسه، هدفين حددهما الرئيس بنفسه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ضمن

تصميمه للمرحلة التالية : إزالة سوء الفهم بين البلدين ، ثم دعوة الشاه لإسهام إيران فى مشروع خط أنابيب بترول بين السويس والإسكندرية .

وكان الهدف الأخير ، يعبر عن رغبة السادات فى تأكيد نيته للشاه على جدية دعوته للمبادرة التى سبق أن طرحها فى الرابع من فبراير بغرض استثمار نظرة الشاه الإيجابية لفكرة انسحاب جزئى إسرائيلى ، بما يعنى احتمال استئناف العمل بقناة السويس ، وبالتالى كان السادات يعول على أن تمويل إيران مشروع مد هذا الأنبوب سيؤدى إلى إبطال قيمة الأنبوب الإسرائيلى الممدود بين إيلات وعسقلان .

وبناء على هذا ، بدا موقف الشاه المعلن فى مساندة الرئيس السادات أكثر وضوحا ، بل إنه أخذ يربط بين أى تقدم فى علاقات بلاده السياسية مع إسرائيل بمدى ما يحدث على الأرض . وذلك منذ أن نفى إمكانية تطبيع هذه العلاقات على المستوى السياسى ، مؤكداً بقوله : «كلا ، إنه طالما لم تُحل قضية انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة ؛ فلا . أما فيما يتعلق بإمكانية حل هذه القضية ، فيمكننى أن أقول : إن الإسرائيليين إذا أرادوا أن يعيشوا فى سلام مع العرب فليس أمامهم طريق آخر غير هذا» .

ثم وبعد أن أكد الشاه فى أحاديث أخرى على تأييده التام «للمبادرة المصرية الأخيرة للسلام «لأنها» مبادرة معقولة وبناءة» ، أخذ يدافع - فى تطور آخر - عن موقف السادات مستخدما فى ذلك لهجة حادة ضد إسرائيل فى كل تصريحاته وخطبه ، منها مثلا قوله لصحيفة «بليتز» الهندية فى فبراير ١٩٧٢ : «كيف يمكن لرئيس دولة أن يقبل باستمرار احتلال دولة معادية لأجزاء من بلاده؟ على الإسرائيليين أن يعلموا أكثر من أى وقت مضى أن مصر اليوم تتمتع بقوتها الكاملة ولها قدراتها التى تمكنها من خوض الحرب وبالتالى لم يعد فى إمكان إسرائيل أن تهاجمها مرة أخرى» .

وفضلا عن ثبات موقف الشاه على النحو المبين سلفا ، وجه وزير الخارجية الإيرانية النقد الشديد لإسرائيل ، فى كلمته السنوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٧١ ، لرفض تل أبيب الجهود والمساعى الرامية لحل القضية ؛ خاصة رفضها لمبادرة يارنج ومشروع روجرز الداعى إلى تنفيذ القرار ٢٤٢ ، مؤكداً على موقف بلاده الثابت والداعى إلى حتمية جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضى التى احتلتها .

كذلك أدانت وزارة الخارجية فى البيانات التى أصدرتها ، جميع الأعمال العدوانية التى مارستها إسرائيل ضد مصر والدول العربية .

ولقد شعرت جولدا مائير نفسها بمدى التحول الذى بدأ يطرأ على موقف الشاه نفسه ، عندما قامت بزيارة سرية لطهران فى مايو ١٩٧٢ ، واطلعت من الشاه ، على مدار ساعتين ونصف الساعة ، فى «قصر نياوران» على تفاصيل اتصالاته مع الرئيس السادات . ورغم أنه لم يلمح لها حتى بتهديد أنه سوف يتخذ تدابير ضد إسرائيل فى حالة عدم تغيير موقفها من مصر ، إلا أنها قالت لمُرافقيها بعد انتهاء مباحثاتها معه : «لقد تغير الشاه تماما بعد استئناف علاقاته مع مصر ؛ إنه ليس هذا هو الشاه السابق» .

وهكذا استمرت طهران على موقفها المعلن من الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، بل وأخذ الموقف ذاته يتشح بمسوح التأييد لموقف الرئيس السادات وجهوده الرامية لتسوية القضية تسوية سلمية . وذلك بغرض الحفاظ على التوازن فى سياسة إيران العربية ، حيث إنها كانت تسير بالتوازى مع قيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث من ناحية . ومن ناحية أخرى ، كانت لمساندة جهازه الدبلوماسى فى محاولة تدعيم علاقات إيران مع الدول العربية عامة والدول الخليجية خاصة فى ذلك الوقت ، ثم الوصول إلى ممارسة دور مهم فى المنظومة العربية ، طالما حُرم منه فى عهد الرئيس عبد الناصر .

لما نشبت حرب أكتوبر ، طلب الشاه من وزير البلاط جمع قادة أركان حرب القوات المسلحة وقادة الأسلحة لاجتماع عاجل فى قصر سعد آباد ، لبحث تطورات الموقف . وفى اليوم التالى تلقى مكالمة هاتفية من هنرى كيسنجر يخبره فيها أنه

بغض النظر عن الوضع العسكرى الراهن، فإن الولايات المتحدة تفعل ما بوسعها للوصول إلى هدنة بين الطرفين، ولكن إذا فشلت فى ذلك فإنهم ينوون إنفاذ موقفهم الدولى بتقديم مساعدات فورية إلى إسرائيل.

كما تلقى فى اليوم نفسه رسالة عاجلة من الرئيس السادات، يطلعه فيها أنه لا ينوى أن تتقدم القوات المصرية أكثر من عشرين كيلو متراً فى صحراء سيناء؛ لأن صواريخ سام السوفيتية التى فى حوزته ليست أبعد من ذلك.

والحق أن حرب أكتوبر والقدرة الفائقة التى أظهرتها القوات المصرية فى اجتياز قناة السويس، قد أثارت دهشة طهران، وحماسا بالغا فى أوساط واسعة من الشعب الإيرانى. كما أن عدم قدرة الجيش الإسرائيلى على صد القوات المصرية فى منطقة القناة؛ ألحقت ضررا بالغا فى هيبة إسرائيل ومكانتها، ومن ثم اندلعت فجأة مشاعر العداء الكامنة فى الرأى العام الإيرانى وبدأت وسائل الإعلام المختلفة تبرز الانتصارات العربية، كما جرت مظاهرات شعبية فى مدن إيرانية كثيرة تعبيرا عن فرحة الجماهير بالانتصار العربى. وكان هذا الجو، يشكل بدوره وسيلة ضغط شديدة على الشاه، الأمر الذى جعله يتبع سياسة متوازنة بين طرفى الصراع، إذ لم ينجر إلى اتخاذ موقف قد يحسب على أنه ساند طرفا على حساب آخر؛ الأمر الذى كان له مردود إيجابى على علاقات إيران العربية، ومن ذلك مثلاً:

أولاً: أنه رفض تحقيق المطالب العربية بإغلاق الممثلية الإسرائيلية فى طهران، والتى تقدم بها السفير السعودى لدى إيران نيابة عن نظرائه العرب، فى ٥/ ١١/ ١٩٧٣، كما رفض طلبا آخر بمنع خطوط شركة ـ العال الإسرائيلية من استخدام المجال الجوى الإيرانى، الذى تقدم به أيضا السفير اللبنانى لدى إيران.

ثانيا: رغم أنه استجاب لطلب إسرائيل بشأن إعادة قسم من المدافع والذخائر والأجهزة الإليكترونية، التى كان قد اشتراها مؤخرا من إسرائيل والولايات المتحدة، إلا أنه رفض، فى الوقت نفسه، محاولات أمريكية بشأن تسليم إسرائيل طائرات الفانتوم من إيران كتعويض عن طائراتها التى فقدتها فى الأيام الأولى

للحرب؛ خشية أن يؤثر ذلك على محاولات الشاه التقرب إلى العالم العربى. فضلا عن خشيته من تأثير ذلك على الشعب الإيرانى إذا تسرب خبر تسليم هذه الطائرات إليها.

ثالثا: في الوقت الذى رفض فيه فرض حظر بترولى على الغرب كما فعلت الدول العربية، اتخذ الشاه عدة إجراءات تركت انطباعا عاما لدى هذه الدول بأنه بات مؤيدا للموقف العربى، إذ قام بتزويد مصر، فى ذروة المعارك، بـ ٦٠٠ ألف طن من البترول كانت الآلة العسكرية المصرية فى حاجة ماسة إليها، كما قامت الطائرات الإيرانية بنقل فوج مشاة سعودى وتجهيزات عسكرية إلى الجولان، بينما حملت لدى عودتها الجرحى السوريين لتلقى العلاج فى إيران. كذلك رفض فى نفس الوقت، السماح بعبور متطوعين يهود من أستراليا إلى إسرائيل عبر الأراضى الإيرانية. فضلا عن أن إيران كانت ترسل على مدار أيام الحرب إمدادات طبية إلى مصر، كما نقلت فيما بعد أعدادا من جرحى ومصابى الحرب لتلقى العلاج فى طهران.

ونود أن نشير هنا إلى أن الشاه كان يدرك أن ثمة محاولة لإيجاد علاقة بين مسألة الحظر البترولى وبين مدى استجابة إيران لذلك، بوصفه مطلبا عربيا، كمدخل لقياس مدى جدية تضامن طهران مع القضية العربية. وهو مدخل طالما كان الشاه يرفضه بإصرار؛ نظرا لأنه كان شخصيا يفصل بين شأنين فى سياسة بلاده الخارجية: بين الشأن السياسى والشأن الاقتصادى. لذا عندما كان يُسأل عن سياسته التى تعطى العرب الحق فى قضيتهم، وفى نفس الوقت تبيع البترول لإسرائيل وهى عدوتهم، بما يعنى أن ثمة ازدواجية تشوب قراره فى هذا الشأن فكان يجيب بقوله: «البترول هو ملك لشركات البترول وهى التى تتولى تسويقه وبيعه لأى أحد تريده هى.. بترولنا يذهب إلى كل مكان، فلماذا لا يذهب إلى إسرائيل؟ ثم ولماذا نقلق من ذهابه إلى إسرائيل؟».

ومهما يكن من أمر، فإن ما نريد قوله هنا هو أن حرب أكتوبر ١٩٧٣، فرضت واقعا جديدا فى منطقة الشرق الأوسط، وأثرت بالسلب على هيبة إسرائيل

الإقليمية وكذلك على مكانتها فى السياسة الإيرانية ، وأدت فى المقابل إلى تقارب مصرى-إيرانى كبير . حتى أصبحت الحكومة الإيرانية تعتبر علاقاتها مع إسرائيل إحدى العورات التى يجب التستر عليها .

وفضلا عما سبق ، يتعين علينا أن نذكر أيضا أن إيران لعبت دورا مساعدا فى إتمام فك الاشتباكين الأول والثانى بين القوات الإسرائيلية والمصرية وذلك فى إطار المساعى الأمريكية لوضع أسس أولية للسلام بين البلدين .

وقد تحدد دور إيران فى إتمام فك الاشتباك الأول ، الذى تم توقيع الاتفاق الخاص به فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ، فى مهمة واحدة تتلخص فى أنه عندما أبدى العراق كثيرا من العناد فى محاولته لتعويق فك الاشتباك ، أكد كيسنجر للمفاوضين المصريين فى القاهرة أنه لا يوجد مبرر للقلق «فالشاه سوف يتولى أمر العراق» . وبعث كيسنجر رسالة إلى الشاه ، وبعد عدة أيام أذاعت وكالات الأنباء رسالة صادرة من إيران تقول : «أعلن متحدث عسكرى إيرانى اليوم أنه قد قتل عديدون وجرح واحد وثمانون شخصًا فى اشتباك وقع على الحدود ، بين القوات الإيرانية والعراقية . وأن القوات الإيرانية بدأت تحتشد على الحدود وأن وحدات من الطيران الإيرانى قد اخترقت المجال الجوى العراقى» . وقد استمرت المناوشات الحدودية بين البلدين ، حتى مطلع مارس من العام نفسه ، بعد أن نجح السفير السوفيتى لدى العراق فى الوساطة بين الجانبين .

وقد أتاح فك الاشتباك الأول الفرصة للبدء فورًا فى تطهير قناة السويس وتطويرها وإعادة بناء ما دمرته الحرب . خاصة فى مدن القناة التى ساهمت إيران بحظ وافر فيها ، كما سترد الإشارة إليه لاحقًا . وهو ما كان يعنى فى نفس الوقت تحقيق المصلحة الإيرانية أيضا ، لأن تكلفة النقل البحرى سواء المتجه من موانئها حاملة للبترول أو إليها حاملة الواردات ستنقل بنسبة أقل بكثير عما كانت عليه أثناء إغلاق قناة السويس .

ومن ناحية أخرى ، فرضت نتائج الحرب مساحة أكبر لتحرك دبلوماسى نشط بين

طهران وتل أبيب من جهة وبين طهران والقاهرة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، قام إسحق رابين بزيارة - أحيطت بالسرية التامة كالمعتاد - إلى طهران في ٦ ديسمبر ١٩٧٤، وقد انطوت هذه الزيارة على أهمية كبيرة من حيث إنها جاءت من حيث التوقيت بعد زيارته لواشنطن بحوالي ثلاثة أشهر، و أيضا قبل زيارة الشاه الرسمية الأولى للقاهرة في يناير ١٩٧٥.

وقد استعرض رابين مع الشاه على مدار ساعتين، الأوضاع الدولية وتطورات الشرق الأوسط ومكانتهما الإقليمية، كذلك قدم رابين تقريرا إلى الشاه حول زيارته لواشنطن. ثم استعرضا احتمالات توقيع اتفاق جديد لفصل القوات في سيناء. وهنا طلب الشاه منه أن يبدى مرونة أكثر تجاه السادات والملك حسين. أما عندما تطرقا إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، ورفض الشاه طلب رابين بتقديم إيران قرضا لإسرائيل بقيمة مليار دولار أسوة بما قدمته إيران لمصر؛ تأكد لرئيس الوزراء الإسرائيلي ما كان متوقعا من قبل، هو أن زيارته هذه لن تؤدى إلى الحيلولة دون ازدياد التقارب بين مصر وإيران.

وبعد ثلاثة أسابيع تقريبا من زيارة رابين لطهران، وصل الشاه إلى القاهرة في أوائل يناير ١٩٧٥، حيث أطلع السادات على نتائج محادثاته الأخيرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، كما استمع منه إلى تفاصيل بشأن الاستعدادات لإجراء جولة من المفاوضات حول مرحلة أخرى من التسوية مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة. وفي ضوء معرفته بعمق العلاقة بين طهران وتل أبيب، طلب السادات من الشاه ممارسة مزيد من الضغط على الإسرائيليين قبل البدء في هذه المفاوضات، كما طلب منه أن يوقف استعمال إيران لخط أنابيب إيلات - عسقلان الإسرائيلي.

وفضلا عن هذا استطاع السادات أن يحصل، خلال زيارة الشاه، على دعمه ومساندته العلنية لعقد مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في أول خطوة عملية للاعتراف بمنظمة التحرير - كما سترد الإشارة لاحقا - بوصفها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني. وكان ذلك يُعد أمرا مهما في ظل علاقة الشاه مع الملك حسين. ولذا نص البيان المشترك الصادر في ختام الزيارة يوم ١٢ يناير،

على ضرورة الإسراع في تطبيق قرارات الأمم المتحدة تطبيقا كاملاً، والخاصة بالانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ومنع إدخال أى تغييرات من جانب واحد على مدينة القدس. وعلى «ضرورة الإسراع بعقد مؤتمر جنيف لإحلال السلام العادل والدائم فى المنطقة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه بوصفها ممثلة شعب فلسطين».

وفى إطار ممارسة الضغوط على إسرائيل، أبلغت إيران تل أبيب أنها ستوقف استخدامها لأنبوب إيلات ـ عسقلان، فى إبريل ١٩٧٥، وكان ذلك استمرارا لضغوط أخرى كانت قد بدأت قبل ذلك بعام تقريبا عندما عطل الشاه تنفيذ عقد نفطى مع إسرائيل بـ٤٠٠,٠٠٠ طن، منها ١٣٠ ألف طن بالأسعار السابقة، أى ٤ دولارات للبرميل، والباقى بالأسعار الجديدة وهى ١٧ دولارا.

وكم كانت هذه الضغوط مؤثرة، نظرا لأنها جاءت فى الوقت الذى كان يصر فيه الرئيس السادات على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى ممرى متلا والجدى، وأن تخلى القوات الإسرائيلية أيضا حقول «أبو رديس»، ولكن بما أن النفط الذى يُستخرج من هذه الحقول كان يشكل جزءاً مهما من استهلاك إسرائيل من الطاقة فى ذلك الوقت، كانت استجابة تل أبيب لهذا الطلب مشروطة من جانبها باستمرار تزويدها بالنفط الإيرانى.

غير أن الشاه أبدى امتعاضه من هذه المساومة الرخيصة التى كانت تتجاوز فى الحقيقة موضوع حقوق أبو رديس، حين صرح لشبكة C.B.S الأمريكية فى فبراير ١٩٧٥، بقوله: «أنا لست متبنيا لإسرائيل حتى أضمن لها نفطها، فحقول أبو رديس ليست ملكا لإسرائيل، وإنما ملك لمصر، والإسرائيليون استفادوا من هذه الحقول قدر استطاعتهم. وعلى أية حال، فإن إسرائيل فلن تحرم من النفط، ذلك لأن الشركات النفطية تستطيع أن تبيعه لها حتى لا تتعرض إلى نقص فى هذا المجال ولكنها سوف تضطر إلى دفع ثمنه».

ومن ناحية أخرى، وعندما خيمت أجواء من التوتر فى منطقة الشرق الأوسط، بسبب ما تعرضت جهود هنرى كيسنجر، فى ربيع ١٩٧٥ لسلسلة من العقبات فى سبيل تحقيق توازن بين طرفى الصراع أو الحيلولة دون تفاقم الموقف بين القاهرة وتل أبيب. قام الرئيس السادات بثانى زيارة رسمية له لإيران يوم ٢٤ إبريل، وهى زيارة انطوت على كثير من الأهمية من حيث التوقيت، خاصة أنها جاءت قبل توجه الشاه إلى واشنطن فى منتصف الشهر التالى. وأنها جاءت أيضا فى إطار محاولة توحيد صفوف دول المواجهة مصر وسوريا من جهة وبين المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، ثم بين هذه الدول الثلاث وبين إيران من جهة ثانية. وأنها جاءت أيضا بعد قمة الرياض (٢٢/ ٤/ ١٩٧٥) بين مصر وسوريا والسعودية.

وبعد أن تشاور الزعيمان بشأن النزاع العربى الإسرائيلى وتبادلا الرأى، فيما بينهما، بعد فشل جهود كيسنجر، أشار السادات، فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ختام المحادثات، إلى «أن الوضع الحالى فى الشرق الأوسط قابل للانفجار»، وأن ما يعرقل التوصل إلى اتفاق، هو رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، بينما أعرب الشاه أيضا خلال المؤتمر ذاته، عن مدى تفاهمه التام ومساندته للرئيس السادات، حيث قال: «إننى أؤيد كل ما جاء فى تصريحات فخامة الرئيس السادات». وأضاف: «من البديهى أن على إسرائيل أن تنسحب من الأراضى العربية. وقد جاء ذلك فى القرارات التى أصدرتها منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن المنطق والعقل السليم والعدالة تحكم بأن لا يحتل أحد أيا كان أراضى الآخرين بالقوة».

ولقد عبر الشاه صراحة عن هذا الموقف المساند للرئيس السادات أيضا أمام الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته كيسنجر، خلال زيارته للولايات المتحدة فى ١٤ مايو ١٩٧٥، والتى استغرقت أربعة أيام. مشيرا إلى أن إسرائيل تبدى عدم مرونة ولا تدرك وضع مصر. وطلب من فورد وكيسنجر ممارسة الضغط على إسرائيل فى هذا الشأن. وقد اتفق كيسنجر مع ما ذهب إليه الشاه، ومن ثم نصح «فورد» بإعادة النظر من جديد فى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل.

كما انتقد الشاه أمام وسائل الإعلام موقف إسرائيل، وقال: «إن على إسرائيل أن تكون أكثر تعاونا مع المساعى الأمريكية التى تهدف إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط». وأضاف: «أن إسرائيل حتى الآن لم تتعاون مع الجهود التى بذلها هنرى كيسنجر». ثم أكد من ناحية أخرى، على «أن الولايات المتحدة تستطيع أن تلعب دورا مهما فى إيجاد سلام شرق أوسطى، و أن القضية الآن هى إلى أى مدى تستطيع أن تكون إسرائيل متعاونة».

ولقد كان مرد الموقف الذى أخذ الشاه يتبناه بإصرار، أن بلغت العلاقة بين طهران وتل أبيب حدا كانت الحكومة الإسرائيلية معه قلقة من أن تقطع إيران جميع علاقاتها معها.

أما فى المقابل، فقد أخذت جماعات الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة ممارسة ضغوطها على نظام الشاه، باتجاهين: الأول: عرقلة صفقات الأسلحة لإيران، والآخر: مواصلة الحملة الصحفية المنظمة ضد الشاه ونظامه، الأمر الذى كان عاملا مضافا لتعويق أى تحسن يمكن أن تشهده العلاقة بين إيران وإسرائيل حينئذ.

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أنه على الرغم من تعيين أحد اليهود الأمريكيين المختصين فى مجال الدعاية والإعلام؛ لتنظيم حملة لصالح نظام الشاه فى وسائل الإعلام الأمريكية منذ مطلع عام ١٩٧٦، إلا أن تأثير اللوبى الصهيونى - في الواقع - كان أمضى وأقوى؛ إذ نجحت الدعاية المضادة للشاه فى تعرية نظامه والإطاحة بهيبته التى سبق أن صنعتها له دوليا وبمكانته لدى الإدارة الأمريكية معا، بل وبركائز عرشه داخليا؛ حتى هوى نظامه تماما بعد حوالى عامين.

ولكن المهم أنه فى نهاية المطاف، بدأت الضغوط الأمريكية والإيرانية على إسرائيل تُؤتى ثمارها فى صيف ١٩٧٥، فبعد أن اجتمع الرئيس فورد مع الرئيس السادات فى سالزبورج فى يونيو، استأنف كيسنجر وساطته، ولم تتنازل مصر عن رفضها إلغاء حالة الحرب، لكنها وافقت على الالتزام بوقف إطلاق النار مع

إسرائيل لمدة ثلاث سنوات مقابل انسحاب إسرائيلى جزئى من سيناء وإخلاء آبار النفط فى أبو رديس، ومن أجل تبديد مخاوف إسرائيل بالنسبة للنفط بعد إخلاء هذه الآبار، حصل كيسنجر من الشاه على تعهد واضح باستمرار تزويدها به.

وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاق فى الأول من سبتمبر، أعرب الناطق الرسمى باسم وزارة الخارجية الإيرانية عن ترحيب بلاده بالتوقيع على هذا الاتفاق، معتبرا أنه خطوة على طريق الوصول إلى سلام دائم فى الشرق الأوسط، وأعرب عن أمله أيضًا فى اتخاذ خطوات لاحقة فى هذا الطريق. كذلك حدد وزير الخارجية الإيرانية «عباسلعى خلعتبرى» تلك الخطوات فى التنفيذ التام لقرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨. «لافتا إلى نقطة مهمة مفادها» أن تنفيذ جميع شروط هذين القرارين يحتاج إلى الوقت؛ فهو ليس بالشىء الذى ينجز فى فترة قصيرة.

ومن ناحية أخرى، وصف السفير المصرى لدى طهران الموقف الإيرانى بـ«موقف الصديق الكريم العاقل ذى الفهم العميق لحقائق ومصالح شعوب المنطقة». وأضاف السفير أنه «لم تكن مفاجأة أن تعلن إيران رسميا ترحيبها بالاتفاق كخطوة أولى نحو السلام وأن تبدى الأمل فى أن تليه خطوات أخرى، وأن المرء لا يسعه إلا أن يتمنى أن يكون لدى بعض الدول العربية نفسها روح الفهم وتقدير المسئولية التى اتسم بها موقف إيران».

والحق، أن الشاه كان معنيا بالدرجة الأولى بمدى مساهمته فى إنجاح الجهود الأمريكية الساعية لبناء السلام بين العرب وإسرائيل بعد انتهاء مرحلته الأولى فى سبتمبر ١٩٧٥، بالتوقيع على اتفاق فك الاشتباك الثانى، وقد تأكدت معه جدية السادات، بما يدع الشك، فى التوصل إلى سلام شامل بين العرب وإسرائيل.

وفى إطار جذب الدعم لتحركه نحو السلام الشامل، قام الرئيس السادات بزيارته الثالثة لإيران، ضمن جولة له شملت ست دول أوربية أيضا. حيث وصل إلى طهران يوم ١٥ يونيو ١٩٧٦، وسط استقبال رسمى وشعبى حافل وصفته وسائل الإعلام فى البلدين بأنه «أروع استقبال لرئيس دولة». خاصة أنها حظيت بحفاوة إعلامية إيرانية واسعة.

وقد حملت هذه الزيارة أهدافا عدة، فإلى جانب دعم جوانب التعاون الثنائى بين البلدين، كانت أيضا للتأكيد على مواصلة استكمال المراحل التالية للسلام بين مصر وإسرائيل، وعلى أهمية استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. وقد عكس البيان المشترك الصادر فى ختام هذه الزيارة يوم ٢٢ يونيو، عن مدى نجاح الرئيس السادات فى جعل موقف الشاه رصيدا مضافا إلى الجهود المصرية الرامية لتكريس الموقف الدولى المساند لاستعادة الأراضى العربية المحتلة والداعم أيضًا للقضية الفلسطينية، حيث جاء فى هذا البيان، فيما يخص القضية، ما يلى:

١ - أدان الجانبان سياسة إسرائيل والإجراءات التى تتخذها فى الأراضى العربية المحتلة التى تستهدف تغيير التشكيل السكانى والتركيب الجغرافى لهذه الأراضى. واعتبرها الزعيمان خرقا خطيرا لاتفاقيات جنيف وتهديدا جديدا للسلام فى الشرق الأوسط، كما أدانا الإجراءات الإسرائيلية فى القدس.

٢ - أكد الزعيمان على ضرورة التحرك السريع نحو التسوية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط على أساس الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

٣ - أدان الزعيمان كافة السياسات التى تستهدف تجميد التحرك وتعويق التقدم نحو السلام العادل والدائم. وفى هذا الصدد طالبا باستئناف انعقاد مؤتمر جنيف قريبا باشتراك كافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الأطراف طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (٣٠).

ومن ناحية أخرى، صرح الرئيس السادات خلال المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ختام الزيارة، بشأن تحقيق انسحاب إسرائيلى آخر، بقوله: «إن عملية الفصل الأخيرة بين القوات كانت آخر مراحل سياسة «الخطوة خطوة». وما تبقى هو تنفيذ الانسحاب الكامل فى إطار التسوية الشاملة بعد الانتخابات الأمريكية القادمة فى عام ١٩٧٧».

وبعد مرور حوالى شهرين ونصف الشهرعلى هذه الزيارة، كان شمعون بيريز

وزير الدفاع الإسرائيلي يبحث في طهران، مع الشاه موضوع الانتخابات الأمريكية واتجاهات «كارتر» بشأن الشرق الأوسط واحتمالاتها في حالة فوزه. في حين أخذ الشاه يحدثه بإيجابية بالغة عن الرئيس السادات حتى بدا لبيريز أنه كان متأثرا جدًا بشخصية الرئيس المصري وصلابة قراره. ولدرجة أنه أدرك أيضا أن الشاه يريد أن يقول له إن على إسرائيل أن تحافظ عليه وأن تتعامل معه بالمرونة اللازمة. ومن جانبه أكد بيريز للشاه أن جماعات الضغط في أمريكا تدرك أهمية العلاقة بين إيران وإسرائيل ويوقنون أن الشاه لن يستخدم النفط أبدا حربة ضدها.

الحق، أن حديث الشاه الإيجابي عن السادات خلال لقائه مع بيريز كان يؤكد نجاح القيادة المصرية في تحويل دور إيران الإقليمي إلى رصيد مضاف إليها بعد أن كان معاديا لها وبالقدر نفسه الذي جعلت معه إيران باتت مطمئنة إلى «أن الطريق الذي تسير فيه مصر منطقي وصحيح، وأنه بداية للوصول إلى سلام دائم في الشرق الأوسط، وأن إيران أصبحت تعتبر استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة هو العامل الأساسي في هذا الطريق».

ولدى وصول الرئيس الأمريكي الجديد «جيمي كارتر» إلى البيت الأبيض في يناير ١٩٧٧، كلف الشاه وزير الخارجية «عباسعلي خلعتبري» بالتوجه إلى إسرائيل لاستطلاع وجهات النظر الرسمية بشأن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء. وبعد محادثات مكثفة مع إسحق رابين وإيجال آلون، على مدى أربعة أيام، عاد خلعتبري إلى بلاده، وأبلغ الشاه أن الإسرائيليين «متصلبين جدا في موقفهم بشأن هذه الأراضي المحتلة». إلا أنهم كانوا مستعدين لإعادة سيناء بشرط أن يدخل السادات في مفاوضات مباشرة معهم. وقد ذكر خلعتبري ـ بعد الثورة ـ أن تكليف الشاه له بزيارة إسرائيل هذه، كان تحقيقا لطلب السادات والملك حسين منه لاستطلاع رأي الحكومة الإسرائيلية حول هذا الموضوع.

ولكن ما لبث التحول السياسي، الذي حدث في إسرائيل عشية هزيمة تكتل «المعراخ» بزعامة رابين وبيريز أمام تكتل «الليكود» المتطرف بزعامة «مناحيم بيجن» في انتخابات الكنيست (١٧/ ٥/ ١٩٧٧) أن أحدث هزة عنيفة في طهران؛ حيث

تزايدت المخاوف بشأن احتمالات السلام فى الشرق الأوسط؛ نظرا لأن صورة «بيجن» الدولية كانت ممزوجة بالإرهاب والتعنت والسعى إلى ضم الأراضى العربية. وهو ما أثر نسبيا ولفترة قليلة على إدراك الشاه تجاه التطورات المستقبلية فى المنطقة.

ومن ثم، كانت محاولة إزالة هذه المخاوف هى الدافع الأساسى لأن يقوم وزير الخارجية الإسرائيلية الجديد «موشى ديان» بزيارة سرية إلى طهران فى ٧ يوليو، كى يقدم للشاه، على مدى ثلاث ساعات، تقريرا مفصلا عن تصورات حكومة بيجن وأهدافها، مؤكدا له أن رئيس الوزراء الجديد سيواصل مساعيه فى طريق السلام، لكن عن طريق المفاوضات المباشرة دون قيد أو شرط، ثم إن بيجن ليس بصدد ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل أو حتى إدخال أى تغيير على الوضع القانونى لقطاع غزة. إلا أنه لا يبدى مرونة فيما يخص موضوع قيام دولة فلسطينية مستقلة أو الاعتراف بمنظمة التحرير أو قبولها طرفا فى مفاوضات السلام.

ومن المرجح أن الشاه أطلع القاهرة على نتائج زيارة ديان؛ ليس بوصفه موصلا جيدا لوجهات نظر البلدين وحسب، بل لكونه بات يرى أن تقوية مصلحة بلاده تكمن فى مساندة الموقف المصرى خاصة والعربى عامة، إلى الحد الذى يمكن القول معه إن موقف الشاه السياسى ربما لم يعد يمثل ذلك الوسيط المحايد فى نظر تل أبيب.

أما المؤكد فى هذا الصدد، أن كل الجهود السياسية أو الاتصالات المكثفة لم تكن بالضرورة تمر عبر طهران أو أن يكون الشاه محور ارتكازها، وذلك بعدما ثبت فيما بعد وجود أطراف وزعامات دولية أخرى، مثل الدور المهم الذى كان يضطلع به الرئيس الرومانى الأسبق «نيقولاى شاوشيسكو» وملك المغرب السابق «الحسن الثانى». فضلا عن الدور الأساسى والأكبر الذى تفردت به إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، فى القيام بمسئوليتها تجاه تحقيق السلام؛ على النحو الذى كان يعلنه الرئيس السادات بوضوح وهو أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا.

ولا أدل على صحة ما نذهب إليه، من أن أول لقاء سرى مباشر بين مسئولين مصريين وإسرائيليين، تم بترتيب مغربى، عندما نجح الملك الحسن الثانى فى ترتيب لقاء بين موشى ديان وحسن التهامى في مقره الصيفى بمنطقة «أفران» شمال المغرب يوم ١٤ سبتمبر ١٩٧٧، بل إن قرار الرئيس السادات بالذهاب إلى القدس كان بناء على اقتراح من الرئيس شاوشيسكو؛ بغرض إحداث هزة؛ تحرك الموقف نحو السلام.

ومع هذا، كانت تحركات الرئيس السادات تحظى بالتأييد التام من الشاه فى كل ما يراه ويؤمن به أنه خطوة باتجاه تحقيق السلام. أما السادات فكان من جانبه دائم التشاور معه فى هذا الخصوص حتى آخر وقت.

وفى هذا الإطار، قام الرئيس السادات بزيارة سريعة إلى طهران يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٧، قادما من رومانيا، انطوت على أهمية خاصة حددها السادات بقوله: «إنها تأتى فى نطاق العلاقات الوثيقة بين رومانيا وإسرائيل». وأن الرئيس الرومانى نيقولاى شاوشيسكو قد أطلعه «على تفاصيل محادثاته مع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن».

وفضلا عن هذا، فإن زيارة السادات لطهران جاءت أيضا من حيث التوقيت، قبل أيام من زيارة الشاه للولايات المتحدة وقبل زيارة السادات نفسه لإسرائيل.

وقد ذكر المراقبون السياسيون أن الرئيس السادات طلب من الشاه، خلال هذه الزيارة السريعة، أن يدعم موقف بلاده وأن يعمل على تهيئة الأجواء المناسبة لعقد مؤتمر جنيف بأسرع ما يمكن. وطلب منه أيضا أن يحاول الضغط على الرئيس كارتر كى يحمل إسرائيل على إبداء المرونة اللازمة فى مواقفها بشكل عام.

وردا على وجهة نظره حول إقرار السلام فى ضوء محادثاته الأخيرة مع الرئيس السادات، صرح الشاه فى اليوم التالى لانتهاء الزيارة، لمجلة نيوزويك الأمريكية بقوله: «السلام الدائم هو السلام الذى يقبل به كلا الطرفين من صميم القلب، ومن الواضح لى تماما أن الرئيس السادات أقل تصلبا من الآخرين فى هذه

القضية، بما فيهم إسرائيل . . الرئيس السادات بحاجة إلى السلام، وإحلاله هو أحد أهم عناصر سياسته الخارجية؛ فياحبذا لو كانت إسرائيل أقل تعقيدا. أما الإسرائيليون فيقولون إنهم لجئوا إلى الحرب من أجل الحفاظ على بقائهم، إلا أنهم يتجاهلون أنهم كانوا هم البادئون فى بعض الحروب». ثم أضاف قائلاً: «عليهم اليوم أن يقامروا من أجل السلام. . . بتنفيذ قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، منطلقين منه لعقد اتفاقيات سلام مقابل جلائهم عن الأراضى المحتلة، أما الطريق الآخر فهو اللجوء إلى الحرب».

ثم وبعد أيام قلائل، وبينما كان الشاه ينهى زيارته لواشنطن ليتجه إلى باريس، وصل الرئيس السادات إلى القدس يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، وبث التليفزيون الإيرانى على الهواء مباشرة مراسم الاستقبال الرسمى الذى أجرى له، وكذلك مقاطع من خطابى بيجن والسادات فى الكنيست. أما أول رد فعل رسمى حول الزيارة فقد أعلنه الشاه فى ختام زيارته لباريس، بأنه يؤيد زيارة السادات لإسرائيل، ولكن من السابق لأوانه التنبؤ بنتائجها النهائية مشيرا إلى: «أن زيارة السادات من شأنها أن تؤدى إلى نتائج إيجابية».

والواقع أن زيارة الرئيس المصرى للقدس أحدثت ردود فعل هائلة فى العالمين العربى والإسلامى. أما فى إيران فقد عبر رد الفعل التلقائى هناك عن حجم الفجوة الكامنة بين نظام الشاه والأجهزة الرسمية من جهة وبين الشعب من جهة أخرى.

إذ فى الوقت الذى عملت فيه وسائل الإعلام الإيرانية على تقديم الزيارة بصورة إيجابية. كما وصفتها المصادر الرسمية الدبلوماسية بأنها مبادرة جريئة. ودعت إلى «عدم التعجل لجنى ثمارها؛ فما أكثر الاحتمالات المتوقعة». ازدادت من ناحية أخرى حالة الاحتقان السياسى والاجتماعى داخل المجتمع الإيرانى، والتى امتزجت فيها مشاعر الرفض الشعبى للزيارة مع مشاعر رفض علاقة بلادهم غير السوية مع إسرائيل. وقد ظهرت مؤشرات هذا الاحتقان عندما قام حوالى مائة شخص بالتظاهر فى شوارع طهران المؤدية إلى مكتب الخطوط الجوية الإسرائيلية

«العال»حتى إذا ما وصلوا إليه قاموا بتحطيم زجاج نوافذه وأبوابه، ثم فروا قبل وصول قوات الأمن إلى المكان؛ لتشدد من إجراءاتها الأمنية حول جميع المؤسسات والشركات الإسرائيلية الأخرى فى المدينة.

ولكن على أية حال، فإن التفاؤل الكبير الذى رافق زيارة السادات للقدس، سرعان ما حل محله التشاؤم؛ عندما تعثرت محادثات الإسماعيلية، التى بدأت يوم ١٩ ديسمبر ١٩٧٧، بين الرئيس السادات وبيجن، بما كان يعنى عودة الجمود إلى الموقف السياسى مرة أخرى. وعندها ظل الشاه مؤيدا للموقف المصرى معتبرا أن تصلب بيجن هو السبب وراء عودة هذا الجمود، وأنه لم يقابل الخطوة الجريئة للرئيس السادات بخطوة هائلة، لدرجة أنه لم يقبل التوضيحات التى قدمها له موشى ديان، خلال زيارته إلى طهران يوم ٢٠ ديسمبر، بشأن أوجه الخلاف بين السادات وبيجن، وأبدى تأييده الكامل لموقف السادات وأوضح لديان أنه فيما يخص الحكم الذاتى للضفة وغزة فإنه سوف يرتب لقاء بين الملك حسين والرئيس كارتر أثناء زيارة الأخير الوشيكة لإيران.

وفور وصول الرئيس كارتر إلى طهران يوم ٣١ ديسمبر، بدأت المحادثات بين الجانبين على غير ما هو معد لها فى برنامج الزيارة. وقد أعرب كارتر عن رغبته الزائدة فى حسم النزاع العربى ـ الإسرائيلى، مؤكدًا أيضًا أن تعزيز موقف السادات يعنى تعزيز موقف العالم الحر فى الشرق الأوسط وفى شرق إفريقيا، فيما بدا الشاه مصمما كذلك على استعمال كل إمكاناته فى هذا الشأن، لدرجة أنه استدعى الملك حسين بصفة خاصة للمشاركة فى هذه المحادثات، والتى ظل الشاه فيها دائم المساندة لموقف السادات.

ويتعين علينا أن نشير هنا إلى أن تعثر المفاوضات بين مصر وإسرائيل فى أولى خطواتها؛ كان مدعاة إلى تدهور مكانة السادات أكثر فى المحيط العربى. بل وأخذ الحرج يداهمه كلما مر الوقت وازدادت حالة الرفض العربى تشددا، الذى كانت تقوده سوريا وليبيا والعراق واليمن الجنوبى (سابقا) ومنظمة التحرير الفلسطينية،

وباتت تصم مصر بالخيانة والتخاذل والنكوص عن مسئولياتها، وبالتالى أصبح الرئيس المصرى يعيش عزلة فريدة.

وفى هذا المناخ المتوتر، زار الرئيس كارتر السادات فى أسوان، بعد انتهاء زيارته لطهران، كذلك وصل إليها الشاه يوم ٩ يناير ١٩٧٨، فى زيارة رسمية قصيرة استغرقت يوما واحدا كان الغرض منها فقط هو مؤازرة الموقف المصرى. وكانت زيارة العاهل الإيرانى تمثل أهمية بالنسبة لمصر فى هذا التوقيت بالذات لأنها كانت تعول، وسط هذه العزلة الإقليمية، على استثمار المكانة المرموقة التى كان يتمتع بها الشاه فى المجتمع الدولى، بما له من علاقات مع العديد من مناطق العالم صاحبة اتخاذ القرار، لدفع جهود التسوية خطوات أساسية إلى الأمام.

ولقد عبر الشاه من جانبه أمام جميع وسائل الإعلام، منذ لحظة وصوله إلى أسوان، عن دعمه الكامل لموقف الرئيس السادات بقوله: «إن ما تقوم به مصر هو ما نؤمن بأنه صحيح تماما». مشيرا إلى «أن هذه اللحظات هى لحظات تاريخية. ونتمنى أن تؤتى مساعى أنور السادات ثمارها ويحل السلام والاستقرار بالمنطقة». «إننا نصلى حتى يتم السادات ما بدأه «لأننا نؤمن» أن مصر تسير بالتحديد فى الطريق الصواب بما يتفق وقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨». ثم أشار إلى أن «الكرة الآن فى الملعب الإسرائيلى «بعد أن» مدت مصر يدها بكل رجولة وبطريقة مشرفة، والدور الآن على إسرائيل لترد على المبادرة المصرية».

الحق أن إيران كانت ترى «أن خروج السادات من الميدان السياسى بالشرق الأوسط سيلحق الضرر الشديد بالمساعى الرامية للسلام»، ومن ثم أخذت تسعى بكل دأب حتى «يخرج من هذا النفق المسدود».

الجدير بالذكر هنا، أن الرئيس السادات بعث رسالة مهمة إلى الشاه يوم ٣٠ يناير١٩٧٨، حملها إليه النائب محمد حسنى مبارك، شرح فيها الأسباب التى دفعته إلى وقف المحادثات مع إسرائيل، متهمًا تل أبيب بالتصلب وعدم استعدادها لحل القضية الفلسطينية. وفى ختام لقائه مع العاهل الإيرانى، صرح مبارك بقوله:

«فى الحقيقة إن جلالة الشاه محمد رضا بهلوى يتحرك فى قضية التأييد لمصر بكل ما لديه من ثقل سياسى وإقليمى». وأن العبارات التى طلب منه الشاه نقلها إلى الرئيس السادات هى: «إننى معكم فيما تطلبون وأقوم تلقائيا بعمل ما لا تطلبون». وأشار مبارك أيضا إلى أن الشاه أبلغه أنه أرسل إلى إسرائيل ليحذرها من إضاعة الفرصة، التى إن أفلتت فلن تعود وستكون آثارها خطيرة.

كذلك، لم يقتنع الشاه بأى توضيحات إسرائيلية قدمت له فى هذا الشأن، سواء التى قدمتها تل أبيب عبر الطرق الدبلوماسية المعتادة أو التى قدمها له مناحيم بيجن فى طهران، خلال الزيارة السرية التى قام بها يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٨، واستغرقت يومين، حيث أكد لرئيس الوزراء الإسرائيلى أهمية المكانة التى يتمتع بها السادات فى العالم العربى، ومن ثم نصحه بألا يدع هذه الفرصة التاريخية المتاحة للسلام تفلت؛ فوعده بيجن بأنه يستأنف المفاوضات معه دون قيد أو شرط.

وفى تطور كان يُعد فريدا، ألمح الشاه لأول مرة وبشكل معلن فى حديث له مع صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٦ مارس، بأن حظر تصدير النفط لإسرائيل يُعد احتمالا قائما إذا كان سيعتبر جزءا من مساع دولية جماعية لحث تل أبيب على تبنى موقف يتسم بالمرونة تجاه مصر، ثم صرح فى إطار تنديده بالتعنت الإسرائيلى، قائلاً: «إن السبيل الوحيد للضغط على إسرائيل يكون من جانب الولايات المتحدة فقط. ولا يوجد سبيل آخر غير هذا» لأنها « إذا أوقفت عنها إمدادات الأسلحة مثلاً، فإن كل شىء سيصبح ساعتها ممكنا».

وكان إعلان الشاه استعداده لفرض حظر بترولى على إسرائيل، يعتبر بادرة واضحة منه بأنه قد يغير سياسته بعدم الخلط بين البترول والسياسة. غير أن التطورات الداخلية فى إيران، والتى كانت تزداد حدة يوما بعد يوم، كانت العامل الحاسم لأن يتجمد دور الشاه فى عملية السلام تماما إذ لم تدع أعمال العنف والمظاهرات الحاشدة التى أخذت تعم أرجاء إيران أى جهد له حتى لدرء خطر الثورة على عرشه ونظام حكمه، والتى تكللت بنجاح كبير فى الإطاحة به وبالملكية الإيرانية كلية بعد أشهر قليلة، عام ١٩٧٩.

وفى الوقت الذى كانت السلطة تتسرب فيه من بين يدى الشاه، كان السادات وكارتر وبيجن ومساعدوهم عاكفين فى منتجع «كامب ديفيد» منهمكين فى مفاوضات مكثفة استمرت ثلاثة أسابيع، والتى انتهت بتوقيع الأطراف الثلاثة على اتفاقية كامب ديفيد فى مراسم خاصة أقيمت يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، والتى تضمنت ورقتين: الأولى خاصة بالانسحاب من سيناء، والثانية تتعلق بالقضية الفلسطينية ومراحل حلها.

ولم ينس السادات، وسط انشغاله بالمفاوضات، صديقه الشاه؛ حيث اتصل به هاتفيا ليؤكد له مساندته. بل إنه بعث إليه بعد ذلك النائب حسنى مبارك يوم ٢٣ أكتوبر، ليكون آخر أعلى مسئول عربى يزور طهران فى عهد الشاه، كما سيرد ذلك تفصيليا فى القسم التالى.

حرى بنا أن نذكر هنا، أنه فى الوقت الذى انحسر فيه دور الشاه فى عملية السلام لم تفقد وسائل الإعلام الإيرانية المختلفة اهتمامها بهذه العملية وبتداعياتها فيما بين عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حيث لاحظنا أن مؤتمر كامب ديفيد، سواء أثناء انعقاده أو بعد التوقيع على الاتفاقيتين، قد ناله القسط الأوفر من اهتمام الصحف الإيرانية، حتى بأدق تفاصيله وبردود الأفعال العربية خاصة والعالمية عامة. كما أبرزت أيضا الاستقبال الشعبى الكبير الذى حظى به السادات من الشعب المصرى لدى عودته من أمريكا.

ورغم أنه كانت تسود الصحف الإيرانية المهمة مثل: اطلاعات ورستاخيز وآيندگان، نبرة تشاؤم قبل انتهاء أعمال مؤتمر كامب ديفيد، مقللة من إمكانية نجاحه. إلا أنها أبرزت أيضا أن مصر لم تتلق إلا دعما ضئيلا من العرب، الذين يملكون مليارات الدولارات والمودعة فى البنوك الأمريكية ولا يعرفون كيف يتصرفون فيها، وأن العرب لم يحاربوا طوال ثلاثين عاما إلا بالشعارات فقط؛ ومن ثم فليس من حقهم أن يستجوبوا مصر التى تحملت العبء الأكبر فيها.

ومن ناحية أخرى، نرى أنه من الموضوعية أن نذكر أيضا أن ثمة بوادر من

الهجوم بدأت تطال الرئيس السادات في ظل تزايد مساحة الحرية التى اضطر إلى منحها الشاه لوسائل الإعلام قبيل الثورة، حيث وصفه مثلا أحد صحفيي «إطلاعات» فى عددها الصادر يوم ١٨ يونيو ١٩٧٨، بأنه «مغرور» ولايطيق سماع النقد المنطقى.

على كل، فإننا نخلص مما سبق، بالقول بأن موقف الشاه من إسرائيل مر بمرحلتين مهمتين منذ عام ١٩٦٧ وحتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، أثرتا بالتأكيد على مُجمل علاقاته معها، حيث إنه رفض منذ البداية احتلال إسرائيل للأراضى العربية، وكان ذلك يمثل ظرفا مواتيا لأن توظف القاهرة هذا الموقف في إطار تكريس موقف دولى مساند للحقوق العربية وأن تمثل أيضا دعامة لاستئناف العلاقات الإيرانية المصرية عام ١٩٧٠.

كما أن نجاح الرئيس السادات فى استقطاب الشاه، كان رهنا بمدى إدراكه لطبيعة المتغيرات والمعدلات السياسية سواء على المستوى الإقليمى والدولى و كذا بمدى إدراكه مكانة الشاه ودوره فى هذه المعادلات من ناحية. ومن ناحية أخرى ارتهن هذا النجاح بقدرة السادات أيضا على إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم مع زعيم إيرانى كان يتمتع بمكانة قصوى فى الإستراتيجية الأمريكية.

ومن ثم فإن الرئيس السادات نجح فى تحويل دور إيران الإقليمى والدولى إلى رصيد إقليمى مضاف إلى الموقف المصرى، فقد تحول دور الشاه و منذ انتصار العرب فى أكتوبر ١٩٧٣، إلى سند للموقف المصرى. وقد تجلى ذلك خلال مفاوضات فك الاشتباك الأول فى يناير ١٩٧٤، والثانى فى سبتمبر ١٩٧٥، ثم أصبح منحازا بالكامل إلى موقف الرئيس السادات فى كل ما يراه لصالح بلاده حتى آخر يوم من وجوده على العرش.

غير أن الأقدار ساقت رجلا آخر إلى السلطة فى طهران، أخذ يضع مستقبل إيران، وموقفها أيضا من السلام، على نحو يختلف جذريا عما كان سائدا فى عهد الشاه ولتُحسم بناء على رؤيته علاقة إيران مع كل من: إسرائيل ومصر والولايات

المتحدة، إنه زعيم الثورة الإيرانية آية الله الخمينى الذى وصل إلى طهران فى فبراير ١٩٧٩ بعد أن خرج منها الشاه يوم ١٦ يناير.

ولقد كان خروج الشاه من إيران وخروج إيران من إطار الترتيبات الإستراتيجية الغربية فى الشرق الأوسط، قد خلق خللا فى التوازن العام وأتى إلى الخليج بعنصر مجهول، شديد التأثير ولكن قواعد حساباته لم تكن معروفة، فضلا عن أن تكون ثابتة. وإذا أضيف إلى ذلك أن إيران وموقعها والشاه وجيشه، كانوا فى معادلة الغرب قوامين على دور الشرطى، بالقرب من أهم منابع البترول فى العالم. لأدركنا أنه كان هناك تغيير هائل فى الحقائق الإقليمية خلط فيه الأوراق كلها وأوجد حالة جديدة تماما وخطيرة بالتأكيد.

الفصل الثانى

تطور العلاقات المصرية ـ الإيرانية

(١٩٧٠ - ١٩٧٨)

تقديم

شهدت العلاقات الإيرانية ـ المصرية، فيما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٧٨، تحولا كيفيا فى نمط وحجم وأبعاد أى علاقة يمكن أن تنشأ بين دولتين كبيرتين فى إقليم واحد. وذلك لأسباب وعوامل موضوعية، منها ما يتصل بطبيعة وخصائص البيئة الدولية والإقليمية، التى نشأت فيها هذه العلاقة وأحاطت بها ـ وذلك على النحو الذى تناوله الفصل الأول بالدراسة ـ ومنها ما يتصل بأهداف كلا البلدين من علاقته مع الطرف الآخر، حسب المصالح العليا لكل منهما. وفى هذا السياق نجح البلدان فى تحويل البلد الآخر إلى رصيد إقليمى مضافًا إليه، على نحو ساعد فى تحقيق أهداف سياسته الخارجية.

والحق، أن التحول الكيفى الذى شهدته العلاقات الإيرانية ـ المصرية، لم يكن مجرد تحول دينامى مدفوع بحدود المصلحة أو محددات البيئة الخارجية وخصائصها وحسب، بل كان تحولا يرتبط إلى حد كبير بطبيعة العلاقة الخاصة التى جمعت بين زعيمى البلدين فى ذلك الوقت. حيث أضفت هذه العلاقة الخاصة على طبيعة العلاقة بين القاهرة وطهران سمة الحميمية التى كانت تميز العلاقة بين السادات والشاه.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فسوف نعرض له بنوع من التفصيل خلال الصفحات التالية، قبل تناول الجوانب المتعددة للعلاقة بين مصر وإيران، وذلك على اعتبار أن

العلاقة بين زعيمى البلدين، خلال هذه المرحلة، كانت تمثل أحد العوامل المهمة التى أعطت دفعة كبيرة للعلاقة بين بلديهما على كافة المستويات.

خاصة أن زعيمى البلدين كانا دائمى التشاور والاتصال المباشر، وهو ما كان يعنى أن أيّا من البلدين كان لا يؤدى دوره بمعزل عن فكر الآخر، أو بعيدا عن فهم الاتجاهات السياسية للبلد الآخر عن كثب. كذلك كانت العلاقة بين البلدين، على كافة الأبعاد والمستويات، تدار بتوجيهات مباشرة من زعيمى البلدين وهو ما كانت محصلته النهائية قدرة البلدين على تنفيذ أضخم برنامج للتعاون الاقتصادى فى تاريخ العلاقات بينهما.

العلاقة الشخصية بين الشاه والرئيس السادات

من المعروف أن أول مرة التقى فيها الرئيس السادات والشاه، كان خلال انعقاد أول قمة للمؤتمر الإسلامى، الذى دعا إليه الملك الحسن الثانى، ملك المملكة المغربية السابق، فى سبتمبر من عام ١٩٦٩، عشية إحراق المسجد الأقصى على يد أحد الإرهابيين الصهاينة.

وكان الرئيس عبد الناصر قد اختار أنور السادات ليرأس وفد مصر فى هذا المؤتمر. ذلك قبل أن يعينه نائبًا لرئيس الجمهورية فيما بعد (٢٥/ ١٢/ ١٩٦٩) فى أثناء المؤتمر، وقعت مواجهة كلامية بين أنور السادات والشاه، تبادل فيها الطرفان الحديث حول دور الحرب فى حل المشاكل الدولية وتأثير الكلمة - أى المباحثات والوساطة - فى حل المشكلة، وبما يفوق ذلك فرقعة المدافع. وما لبث الموقف أن تطور بينهما إلى مشادة كلامية، رفض خلالها السادات بشدة الإهانة التى حاول الشاه أن يوجهها لمصر بنوع من الاستعلاء، عندما أعرب عن استعداده لمساعدة مصر المهزومة بشرط أن تكون القاهرة قد تعلمت من الهزيمة؛ الأمر الذى رد عليه السادات بكبرياء قائلا: «إن مصر لا تستجدى أى إحسان؛ لأن الشرف العربى يأبى ذلك. وأن الشعب المصرى وحكومته سيتحملان أعباء الهزيمة ومسئولية النصر فى المستقبل، وحيدين إذا اقتضى الأمر».

وبعد أن رد عليه الشاه، قال له السادات باللغة الفارسية «شايد گره خورد به تو تزديكتر شوم» أى ما محبة إلا بعد عداوة. ثم تدخل الملك فيصل لتهدئة الموقف بينهما، حتى نجح فى عقد لقاء خاص جمع بينهما لمدة ساعتين على انفراد، والذى خرج منه كل منهما وهو يكن فى نفسه إعجابا للآخر. وكم كان إعجاب الشاه بالسادات كبيرا إلى الحد الذى وصف فيه السادات بأنه رجل يتميز بعاطفة عميقة وأنه رجل مخلص. وهى وجهة النظر نفسها، التى عبر عنها الشاه أيضا ـ فيما بعد ـ أمام الرئيس نيكسون؛ الأمر الذى كان له أثر إيجابى فى علاقة السادات ونيكسون، عندما تولى السادات الحكم.

ثم ازداد إعجاب كل منهما بالآخر وبآرائه وبرؤاه الإستراتيجية، أثناء أول زيارة قام بها الرئيس السادات لطهران فى أكتوبر من عام ١٩٧١، ولقد قال الشاه لأحد وزرائه، عقب مغادرة السادات: «لدينا الكثير الذى يجب أن يتعلمه كل منا من الآخر. إنه رجل ذو أفق واسع ويعرف بالضبط ماذا يريد».

أما على الجانب الآخر، فكان الرئيس السادات يُحب أن يُذكّر الشاه بأن أول مرة رآه فيها، كان خلال عرض عسكرى أقيم فى القاهرة للاحتفال بزواجه من الأميرة فوزية فؤاد عام ١٩٣٩، قائلا له: «وكنت أنت على منصة مرتفعة، ومررت من أمامك فى العرض». وكان السادات يضحك ويستطرد، لقد «كانت المسافة بيننا صغيرة جدًا، ولكنها كانت شاسعة فى الحقيقة؛ فقد كنت أنت وريث عرش. وكنت أنا مجرد ضابط صغير جدًا من قرية صغيرة لم تسمع بها قَطّ».

الواقع أن كل هذا، كان يعنى أن ثمة تقاربا نفسيا حدث بين الرجلين، وهو ما كان له انعكاس واضح على إدراك كل منهما للآخر.

أولا: إدراك السادات للشاه

لقد كان السادات، فى الواقع، يدرك جيدا مدى الهوة الفاصلة بين جذور هذا الشاه وبين القوة والجاه الطارئين عليه. ومن ثم، كان يقف بدقة على السمات

الخاصة المكونة لشخصيته، وبالتالى تعامل معه من منطلق خاص. خلط فيه بين دهاء الفلاح ومراوغته، وبين سلامة الطوية وشهامة المصرى. ومزج فيه أيضًا بين الإعجاب الحقيقى بالشاه، وبين محاولة إعطاء انطباع بذلك لدى الآخرين. ودمج فيه بين حالة التقارب النفسى مع الشاه، وبين اقتناعه الشخصى به، حتى استطاع، وبسرعة، أن يستقطب الشاه ويحول موقفه السياسى إلى موقف المساند الدائم لموقف مصر حيال معظم القضايا الإقليمية، بعد أن كان غير ذلك خلال عهد الرئيس عبد الناصر.

وقد لايعرف الكثيرون، أن الرئيس السادات تلقى دروسا خاصة فى تعلم اللغة الفارسية لهذا الغرض؛ لأنه كان يدرك أنه بقدر ما كان يغذى هذا فى الشاه شعوره بالغطرسة والتعالى، بقدر ما كان يحقق نجاحا فى تحويل مواقفه إلى رصيد يدعم موقفه وتحركاته هو. والسادات كان يؤمن فى الوقت نفسه بأنه ينبغى ألا يكون هناك أى تناقض بين مصر وإيران؛ لأنها أحد الأطراف الإقليمية الفاعلة، ولأن ثمة مشتركات كثيرة تجمع بينهما، هى أدعى للتكامل والتقارب بين البلدين، منه للتنافس أو الشقاق.

الجدير بالذكر، أن من بين هؤلاء الكُتّاب الذين ترك لديهم الرئيس السادات انطباعا بمدى إعجابه بشخص الشاه «أحمد بهاء الدين». والذى ذكر أنه عندما التقى بالرئيس السادات ليحكى له عن رحلته إلى الخليج العربى وإيران، فى يناير من عام ١٩٧٤، أخذ الرئيس «ينهال عليه بالأسئلة ـ التى تنطوى إجابتها على ثناء من نوع أخر على شاه إيران. من نوع: ولكن ألم تلاحظ أنه خارق الذكاء؟ أو ألم تجد ثقافته واسعة؟ ألم تجد أن فكره الإستراتيجى شديد التفوق؟». ويستطرد بهاء الدين بقوله: «كان السادات يسألنى بروح من الإعجاب الهائل عن شخص لم يكن يعرفه، فهو لم يره إلا فى مؤتمر الرباط أيام عبد الناصر، وتشاجرا وتبادلا الإهانات فى جلسة واحدة عامة للمؤتمر وانتهى الأمر».

ثم يقول الكاتب، إنه عندما اعترف للسادات بأن الدعاية الغربية للشاه قد خدعته، قاطعه الرئيس قائلاً، وفى اقتناع نهائى: «أتعرف أننى أعتقد من زمان أن

مثلى الأعلى من بين كل زعماء العالم الثالث هو شاه إيران». وعندما أبدى بهاء الدين دهشته من ذلك متسائلا عن الأسباب، قال له الرئيس: «زعماء عدم الانحياز بتوعك الذين ملئوا الدنيا ضجيجا، منذ سنوات: نهرو ونكروما وسوكارنو وحتى عبد الناصر وحتى تيتو اللى لسه عايش.. أين هم الآن؟ راحوا فين؟ اللى مات واللى انهزم واللى راح فى انقلاب، واللى انكمش داخل حدوده مثل تيتو! واحد فقط من هذا الجيل وهذه المرحلة كلها، باق على مقعده بكل سلطانه وهيلمانه، والدنيا تسعى إليه، هو شاه إيران.. والسبب بسيط، كل هؤلاء تصوروا أن فى العالم قوتين عظميين هما: روسيا وأمريكا، وحاول التعامل معهما على قدم المساواة. والحقيقة غير ذلك تماما. فهناك دولة عظمى واحدة هى أمريكا. وروسيا ليست دولة عظمى ثانية. إنها تأتى بعد أمريكا بعشر أو بعشرين درجة، وبعدها دول أوربا واليابان.. إلى آخره. وقد كان شاه إيران هو الوحيد الذى أدرك هذه الحقيقة! قام عمل إيه؟.. قعد على حجر أمريكا، ومسك فى هدومها! وأديك شايف كل أصحابك راحوا، والشاه عملتله أمريكا كل اللى هو عايزه! قامت ثورة وهرب إلى إيطاليا.. الأمريكيون جابوه ورجعوه وقعدوه على العرش لحد دلوقت. عشان كده بقولك يا بهاء إننى أعتقد أنه رجل خارق الذكاء وغير عادى».

وإذا كانت هذه الرؤية تعكس فى الأساس مدى توافق واتفاق الرئيس السادات مع الشاه فى التصورات والاتجاهات السياسية بشكل عام، فإنها كانت تعكس أيضا انطباق رؤيتيهما بالنسبة للولايات المتحدة والعلاقة معها بشكل خاص. وهذا ما كان يمثل فى ذاته واحدا من أهم عوامل التقارب الشديد بين هذين الزعيمين واتفاق وجهات نظرهما حيال معظم القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وعلى كل، كان من الطبيعى أن تتسم العلاقة بين السادات والشاه بطابع المجاملة وبعبارات الود المتبادلة، التى كانت تعكس بدورها أيضًا سمة الإعجاب المتبادل بينهما، وتقدير كل منهما لدوره فيما حققه لبلاده من إنجازات. ولعل ذلك ما يتضح جانبا منه فى بعض العبارات التى وردت على لسان كل منهما، فى مناسبات مختلفة. فها هو الشاه كما كان فى إدراك الرئيس السادات:

«رجل ذو بصيرة ثاقبة وذو رؤية واضحة فى مجالات كثيرة».

وأن «ما يقوم به بالنسبة لشعبه وللقوات المسلحة ولحركة التصنيع الضخمة» فضلا عن قدرته على «التحليل السليم للمتغيرات الدولية» جميعها «تجىء شاهدا على سلامة التفكير عند الرجل».

ويبدو هنا أن إعجاب الرئيس السادات كان ينصب على حجم الإنجازات التى أحرزها الشاه لبلاده، وهو ما كان الرئيس يتصوره لمصر أيضًا. وكان ينصب كذلك على مدى التقدير للخط السياسى الذى كان ينتهجه الشاه فى ظل هذا العالم المتغير. وربما أن هذا الإعجاب كان يعود أيضًا إلى أن كلا الزعيمين كانت تجمعهما خصائص وسمات شخصية متقاربة وسن متقاربة وظرف زمنى متشابه إلى حد كبير ورؤى واقتناعات شخصية متماثلة. وها هو الرئيس السادات، يقول، مخاطبًا الشاه:

«فأنت رجل عظيم بحكم أصالة منبتك وتراثك الحضارى، عظيم بحكم قيمك وعقائدك السمحة وبحكم وعيك التاريخى، ونظرتك المحيطة، وقدرتك على التعامل مع واقع العصر بأصالة وحكمة وبعد نظر. عظيم بحكم تفكيرك الإنسانى العميق، والأمانى التى تكنها لشعبك وللشعوب الشقيقة».

أما مبررات هذه العظمة، فهى كما قالها مخاطبا الشاه:

لأنكم «تسعون إلى إحياء التراث القديم فى إيران».

و «مضيتم قدما على طريق الإصلاح والتطور والتنمية، والذى نعرف من تجربتنا أنه طريق طويل وشاق ومحفوف بالمخاطر».

و «استطعتم أن تصونوا استقلال بلادكم السياسى والاقتصادى وتحافظوا على تراثها الحضارى وقيمها العريقة».

وكم كان السادات يعبر فى مناسبات عديدة عن رغبته لترسم خطى الشاه وخططه التنموية فى بلاده، وذلك مثلما صرح لصحيفة «إطلاعات» الإيرانية فى ١٩٧٦/٦/٣، بقوله:

«إننا نكن قدرا كبيرا من الإعجاب لأخى الشاهنشاه، لما قدمه بالفعل فى إيران فى مختلف الأنشطة الصناعية . . . وأرجو أن أحقق لمصر بعض ما حققه الشاه من إنجازات لإيران».

وكذلك كان دائما ما يسدى الفضل للشاه فى مدى ما تحقق من تقارب بين البلدين من ناحية، وفى حجم المساعدات والاستثمارات الإيرانية التى كانت تتدفق باتجاه مصر فى ذلك الوقت. فها هو يقول، مخاطبا الشاه خلال حفل العشاء الذى أقيم على شرفه خلال زيارته لطهران فى يونيو ١٩٧٦ :

«من الإنصاف أن أقول إن جلالتكم كنتم صاحب الفضل فى هذه الدفعة التى تلقتها العلاقات بيننا؛ إذ أمنتم بوعيكم التاريخى وبعد نظركم، وإن التلاقى والتلاحم بين الشعبين حتمية لاريب فيها».

ومن ثم، كم كان الرئيس السادات يؤكد تأكيدا مبرما، وفى مناسبات كثيرة، بقوله :

«سوف لن ننسى أبدا المساعدات التى قدمها الشاهنشاه، سواء باسمه أو باسم الشعب الإيرانى، لمصر وخاصة فى الظروف الملحة والحياتية جدًا». وهى تلك المساعدات التى «تركت أثرا عميقًا فى نفس الشعب المصرى» وإننا إذ «نعتز بأن نعبر عن امتناننا لإخواننا الذين يقفون معنا وقت الشدة. ولقد وقف معنا أخى الشاهنشاه وشعب إيران فى وقت شدتنا».

ثانيا: إدراك الشاه للسادات

رغم أن الشاه كان يكن إعجابا شديدا بالرئيس السادات، إلا أنه ظل محافظا على نبرة من التعالى فى معظم عباراته المعلنة، وحريصا على ألا تخرج عن كونها عبارات مجاملة متحفظة فى معظم الأحيان. ولعل مرد ذلك كان لمشاعر القوة والغطرسة التى كانت تتملكه للغاية، ولعوامل أخرى تعددت أسبابها. أهمها، ما كان يتصل بحجم الدور الذى أتاحته الإستراتيجية الأمريكية له فى المنطقة؛ حتى

أصبح بموجبها هو الوجه الإقليمى للهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومن ثـم، فإن إدراكه للرئيس السادات فى البداية، هو أنه رئيس دولة عربية كبيرة تجابه بمشاكل وتحديات داخلية وخارجية وتحتاج الدعم والمساندة، بل والمساعدة على دفعها للسير نحو الطريق المطلوب حينئذ، وهو طريق السلام مع إسرائيل. وعندما يتحقق هذا السلام فإن الإرادة الأمريكية تكون قد نجحت فى تحقيق الخطوة الأهم فى استقطاب مصر بوصفها محورا إقليميا مهما.

الحق، أن الشاه كان يعلم أن مشاكل السادات «لا تخفى على أحد» وأنه يواجه قضايا صعبة وجسيمة. ولكنه كان يدرك جيدا أن هذا الرئيس «ربان حاذق ومحنك، حيث يدرى كيف يسير» ببلاده، ومع شعبه. «هذا الشعب الأصيل العريق» «إلى بر الأمان رغم الأنواء والعواصف».

و«أنه زعيم عظيم؛ قاد وطنه مصر العريقة فى أدق مراحل تاريخ مصر والعالم بكل جدارة وكفاءة». ولأنه ـ كما قال للسادات مخاطبا: إن المسئولية التى تتحملونها فى الحقيقة هى من أثقل المسئوليات التى يمكن لقائد أن يتحمل أعباءها». ومع هذا فإننا من جانبنا «ندرك أن كفاءة وجدارة سيادتكم هى كفيلة بأن تجتازوا بها كل المصاعب من كافة الجهات». ولكن نظرا لأنه «لا تعرف قيمة وكفاءة قائد حقيقى فى التاريخ، إلا عندما يجابه بمثل هذه المشاكل، فليس أمامكم إلا أن تكونوا رجل حرب ورجل سلام».

ثم إن الرئيس السادات فى إدراك الشاه، كان هو ذلك الرجل الذى يمزج «الشهامة بالحقيقة والجزم ببعد النظر». ولأن السادات كان دائم التذكير له، فيما يشبه قطع الوعد، بأنه لن ينسى وقوف الأصدقاء إلى جانبه وقت الشدائد، فقد كان الشاه أيضا دائم الوعد بالمساندة التامة لمواقفه. فها هو يخاطب السادات قائلاً: إننا «فى مجال السياسة كنا ولا نزال، حيث ما اقتضت الضرورة، من مؤيديكم بكل جد، وذلك عملا للمبادئ التى نعتمد عليها اعتمادا دائما» و«إننا بصفة صديق حقيقى وحميم، ومع اعتقادنا الراسخ بصدق وازدهار الدرب الذى تسيرون عليه،

نؤكد بأننا معكم وإلى جانبكم. والشاهد على إثبات هذا التقارب هو التعاون المتزايد السائد فى الوقت الحاضر بين إيران ومصر».

الحق، أن عمق العلاقة الشخصية التى ربطت بين الشاه وبين الرئيس السادات كان يعمها تقارب وجهات نظر الرجلين وتماثل مواقفهما السياسية فى معظم القضايا الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقة مع القوتين العظميين أو أسلوب حل الصراع العربى ـ الإسرائيلى أو حتى الشعور بالعداء للأفكار الراديكالية والثورية.

وكم عبّر الزعيمان، فى مناسبات مختلفة، عن أن الأسس والمنطلقات السياسية أصبحت واحدة بالنسبة لهما، فيما يخص العلاقة مع القوتين العظميين، حيث قال الشاه فى كلمة الترحيب بزيارة السادات لطهران فى يونيو ١٩٧٦: «إن لغة كل منا واضحة للآخر، وهذه نتيجة منطقية لوحدة الأسس التى نؤمن بها إيمانا عميقا». وفى المقابل قال السادات فى كلمته: «إننا بعد أن التقت وجهات نظرنا نستطيع أن نقول اليوم للعالم كله: إن أحدا لن يستطيع أن يعبث بخريطة منطقتنا أو بمصائرنا مرة أخرى».

ومن الملاحظات التى أثارت انتباهى ويتعين علىّ أن أشير إليها هنا، أن التقارب والتناغم بين الشاه والسادات، قد بلغ حدا أنهما كانا مغرمين بإحياء التراث القومى القديم فى بلديهما، مع الاختلاف النسبى فى الحالتين. فالشاه كان يؤمن بأن هذا «التراث يُعد بالنسبة لشعوب ذات حضارات قديمة كإيران ومصر، كينبوع دائم للإلهام ومصدر مثير لبعث الوطنية». ومن ثم جاء احتفاله فى أكتوبر من عام ١٩٧١، بمناسبة مرور ٢٥ قرنًا على تأسيس «كورش الكبير» الملكية فى إيران، بمثابة تأكيد واضح منه على أهمية تعميق البعد القومى الفارسى فى الهوية الإيرانية. وعلى هذا لم يخف الشاه سعادته عندما أدرك أن السادات «يسعى إلى استعادة مستقبل شعبه على أسس من تراثه التليد».

ومن جانبه كان الرئيس السادات يعبر أيضا عن مدى سعادته من أن الشاه أخذ

«فى إحياء التراث القديم فى إيران؛ حتى تستطيع شعوب المنطقة مجتمعة أن ترفع شعلة حضارة أخلاقية وإنسانية». وقد أكد له خلال كلمة الترحيب التى ألقاها فى حفل العشاء الذى أقيم على شرفه خلال زيارته للقاهرة فى يناير ١٩٧٥، بقوله: «إن شعبنا فى مصر هو أقدر الشعوب على فهم الأبعاد الحقيقية لتاريخكم ورصيدكم الحضارى واستيعاب ثراء التجربة التى تخوضونها فى الحاضر. . . فنحن مثلكم نقدر قيمة التاريخ العريق والأصالة والعقيدة الحقة».

ولقد تعددت مظاهر اتفاق وتوافق الزعيمين فى عملية إحياء التراث القديم السابق على الإسلام، بصورة بدت مبالغا فيها. ففى الوقت الذى دأب فيه الشاه على التأكيد على «آرية» الدولة الإيرانية و«فارسية» قوميتها، مختزلا فى ذلك الحقبة التاريخية الزاهرة فى ظل الإسلام، محاولا ربط شرعية عرشه ونظامه - رغم وضاعة أصله - على المستوى الزمنى بكورش العظيم مؤسس الإمبراطورية الفارسية. كان الرئيس السادات يعمل أيضًا على التأكيد على القومية المصرية، استنادا على الحضارة الفرعونية، رافعا شعار: «مصر أولاً».

وكم عبر الرئيس السادات عن هذا الاتجاه، والذى نذكر منه، على سبيل المثال، ما قاله للرئيس جيمى كارتر: «إن الناس ينظرون إلىّ على أننى خليفة لجمال عبد الناصر، وذلك ليس صحيحا؛ فأنا لا أحكم مصر طبقا لأسلوبه، ولكن أحكمها طبقًا لأسلوب رمسيس الثانى. وذلك ما يفهمه الشعب المصرى بطبيعته وما يريده».

وإذا كان هذا الاتجاه يمثل نقطة اتفاق أخرى مع آراء الشاه ورؤاه إزاء حتمية إحياء التقاليد القومية القديمة، فإنه كان يعنى أيضًا أن مصر لم يعد خطها الفكرى العام يأبه بالقومية العربية أساسا. التى كان الشاه يرى فيها جدارا يحول بين أى تقارب إيرانى عربى.

ومن الطريف أيضا أن نشير إلى أنه فى الوقت الذى كان الشاه يلقب نفسه بعدد كبير من الألقاب، وكان أهمها بالطبع لقبى: «آريامهر» و «كبير العائلة»، كان

الرئيس السادات يلقب نفسه أيضًا بألقاب كثيرة فى بلاده، لعل أهمها بالنسبة له كان لقب «كبير العائلة» فيقول مثلا فى الحديث الذى أذاعه التليفزيون المصرى له بمناسبة عيد ميلاده فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ : هنا أقرر أن منصبى ككبير للعائلة المصرية هو كل شيء بالنسبة لى وهو ما يعنينى . . ليس منصبى كرئيس للجمهورية ولا منصبى كرئيس حزب وطنى ديمقراطى . . أبدا أنا المنصب الكبير».

ونخلص مما سبق، أن ثمة علاقة شخصية وطيدة جمعت بين شاه إيران وبين الرئيس السادات، لأسباب اتصلت بالبيئة الخارجية، التى كانت بدورها عاملا مساعدا فى تكوين هذا النوع من الصداقة بينهما، ولأسباب كانت تتعلق بتشابه الخصائص والسمات الشخصية فيما بينهما، فضلا عن تماثل نهجهما السياسى العام. وأن هذه العلاقة الشخصية كانت ذات انعكاس قوى على طبيعة وتطور العلاقات بين إيران ومصر على كافة المستويات.

الحقيقة، أن كلا من السادات والشاه كانت لهما رؤى وطموحات كبيرة لم يتمكنا من تحويلها إلى حقائق. غير أنهما تركا بالفعل أثرا ماثلا فى الشرق الأوسط سواء كان ذلك التأثير على نحوه الأحسن أو الأسوأ.

العلاقات السياسية

قد يكون من قبيل التكرار القول بأن البيئة الخارجية بل والداخلية أيضا أصبحت عاملا مؤهلا لاستئناف العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران، منذ يونيو ١٩٦٧، ومن ثم تكللت جهود الوساطات العديدة التى جرت بين البلدين منذ عام ١٩٦٨، تلك التى قام بها، كل على حدة، مسئولون من أفغانستان وباكستان والكويت وتركيا والأردن ثم ليبيا.

وأنه قد صدر بيان رسمى متزامن فى كل من القاهرة وطهران يوم ٢٣ أغسطس من عام ١٩٧٠، أى قبل حوالى شهر تقريبا من وفاة الرئيس عبد الناصر، جاء نصه: «قررت حكومة إيران الإمبراطورية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة،

اعتبارا من اليوم، استئناف علاقتهما السياسية العادية بالكامل والمبادرة بتبادل السفراء بينهما».

ويجدر بالذكر هنا، أن تبادل السفراء بين البلدين تأخر حتى يوم الثالث من يناير ١٩٧١، بسبب وفاة عبد الناصر. وقد جاملت إيران مصر فى هذه المناسبة بإعلان الحداد الرسمى لمدة ثلاثة أيام، وبمشاركة وفد رسمى، برئاسة أمير عباس هويدا رئيس الوزراء، فى مراسم تشييع الجنازة. فضلا عن أن الإذاعة الإيرانية قد قطعت بث برامجها المعتادة، لتذيع تلاوة من القرآن الكريم ساعة تشييع عبد الناصر لمثواه الأخير.

الحقيقة أن استئناف العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران فى ذلك التوقيت كان متأثرا بمناخ العلاقات الإيرانية ـ العربية، حيث قوبل التقارب بين البلدين بردود فعل عكست حالة التوتر التى كانت تسود علاقة طهران مع بعض الدول العربية، من ناحية، وتغلب على جملة تفاعلات العلاقات العربية ـ العربية من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن هزيمة يونيو ١٩٦٧، أفضت إلى تفاعلات عنيفة فى الوطن العربى، تلك التفاعلات التى تمخض عنها وقوع عدة انقلابات عسكرية فيما بين عامى ١٩٦٩و١٩٧١، ساهمت بدورها فى إحداث تغيير فى الخريطة السياسية بالمنطقة. فقد وصل البعثيون إلى الحكم فى كل من العراق عام ١٩٦٩، عشية الانقلاب الذى قاده «أحمد حسن البكر»، وفى سوريا عام ١٩٧٠، عشية الانقلاب الذى قاده «حافظ الأسد». كذلك نجح «معمر القذافى» فى الإطاحة بالملكية الليبية بالانقلاب الذى قاده فى ١٩٦٩، بينما تولى «جعفر نميرى» الحكم فى السودان بعد نجاح الانقلاب العسكرى الذى قاده خلال العام نفسه.

ولعل وصول البعثيين إلى الحكم فى العراق كان أحد المضاعفات الإقليمية التى تأثرت بها عملية التقارب بين مصر وإيران. فقد أدى وصول حزب البعث إلى الحكم إلى قيام طهران، من جانبها، بإلغاء الاتفاقية العراقية ـ الإيرانية حول حدود

الملاحة فى شط العرب، المبرمة عام ١٩٣٧، ثم حشدت ما يقرب من ٨٠٪ من قواتها على الحدود مع العراق. كذلك أدى الانقلاب البعثى فى العراق إلى توتر العلاقات بين القاهرة وبغداد؛ إذ لم تكن الأولى راضية عن سياسة البعثيين المتهورة، بينما لم تكن الحكومة العراقية الجديدة راضية عن قبول مصر لمبادرة روجرز. ورغم أن مصر اتخذت موقفًا مساندًا للعراق بشأن قضية شط العرب، إلا أن القاهرة وطهران وجدتا أنهما مواجهتان بنظام يحمل توجهات معادية لهما؛ لذا التقت لأول مرة مصالحهما فى ضرورة التقارب؛ ردا على هذه التوجهات العراقية.

وفى هذا السياق، يذكر أسد الله علم، أن الوساطة الأردنية والتركية بين مصر وإيران، لم تؤت ثمارها إلا بعد بروز هذا الخلاف المصرى ـ العراقى. فقد أصبح المسئولون الإيرانيون يرون أن تقاربهم مع القاهرة فى هذا التوقيت سيمثل ضغطا على حكومة أحمد حسن البكر. ومن ثم انتهزت طهران هذه الفرصة، وتوجه وزير خارجيتها «أردشير زاهدى» إلى الأردن عام ١٩٦٩، ليتوسل ـ على حد تعبير علم ـ بأيديه وأرجله كى تكثف عمان جهودها لإصلاح علاقة طهران مع القاهرة، رغم رفض الثانية تقديم اعتذار لطهران كشرط إيرانى مسبق لاستئناف العلاقات السياسية بينهما.

وبعد أن نشر خبر استئناف العلاقات بين البلدين، شن العراقيون حملة إعلامية كبيرة ضد الرئيس عبد الناصر، متهمين إياه بأنه ـ بتقاربه مع إيران ـ قد طعن العراق فى ظهره، من ناحية. وأنه بقبوله لمبادرة روجرز، قد بدأ فى مساومة الإمبريالية، من ناحية أخرى ـ غير أن الحكومة الإيرانية لم تضع الوقت، حيث أعلنت مساندتها للموقف المصرى فى هذا الشأن.

وعلى الرغم من ذلك، حظيت العلاقات الإيرانية ـ العراقية، باهتمام مصرى كبير، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث قامت مصر بدور الوساطة بينهما بالمشاركة مع الجزائر، والتى تكللت بتوقيع معاهدة الجزائر بين البلدين عام ١٩٧٥، وذلك كما سترد الإشارة إليها لاحقا.

وفضلا عما سبق، أحيط استئناف العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران بمشكلة أخرى أثرت بالسلب على مناخ العلاقات العربية - الإيرانية بشكل عام، وهى قيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث الواقعة فى مدخل الخليج العربى، طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، مطلع عام ١٩٧١ .

كان رد الفعل المصرى هادئًا نسبيا ومعتدلاً، مقارنة بالموقف العراقى والليبى والجزائرى واليمن جنوبى والسورى فى هذا الشأن. حيث تضمن البيان الرسمى، الذى اكتفت مصر بإصداره، أن احتلال الجزر الثلاث عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربى والشعب الإيرانى. وأن مصر ترى أن بريطانيا هى المسئولة عن حماية الجزر الثلاث فى الخليج من أى اعتداء خارجى، بناء على اتفاقيات الحماية التى ما زالت نافذة المفعول، وحتى يتم تسليم الجزر إلى أصحابها. ودعا البيان إيران إلى سحب قواتها العسكرية من الجزر والدخول فى مفاوضات للوصول إلى حل سلمى عادل للمشكلة.

والواقع أن مصر، فى ذلك الوقت، كانت فى قمة مشاغلها الداخلية من قبيل أحداث مايو ١٩٧١، وازدياد حالة التوتر الداخلى وقيام المظاهرات المطالبة بالحرب والحسم، كما كانت مشغولة أيضا بمحاولة إقناع الروس لإعطائها السلاح وغير ذلك من الظروف السابقة على الحرب (١٩٧٣).

وقد علق الرئيس السادات، بعد أكثر من عام، على هذه المسألة، فى حديث صحفى فى ٩ يناير ١٩٧٣، بأنه كان حريصا فى المرحلة السابقة على سلامة صلات مصر بإيران وبكل العالم؛ لأن هذا يجنب مصر فتح جبهات جديدة لا داعى لفتحها. وأنه على الرغم من أن مصر لا يمكن أن توافق على احتلال الجزر، إلا أن هناك إخوة آخرين مسئولين عن مواجهة هذه المشكلة. ولاينبغى أن يتحمل بعض العرب أعباءهم بعيدون عنها بموقعهم الجغرافى. ثم أضاف: إن على الأخوة أن يجمعوا أمرهم ويطلبوا من مصر ما يشاءون، ولكنه ليس من المتصور أن يطلب منه - أى من الرئيس السادات - فى أشرس معركة أن يعمل لبناء معركة جديدة يخوضها، دون المعنيين بها مباشرة.

ولقد كان رد الفعل المصرى هذا، محل ترحيب إيرانى، خاصة أن مواقف مصر العنيفة السابقة فى مواجهة تصرفات إيرانية أقل حدة أحيانا، كانت لا تزال ماثلة فى الأذهان بحكم قرب العهد بين بدايات عهد الرئيس السادات من مرحلة الستينيات.

على كل، فإن أيّا من هاتين المشكلتين ـ وكلاهما كما يلاحظ يقعان فى حدود منطقة الخليج العربى ـ سواء مع العراق أو مع دولة الإمارات، لم يمنعا من التقارب الإيرانى ـ المصرى. بل اتجه تقارب البلدين فى اتجاه زاوية مهمة أخرى، عبرت عن مدى اتفاقهما، هى مكافحة الشيوعية فى منطقة الخليج نفسها. فى ظل تنامى عملية الاستقطاب الأيديولوجى التى كانت تشهدها هذه المنطقة فى ذلك الوقت.

وكان مبلغ اهتمام البلدين بهذا الموضوع، أن كان من بين الموضوعات، التى بحثها محمود رياض وزير الخارجية، خلال زيارته إلى طهران (٥ - ٨/ ٤/ ١٩٧١) موضوع «تسلل المبادئ الشيوعية إلى المنطقة». وقد أوضح الشاه للوزير «الأهمية التى توليها إيران لمسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار والهدوء فى منطقة الخليج». بينما أعرب محمود رياض عن أن مصر، مثلها مثل إيران، تعارض أى تدخل من جانب أى دولة أو قوة أجنبية فى شئون الخليج مضيفا أن الخليج يخص الدول المطلة عليه.

وكان ذلك يُعد اتفاقا يقوم دليلا على أن نية البلدين كانت ترتكز فى اتجاه تنمية علاقاتهما فى المجال الإقليمى والدولى، فى ظل إدراك كل من طهران والقاهرة لدور كل منهما وأهميته بالنسبة لها، خاصة أن آثار الحرب الباردة كانت لا تزال بادية فى بعض المناطق، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كانت ترتكز أيضا فى اتجاه تنمية علاقاتهما الثنائية فى كافة المجالات، على النحو الذى تم فيما بين عامى ١٩٧٤ - ١٩٧٨.

وفى هذا السياق، دأب البلدان على تحويل موقف ودور البلد الآخر إلى رصيد سياسى، مساند له على المستوى الإقليمى والدولى، كما ازداد اعتماد كل منهما

على الآخر، بعد اتفاق الوفاق بين القوتين العظميين؛ حيث إن هذا الوفاق كان أحد العوامل التى حدّت من مجال المناورة أمام الدول الواقعة فى الإقليم، بل وأضعف من استقلالها النسبى الذى كانت تتمتع به من قبل.

ولقد عملت مصر - كما سبق الإشارة - على تكريس موقف إيرانى مؤيد للحقوق العربية السليبة، وبنفس القدر استقطاب موقف طهران وتحويله إلى موقف داعم للقضية الفلسطينية بشكل عملى ومعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى. فضلا عن استثمار العلاقة الخاصة التى كانت تربط بين طهران وواشنطن، كى تكون إيران إحدى قنوات التقريب بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم القضية العربية بشكل عام.

ومن جانبها عملت إيران على استقطاب مصر، فى ظل تراجع علاقاتها مع موسكو فى عهد الرئيس السادات، إلى المعسكر الغربى والولايات المتحدة بشكل خاص. وتحويل القاهرة، بما تتمتع به من مكانة عربية، إلى مركز من مراكز مكافحة أى تغلغل شيوعى أو سوفيتى فى المنطقة إلى جانب طهران والرياض. كما كانت إيران هى إحدى الدول التى عملت على إفهام السادات أن ثمة صيغة أخرى لتحرير الأراضى العربية، تمسك بها الولايات المتحدة وحدها ألا وهى صيغة السلام، وأن هذا الطرح الأمريكى هو أفضل من الطرح السوفيتى الذى كان يقوم على الصراع فقط، وهو الأمر الذى كان يتفق مع توجهات الرئيس السادات فى الأساس. ومن ناحية أخرى، عملت إيران على استثمار مكانة مصر ودورها فى إعادة بناء وصياغة علاقاتها مع عدد من الدول العربية الأخرى.

والواقع، أن شدة اهتمام البلدين بتحرك كل منهما تجاه الآخر، من ناحية. ثم تحركهما باتجاه بناء علاقاتهما الإقليمية، من ناحية أخرى. كان يستدعى تنسيقا مشتركًا بين زعيمى البلدين وتشاورا دائما بينهما. وهذا ما عكسه حجم وكثافة ومستوى الاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة خلال هذه المرحلة. كما استدعى أيضًا قيام كل منهما بدور الوسيط بشكل متبادل فى حل بعض المسائل السياسية، وكذلك تدعيم عملية التنسيق الإقليمى المشترك بينهما حيال العديد من المسائل

ذات الاهتمام المشترك. ونظرا لأنها جميعا تعد مؤشرات واضحة ومعبرة عن مدى التقارب بين البلدين فى ذلك الوقت، فإننا سنعرض لها تفصيليا على النحو التالى:

أولا: مستوى الاتصالات الثنائية

لم تكن كثرة الزيارات المتبادلة باتجاه البلدين، فيما بين عامى ١٩٧١ - ١٩٧٨، أمرا ملفتا وحسب، بل إن تعدد وارتفاع مستوياتها كان يُعد، من حيث المبدأ، مؤشرا يؤكد متانة وقوة العلاقات السياسية التى ربطت بين إيران ومصر حينئذ. وبالقدر نفسه، كان مؤشرا، فى غالب الأمر، على اهتمام كل من طهران والقاهرة بالتنسيق والتشاور فيما بينهما. ولكن دون أن يعنى أن هذا المؤشر الكمى مطلق الأهمية؛ نظرا لأن أهميته تكمن فى ضوء تأكيد لعوامل ومظاهر أخرى فى علاقات الدولتين. ولعل المتتبع لزيارات مصر الخارجية عموما خلال هذه المرحلة، سيلاحظ أن إيران كانت من الدول ذات المركز الخاص فى هذا الصدد.

وقد تبادل مسئولو الدولتين ـ دون الوفود المختلفة ـ أكثر من تسعين زيارة رسمية معلنة، على كافة المستويات السياسية، وذلك فى غضون سبع سنوات فقط، أى فيما بين عامى ١٩٧١ - ١٩٧٨، منها واحد وأربعون زيارة إيرانية باتجاه مصر، وتسعة وأربعون زيارة مصرية باتجاه إيران. أى أن معدل الزيارات بين البلدين كان يبلغ حوالى ١٢,٨ زيارة فى العام الواحد خلال هذه الفترة.

وتخصيصا، فقد تبادل زعيما البلدين الزيارات الرسمية، كل تجاه البلد الآخر، والتى بلغت تسع زيارات، خلال المدة نفسها. حيث قام الرئيس السادات بخمس زيارات رسمية لإيران، فيما بين ١١/ ١٠/ ١٩٧١، تاريخ أول زيارة يقوم بها رئيس مصرى لإيران، وبين ٣١/ ١٠/ ١٩٧٧، تاريخ آخر زيارة قام بها لطهران، وذلك قبيل توجهه إلى القدس بأيام معدودات.

أما شاه، فقد قام بأربع زيارات لمصر، منها ثلاث رسمية، بينما كانت الرابعة بوصفه لاجئا سياسيا. صحيح أن الشاه سبق له أن زار مصر عام ١٩٣٩ لإتمام

زواجه بالأميرة فوزية فؤاد، شقيقة الملك فاروق، إلا أن أول زيارة رسمية له بعد ذلك، كانت فى يوم ٨ يناير ١٩٧٥، أما الثالثة فكانت فى ١٦ يناير ١٩٧٩، آخر يوم له فى إيران، بعد أن نجحت الثورة فى الإطاحة به، وبالملكية كلها فى ١١ فبراير ١٩٧٩، أما وصوله إلى مصر لاجئًا، فقد كان فى يوم ٢٤ مارس من عام ١٩٨٠، ليبقى فيها لاجئًا مريضًا، حتى وافته المنية فى يوم ٢٧ يوليو من العام نفسه.

كذلك قام نائب رئيس الجمهورية باثنتى عشرة زيارة رسمية معلنة إلى إيران، واحدة منها قام بها السيد «حسين الشافعى» بتاريخ ١٣ أكتوبر عام ١٩٧١؛ للمشاركة فى احتفالات إيران بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على قيام الإمبراطورية. أما الإحدى عشرة زيارة الأخرى، فقد قام بها «محمد حسنى مبارك». صحيح أن مبارك زار إيران للمرة الأولى، عندما كان لايزال قائدا للقوات الجوية، بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤، إلا أن أول زيارة رسمية له، وهو فى منصب نائب الرئيس، فكانت يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٥، بينما كانت آخر زياراته، فهى تلك التى قام بها فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٨، وكان هو آخر مسئول مصرى كبير يقوم بزيارة لإيران قبيل قيام الثورة الإيرانية.

ومن ناحية أخرى، قامت السيدة جيهان السادات بزيارة لإيران فى أغسطس من عام ١٩٧٥، وفى المقابل قامت الشهبانو «فرح ديبا» بزيارة مصر فى نوفمبر من العام التالى. كما شارك ولى عهد إيران الأمير «رضا بهلوى» فى الاحتفال بإعادة افتتاح قناة السويس فى يونيو ١٩٧٥، وهى كانت أول زيارة رسمية له خارج بلاده. فضلا عن زيارة الأميرة «أشرق بهلوى» شقيقة الشاه لمصر مرتين خلال عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦.

أما على مستوى زيارات رؤساء الوزارات والوزراء فى البلدين، فقد تمت ٢٥ زيارة رسمية متبادلة بين الجانبين، منها ١٤ زيارة مصرية باتجاه إيران. منها الزيارة

الناجحة والشهيرة التى قام بها الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الأول لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٧٤، وزيارة السيد ممدوح سالم فى مارس ١٩٧٧، ليكون آخر رئيس وزراء مصرى يزور إيران فى القرن العشرين.

وبالتالى فإن عدد الزيارات الرسمية التى قام بها وزراء مصريون لإيران، بلغت عشر زيارات فيما بين ١١ ديسمبر ١٩٧٠م و ١٥ يناير ١٩٧٦، وهى على التوالى، حسب الترتيب الزمنى للزيارة، وزراء: التعليم ـ الخارجية ـ السياحة ـ الصحة ـ الخارجية ـ البترول ـ الصحة ـ التجارة ـ الحربية ـ المالية ـ الشئون الاجتماعية ـ الكهرباء.

أما على الجانب الإيرانى، فقد كان أمير عباس هويدا هو ثانى رئيس وزراء إيرانى يزور مصر، منذ الزيارة التى قام بها مصدق للقاهرة عام ١٩٥١، وذلك للمشاركة فى مراسم تشييع جنازة عبد الناصر، فضلا عن قيام عشرة وزراء إيرانيين بزيارة رسمية لمصر فيما بين ٤ مارس ١٩٧١، و١٥ مايو ١٩٧٦، وهى على التوالى، حسب الترتيب الزمنى للزيارة، وزراء: الصحة ـ الخارجية ـ الكهرباء ـ الخارجية ـ الاقتصاد ـ الصناعة ـ الشئون الاجتماعية ـ التجارة ـ الخارجية ـ الصناعة.

كذلك تبادل البلدان أكثر من تسع وعشرين زيارة قامت بها وفود رسمية: سياسية وعسكرية وأمنية، فضلا عن الوفود الرياضية والطلابية والجامعية المتبادلة بين الجانبين خلال هذه المرحلة، فى ضوء البرامج والاتفاقيات التى كان يتم تنفيذها فى هذا الصدد. وقد كانت الوفود الإيرانية هى الأكثر، حيث قام بزيارة مصر ٢٣ وفدا ما بين وفود عسكرية وأمنية واقتصادية وصناعية، وفى المقابل توجهت ستة وفود مصرية لزيارة إيران فيما بين عامى ١٩٧١-١٩٧٧، ما بين وفود برلمانية وحزبية وتجارية وعسكرية.

وهكذا، يمكن القول بأن مصر وإيران قد تبادلتا أعلى معدل زيارات رسمية تحدث فى تاريخ العلاقات السياسية بينهما، وذلك فى مدة قصيرة لم تتجاوز

السنوات السبع . وكان عام ١٩٧٥ ، هو العام الذى شهد أعلى معدل للزيارات المتبادلة بين البلدين ، إذ بلغ مؤشر الزيارات عن هذا العام ، ٢٣ زيارة رسمية ، منها زيارة الشاه لمصر والسادات لإيران . بينما كان عام ١٩٧٣ ، هو العام الذى شهد مؤشر الزيارات بين البلدين أدنى معدل لها ، وهما زيارتان إيرانيتان باتجاه مصر فقط ، دون أى زيارة مصرية رسمية ذات صفة سياسية باتجاه إيران .

وإننا إذا أمعنا النظر فى هذه الزيارات المتبادلة بين إيران ومصر فإننا سنجد أنها كانت تعكس المكانة التى وصلت إليها العلاقات بين البلدين خلال هذه المرحلة . وكم عبر مسئولو البلدين عن هذا . حيث عبر ، مثلاً ، وزير الخارجية الإيرانية «عباسعلى خلعتبرى» عن ذلك فى تصريح له نشرته صحيفة «كيهان» بتاريخ ١٨ مارس ١٩٧٦ بقوله : «إن مصر تعد الآن واحدة من أقرب أصدقائنا وأكثرهم استحواذًا على ثقتنا» .

كما سبق أن عبر حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية عن نفس المعنى فى تصريح له فى نوفمبر ١٩٧٥ بقوله : «إن علاقاتنا مع إيران الآن بمستوى ممتاز جدًا ، وما أتمناه لهذه العلاقات ليس التطور والاتساع فحسب وإنما آمل أن تساعد على إيجاد مجالات أخرى للتعاون» .

ومن ناحية أخرى ، وفى إطار تعزيز الاتصال بدول العالم المختلفة ، ومنها إيران ، ومخاطبة قادتها ومن بينهم الشاه ، تبادل الرئيس السادات مع شاه إيران أكثر من خمس وعشرين رسالة على مدى أربع سنوات فقط ، منها أربع وعشرون رسالة من الرئيس السادات إلى الشاه ، فيما بين ٣١ أغسطس ١٩٧٤ ، تاريخ أول رسالة حملها «أشرف مروان» مستشار الرئيس السادات للاتصالات الخارجية إلى محمد رضا بهلوى ، و٢٢ أكتوبر ١٩٧٨ ، تاريخ آخر رسالة حملها إليه حسنى مبارك . بينما لم يتلق السادات إلا رسالة واحدة من الشاه .

وقد حمل أشرف مروان من هذه الرسائل ، عشرا ، بينما نقل حسنى مبارك إحدى عشرة منها إلى طهران . أما الثلاث الأخرى فقد أبلغها حسنى مبارك إلى السفير الإيرانى بالقاهرة لنقلها إلى طهران .

ونظرا لأن الجانب الأعظم من هذه الرسائل كان يرتبط بتطورات الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فضلا عن أوجه التعاون الاقتصادى بين البلدين، فقد كان عام ١٩٧٥، هو أكثر الأعوام التى بعث خلالها الرئيس السادات برسائل إلى الشاه، والتى بلغت ثمانى رسائل، نقل أشرف مروان منها سبعا، بينما نقل حسنى مبارك واحدة. ثم يجىء عاما ١٩٧٦ و ١٩٧٨، فى المرتبة الثانية من حيث عدد هذه الرسائل، بخمس رسائل لكل عام منهما، نقل حسنى مبارك من إجماليها ثمانى رسائل، بينما نقل أشرف مروان الرسالتين المتبقيتين. أما عام ١٩٧٤، الذى بعث خلاله السادات برسالتين فقط للشاه، وكذلك عام ١٩٧٧، الذى نقل خلاله حسنى مبارك الرسالة الوحيدة بل والأخيرة إليه، فهما أقل الأعوام تبادلا للرسائل بين زعيمى مصر وإيران.

ونخلص مما سبق، إلى أنه فى ضوء النشاط الواضح بالنسبة لكثافة الزيارات وارتفاع مستواها بين البلدين، وبالنسبة لكثرة الرسائل المتبادلة بين زعيمى الدولتين، نرى أنه كان هناك حرص دائم على التشاور بين الطرفين، خاصة من جانب الرئيس السادات الذى كان يحيط الشاه بتطورات الموقف بالنسبة للموضوعات المهمة، خاصة الشرق الأوسط. وهو ما كان يعد مؤشرا على مدى قوة وعمق العلاقات بين مصر وإيران خلال هذه المرحلة.

ثانيا: قيام مصر وإيران بدور الوسيط

بداية، سبق القول بأنه كان من بين أهداف السياسة الخارجية المصرية، بعد يونيو ١٩٦٧، استقطاب التأييد الإيرانى للحقوق العربية والعمل على تحويل موقف الشاه من الموقف المناوئ للدور المصرى إلى المساند للحقوق العربية وللدور المصرى. فى إطار تكريس موقف إقليمى ودولى أكبر. ولكن نظرا لأنه قد سبق أن تناولنا الدور الذى قام به الشاه بوصفه وسيطا فى بناء عملية السلام بدءا من فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤، والثانى عام ١٩٧٥، وصولا لتوقيع مصر وإسرائيل لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، مرورا بدعم ومساندة السادات

لدى زيارته التاريخية للقدس عام ١٩٧٧، فإننا سوف نقصر الحديث هنا على إلقاء الضوء على جهود الرئيس السادات فى تحويل موقف إيران إلى رصيد مضاف إلى مواقف مصر الإقليمية فيما يخص القضية الفلسطينية. بدءا من نجاح الرئيس السادات فى إعادة صياغة القضية الفلسطينية فى إدراك الشاه، وكيف أنه استخلص منه تأييدا واضحا لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. ومن ناحية أخرى، إلقاء الضوء على دور الرئيس السادات كوسيط أيضا فى إعادة صياغة علاقات إيران العربية، خاصة علاقاتها مع العراق.

وذلك بوصفهما ـ أى مسألة علاقة طهران مع منظمة التحرير ومسألة علاقتها مع العراق ـ نموذجين بارزين كانا يعبران عن حجم وقوة الدور الذى لعبته مصر خلال هذه المرحلة، من ناحية. وعن مكانة الرئيس السادات الإقليمية بوصفه لاعبا أساسيا بها من ناحية أخرى. وبنفس القدر فإنهما نموذجان عكسا إدراك الرئيس السادات الواضح بالنسبة لموضع إيران الإقليمى وتصوره الواقعى بالنسبة لتأثير التقارب والتعاون، الإيرانى ـ المصرى على خريطة العمل العربى.

وكم من مرة، عبر السادات عن هذا الإدراك. من ذلك مثلا ما صرح به لجريدة الأنوار اللبنانية فى ٩ يناير ١٩٧٥، بقوله: «نحن العرب وإيران نحتل موقعا بارزا فيما يسميه العالم بالشرق الأوسط. وكما قلت سابقا: إن هذه المنطقة حساسة وخطيرة فى هذا العالم المضطرب، الذى أصبح مطمعا لكل القوى؛ لذلك أعتقد أنه آن الأوان لكى ندرك نحن العرب وإيران مسئولياتنا المشتركة فى هذه المنطقة وأن نعمل على إزالة ما يشوب هذه العلاقات فيما بيننا اتجاها. وبالتالى وصولا إلى هدف أكبر هو أننا فى مركب واحد شئنا أم لم نشأ، وأن مصيرنا واحد رغبنا أم أبينا».

(١) بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية

بداية، من المعروف أن الشاه كان قد قبل التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؛

استجابة لوساطة الملك الحسن الثانى خلال المؤتمر الإسلامى عام ١٩٦٩، حيث وافق على أن يلقى «خالد الحسن» ممثل المنظمة الكلمة أمام المؤتمر. وبعدها اصطحب الشاه الوفد الفلسطينى وبصحبته «أحمد بن سوده» مستشار الملك الحسن أثناء عودته لطهران، وقدم له الدعم المادى والذى ظل ساريا، حتى قطعه؛ بعدما تأكد له وجود علاقات تعاون وتأييد بين عرفات والخمينى.

وكان ياسر عرفات قد ترك انطباعا سيئا جدّا لدى الشاه حينئذ؛ إذ جاء إلى المؤتمر حاملا مسدسه، وعندما تحدث الشاه معه عن التعاون المتنامى بين المنظمات الفلسطينية وبين أوساط المعارضة فى إيران، تظاهر عرفات بأنه لايعلم شيئا عن هذا الموضوع وتهرب من إعطاء إجابة ملزمة. ومن ثم وفى أعقاب اللقاء بينهما، قال الشاه لمساعديه: «إن عرفات لايختلف شيئا عن الشقيرى» ورفض الاجتماع به مرة أخرى.

فى تلك الأيام، كانت قد توثقت بالفعل العلاقة بين عرفات والخمينى كما توثقت العلاقات بين المنظمات اليسارية الفلسطينية بزعامة: «جورج حبش»و «نايف حواتمه» و«أحمد جبريل» وبين المعارضة اليسارية فى إيران. وكان الخمينى يرى أن منظمة التحرير وحدها هى أداة للتأثير على التجمعات الفلسطينية فى الكويت وإمارات الخليج العربى الأخرى. وعلى الجانب الآخر، فتحت منظمة التحرير الفلسطينية، فى مطلع السبعينيات، معسكرات التدريب التابعة لها فى سوريا ولبنان وليبيا والعراق أمام الشباب الإيرانى المعارض. وبذلك أصبح عرفات شريكا فعليا فى جهود المعارضة الدينية واليسارية للإطاحة بالشاه.

ربما أن التحرك الفلسطينى باتجاه دعم المعارضة الإيرانية حينئذ، كان قد أصبح أكثر نشاطا، خاصة بعد دعم إيران ومساندتها لنظام الملك حسين أثناء تفجر الصراع الفلسطينى ـ الأردنى، خلال ما عرف بأيلول الأسود ١٩٧٠، إذ إن الشاه ـ وهو المعنى بالحفاظ على استقرار البنية الإقليمية ومساندة الأنظمة المحافظة بها ـ كان يرى أن الوضع فى الأردن، فى ظل المواجهة بين الجيش الأردنى والفلسطينيين، ينذر بحدوث تغيير فى توازن القوى الداخلية فى الأردن، ومن ثم

كانت مبادرته سريعة بإرسال عدد كبير من الخبراء العسكريين والأمنيين الإيرانيين بكافة تجهيزاتهم الفنية والعسكرية لمساندة الملك فى سحق القواعد الفلسطينية فى أنحاء الأردن.

غير أن ثمة تغييرا بدأ يطرأ بالإيجاب على الموقف الإيرانى من منظمة التحرير بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفى ضوء التقارب الإيرانى ـ المصرى الكبير، خضع هذا التغيير، فى نظرنا، لعدد من الاعتبارات. منها:

- أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن منظمة يسارية كبقية التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وأنها مقربة من مصر. و بالتالى كان هناك تصور إيرانى يرى أنه يمكن استخدامها ـ فى ظل المعادلات التى كانت تحكم العلاقة بين التنظيمات الفلسطينية المختلفة ـ بمثابة كابح لبقية التنظيمات الأخرى، من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام التقارب، وربما بناء علاقة محتملة مع هذه المنظمة، سيكون بمثابة ورقة ضغط على إسرائيل كى تبدى المرونة اللازمة فى عملية التسوية للصراع العربى ـ الإسرائيلى.
- أن اتجاه إيران منذ عام ١٩٧٤، لإعادة صياغة علاقاتها العربية على نحو أفضل، كان يستوجب على الشاه إبداء نوع من الدعم والمساندة العلنية للقضية الفلسطينية، وهى التى تحظى بتعاطف العرب كافة ـ وبمزايداتهم أيضا ـ ولكن مع حفاظه على التوازن المطلوب فى علاقاته مع إسرائيل، وعلى التزامات بلاده تجاه الولايات المتحدة فى هذا الصدد.
- ثم إن إعلان طهران مساندتها للحقوق الفلسطينية، واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كان ـ فى اعتقاد طهران ـ أحد عوامل تخفيف حالة الاحتقان الداخلى فى المجتمع الإيرانى، من ناحية، والتقليل من الفرص أمام المعارضة الإيرانية المتزايدة يوما بعد يوم، لنظام الشاه.

وكان ذلك التغير يعد ـ فى حد ذاته أيضا ـ بمثابة مؤشر واضح على تغيير النظام لبعض اتجاهاته السياسية وعلى حرصه على تعديل صورته بوصفه الحليف الدائم لإسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة.

وأيّا ما كانت الأسباب والدوافع التى دعت الشاه إلى تبنى موقف إيجابى من منظمة التحرير الفلسطينية، فإن مؤشرات تغير الموقف الإيرانى إزاء القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير كانت قد بدأت بوادرها بعد حرب أكتوبر، و فى أكثر من مناسبة. فضلا عن إدانة الشاه العلنية لإدخال إسرائيل أى تغيير على القدس وتأييده التام للقرارات الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمر الرباط، فى أكتوبر ١٩٧٤، أكد أيضا، وفى أكثر من تصريح معلن، بقوله: «إننا لن نقبل أبدا بتهويد القدس وليس أمام إسرائيل إلا واحد من طريقين: إما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، أو الذهاب إلى الحرب».

كذلك أعلن محذرا تل أبيب: «إذا لم يكن فى رأى إسرائيل أن تدخل فى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية: فلسوف تواجه بمشاكل أكبر» وفى هذا السياق، عبر أمير عباس هويدا أيضا عن هذا الموقف الإيرانى ذاته، بقوله: «أعتقد أن إسرائيل تخطئ خطأ فادحا برفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى، وإيران ضد تهويد القدس».

الحق، أن الرئيس أنور السادات كان قد طرح على الشاه، لدى زيارته لمصر فى يناير ١٩٧٥، موضوعين مهمين، الأول: يخص سبل الدعم الإيرانى للقضية الفلسطينية، والآخر: يخص سبل فض النزاع العراقى ـ الإيرانى على الحدود بينهما. وذلك بوصفهما الموضوعين الضروريين لإقرار علاقات إيرانية ـ عربية طيبة.

وكانت رؤية الرئيس السادات لصيغة العلاقات الإيرانية ـ العربية تقوم على التصورات التى أعلنها أمام الشاه، مُجملها فى النقاط التالية:

- «أن إيران المؤمنة بإسلامها هى بالضرورة نصير قوى للأمة العربية»، وأن الشعوب العربية «هى الحليف الطبيعى لشعب إيران». ومن ثم يجب ألا يقوم بينهما أى تناقض حقيقى أو تعارض فى المصلحة.

- أن إيران والعرب يواجهون «تحديات واحدة» ويسيرون فى اتجاه مستقبل واحد، ومن ثم «فلا يصح أن نسمح لأحد بأن يحجب عنا الرؤية الصحيحة أو يضع العراقيل فى طريق تنمية العلاقات بين الشعب الإيرانى وكافة الشعوب العربية».

ـ أن التقارب الإيرانى العربى يمر عبر الطريق الصحيح وهو دعم الحقوق الفلسطينية وحل قضية الحدود مع العراق.

وها هو الرئيس السادات بعد أن استخلص موقفا مؤيدا معلنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقول للشاه مخاطبا: «إن إخوانك الفلسطينيين ليستمدون من تأييدك ومناصرتك عونا فى كفاحهم المشروع من أجل حقوقهم التى اعترف بها المجتمع الدولى». وإننا نقدر أنكم «تقفون إلى جانب شعب فلسطين وتؤيدون القرارات التى اتخذت تكريسا لحق الشعب الفلسطينى فى الذود عن كيانه وهويته واختيار منظمة التحرير، التى أقامها ممثلا وحيدا له. وأضفتم أنكم لم تقبلوا أى تغيير لهوية القدس».

وبالتالى أصبحت كافة البيانات الختامية الصادرة بعد كل قمة أو لقاء مصرى ـ إيرانى رسمى، تعكس هذا التحول فى الموقف الرسمى الإيرانى تجاه منظمة التحرير، على النحو الذى يماثل ما جاء فى البيان الصادر فى ختام زيارة الشاه الأولى لمصر، والذى دعا إسرائيل إلى: تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الأراضى المحتلة، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وعدم إدخال تغيير على معالم القدس. كما دعا إلى الإسراع بعقد مؤتمر جنيف مع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية به، بوصفها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى.

وفضلا عما سبق، فقد أعرب الشاه عن اتفاقه وتوافقه التام مع الرئيس السادات حينما توجه إليه مخاطبا، أثناء زيارته لطهران عام ١٩٧٦، بقوله: «إن المبادئ التى تتبعونها لإعادة الأراضى العربية المحتلة واستيفاء حقوق شعب فلسطين المشروعة، تنال تأييدنا الكامل وإننا قد ساندنا دوما وبصورة عملية هذه المبادئ. . . وسنساندها فى المستقبل أيضا».

وكانت إيران قد بدأت تنشط فى المحافل الدولية لتكريس الدعم والمساندة للجهود العربية الرامية لإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. حيث صوتت

لصالح القرار رقم ٣٢١٠، الصادر عن الانعقاد التاسع والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والداعى إلى دعم حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى أراضيه. وكذلك لصالح القرار رقم ٣٢٣٧، والذى أصبحت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا فى الأمم المتحدة. وكانت هذه القرارات تعد، فى الحقيقة، نقطة تحول فى تاريخ القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة، بعد أن كانت تطرح من قبل على أنها قضية لاجئين لا قضية حقوق شعب مسلوبة.

ومن ناحية أخرى، وفى الوقت الذى كانت إيران تمارس فيه ضغوطا عديدة على إسرائيل لصالح الرئيس السادات، أثناء مفاوضات فك الاشتباك الثانى عام ١٩٧٥، التقى وزير الخارجية الإيرانية «عباسعلى خلعتبرى» مع ياسر عرفات، على هامش انعقاد مؤتمر الدول الإسلامية فى لاهور. واتفقا معا على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى طهران فى أقرب وقت ممكن.

وقد تزامن ذلك مع فتح إيران حوار لها مع المنظمة عن طريق ممثلها فى روما فى ذلك الوقت «عبد الله عمر». حيث ذكر «عبد الرضا هوسنگ مهدوى» الذى كان يعمل مستشارا للسفارة الإيرانية لدى روما، أنه قد وصلته أوامر من طهران بإجراء اتصالات وثيقة مع عبد الله عمر. وهو الأمر الذى فعله مهدوى طيلة ثلاثة أشهر. ويضيف أيضا أنه وفى أثناء انعقاد المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو» فى روما فى خريف ١٩٧٥، بذل رئيس الوفد الإيرانى «منصور روحانى» وزير الزراعة، جهودا كبيرة لضم منظمة التحرير لعضوية المنظمة الدولية. و أنه بعد أن تكللت هذه الجهود بالنجاح؛ ثار فى وجهه أعضاء الوفدين الأمريكى والإسرائيلى ولاموه بشده فى ردهات المؤتمر، واصفين جهوده تلك بأنها جاءت بسبب «التضامن» مع المنظمة. ثم يقول مهدوى إن هذا الحدث تزامن تقريبا مع القرار الذى أصدرته الأمم المتحدة فى ١٠/ ١١/ ١٩٧٥، الذى اتهم إسرائيل بالعنصرية واعتبر الصهيونية مرادفة للتفرقة العنصرية. وهو القرار الذى صوت لصالحه مندوب إيران؛ الأمر الذى أثار بالطبع الاعتراض الأمريكى والإسرائيلى على إيران. وأن هذه الاعتراضات تحولت إلى ضغوط كبيرة على الحكومة

الإيرانية، وبالتالى وصلت إلى مهدوى أوامر مباشرة من طهران بقطع اتصالاته فورا مع عبد الله عمر.

وفيما له صلة بتصويت مندوب إيران لصالح قرار الأمم المتحدة المشار إليه، ذكر أسد الله علم فى مذكراته، أنه قام بلفت نظر الشاه إلى أن تأييدا بهذا الشأن لأى قرار فلسطينى ضد اليهود سينطوى على نوع من انعدام المسئولية تجاه الولايات المتحدة؛ الأمر الذى دفع الشاه لأن يتصل فورا بخلعتبرى وزير الخارجية ليخبره بذلك، فأجابه الوزير بأن الوقت متأخر بالنسبة لذلك؛ لأن التحرك الفلسطينى قد حصل ليلة أمس على التأييد الإيرانى؛ فوبخه الشاه على ذلك. لكن الوزير أوضح له «أن جلالته هو الذى أصدر التعليمات شخصيا لمندوبنا حول كيف يصوت». فأجاب عليه الشاه: «إذن فى هذه الحالة يجب أن يفسر الأمر للصحافة على أننا كنا نريد فقط إظهار تضامننا مع العرب. وأن هذا التصويت لاينطوى على أية علاقة بمشاعرنا فى هذا الموضوع».

ولعل هذا ما يعكس مدى حرص الشاه على عملية التوازن بين التزاماته أمام الولايات المتحدة، فى ظل عملية التحالف الإستراتيجى معها، وبين محاولته صياغة دور إيرانى فى السياسة العربية. من ناحية، وبالقدر نفسه إعادة صياغة صورة النظام نفسه أمام الشعب الإيرانى من ناحية أخرى.

وفى هذا الإطار، صرح الشاه لصحيفة الأهرام فى يناير ١٩٧٦، ردا على سؤال حول سياسة بلاده تجاه منظمة التحرير وموقفه تجاه مشكلة الشرق الأوسط، بقوله: «إن السلام لن يتسنى إقراره فى الشرق الأوسط إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧، وباعترافها بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى. وإننا نؤكد على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط. ثم إن إيران أيدت دائما هذه المبادئ فى الأمم المتحدة و فى المؤتمرات الإسلامية ووافقت بشدة عليها... إننا لن نسمح أن تبقى الأراضى الإسلامية بأيدى أناس غير

مسلمين. وهذا الرأى يشاطرنا فيه إخواننا المسيحيون الذين لايقبلون أن تبقى مقدساتهم فى أيدى الصهاينة».

كذلك صرح عباسعلى خلعتبرى فى مايو ١٩٧٦ لدى عودته من إستانبول، فى ذلك الوقت بعد مشاركته فى المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية، بأن إيران تدرس موضوع فتح مكتب لمنظمة التحرير فى طهران. وذكر أيضا أنه بحث بالفعل هذا الموضوع مع السيد فاروق قدومى عضو المنظمة.

وكانت صحيفة إطلاعات قد نشرت خبرا بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٧٦، مفاده أن قدومى اجتمع مع وزير الخارجية لمدة خمس وأربعين دقيقة. وتناولا خلال اللقاء المسائل الخاصة بالمنطقة والأوضاع الدولية. وذكرت الصحيفة أيضا أن خلعتبرى تناول المشكلة الفلسطينية فى خطابه أمام مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المذكور.

ورغم أن العلاقة بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت قد بدأت تأخذ مسارا إيجابيا على المستوى الفعلى، إلا أن ثمة أدلة قاطعة أخذت تمسك بها طهران بشأن استمرار وجود العلاقة الوثيقة بين «جورج حبش» وبين المنظمات اليسارية فى إيران، حيث عثر الساواك فى يوليو ١٩٧٦، على رسالة من حبش إلى «حميد أشرف» زعيم منظمة «فدائيى خلق» تتحدث عن التعاون العملى بين الطرفين. كما تأكد لدى السلطات الإيرانية أيضا استمرار عمليات تدريب عناصر المعارضة الإيرانية فى معسكرات التدريب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ثم، اختص وزير الخارجية الإيرانية منظمة التحرير الفلسطينية بتوجيه تحذير معلن لها بقوله: «إن بعض العناصر التابعة للأجنحة المتشددة فى منظمة التحرير تقوم ببعض الأعمال المضادة للمصالح الإيرانية. ولهذا طلبنا من رئيس المنظمة أن يوضح لنا موقفه حيال هذه الأعمال غير المسئولة، وإلا فإن ما سيتم اتخاذه بشأن فتح مكتب لها ـ وهو موضوع محل دراسة جادة ـ سيراعى بالدرجة الأولى متطلبات المصلحة الإيرانية».

ورغم أن ياسر عرفات بعث برسالة إلى الشاه، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧٨ ، حملها «سعيد كمال» إلى «بهران بهرامى» سفير إيران لدى القاهرة، حول العلاقة بين إيران ومنظمة التحرير. إلا أن هذه العلاقة أصبحت لا تستقيم فى اتجاه زاوية واحدة؛ نظرا لأنها كانت محاطة بعوامل الشقاق أكثر من عوامل التقارب، وذلك ربما يعود لعاملين مهمين :

الأول: أن التراجع الذى بدا واضحا على موقف الشاه من منظمة التحرير، قد حدث عندما باتت الأدلة والبراهين دامغة أمامه على أنها تسعى أيضا للقيام بدور فعال فى الثورة الإيرانية منذ مطلع عام ١٩٧٨ ، فمثلا اعتقلت القوات الإسرائيلية فى جنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ ، إيرانيا. ولدى التحقيق معه اعترف بأن طلابا إيرانيين تدربوا فى معسكرات المنظمة؛ استعدادا للقيام بعمليات سرية فى أوساط الشيعة فى العراق.

الثانى: هو رفض منظمة التحرير لصيغة السلام التى كان الشاه يشارك فى الترويج لها لحل الصراع العربى - الإسرائيلى. ومن ثم عندما أعلن الشاه أثناء زيارته لمصر فى يناير ١٩٧٨ ، مساندته للمساعى المصرية الرامية لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، مصرحا بأن مشروع السلام هو المشروع السليم والصحيح؛ أدان فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية للمنظمة هذه التصريحات بشدة، معتبرا إياها متناقضة بشكل خطير وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامى.

وفى ظل حالة التنافر التى حدثت بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية، حاول الشاه إقناع الولايات المتحدة، أثناء زيارة كارتر لطهران فى يناير ١٩٧٨ ، وإقناع مصر أثناء مباحثاته فى أسوان مع الرئيس السادات فى نفس الأسبوع، بأن يشارك الملك حسين فى مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، بوصفه ممثلا عن الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية. وعندما تسربت الأخبار عن هذه المحاولات، علقت وكالة الأنباء الفرنسية على مشروع الشاه هذا، بأنه يسىء للقضية من حيث إنه يجعل من الملك الأردنى الرجل الأساسى فى القضية، والذى يمكنه أن يتحدث باسم الفلسطينيين.

ويبدو أن تحول مواقف طهران تجاه المنظمة على هذا النحو قد أوضح أيضا مدى التناقض الذى أصبح يعم الموقف الإيرانى، على حد قول أحد الدبلوماسيين الإيرانيين؛ نتيجة أن الشاه كان مصمما على أن ينتهج سياسة أنور السادات بشأن فلسطين، وهو أمر أحدث ارتباكا فى الأوساط الدبلوماسية الإيرانية، إذ كيف لإيران، بعد أن أصبحت معارضة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، أن تعترف رسميا بحق توطين الفلسطينيين فى وطنهم وكذلك بحق تقرير مصيرهم. وهو تناقض سياسى لم يصدر أى رأى يوضح الأمر بشأنه حينئذ، ومن ثم لم يكن معلوما بالضبط لدى الأجهزة السياسية الإيرانية ، أن قضية تقرير مصير الفلسطينيين ستؤدى بشكل منطقى إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. كذلك لم يكن معلوما لديها كيف سيعبر المسئولون الإيرانيون عن هذا التناقض.

ومن ناحية أخرى ، وبينما كانت الأنباء المؤكدة تتوالى عن تزايد التعاون بين ياسر عرفات وآية الله الخمينى، كان الشاه يحرض قادة السعودية، مثلما حدث خلال زيارته للرياض فى ١٠ يناير ١٩٧٨ ، ضد المنظمة؛ محذرا من أن إدارة المنظمة لأرض فلسطينية مستقلة سيحولها إلى قاعدة سوفيتية؛ وهذا ما سيمثل ـ فى رأيه ـ تهديدا جسيما للمصادر النفطية فى الخليج. ومع هذا فشل فى إقناع الملك خالد باقتراحه سحب الدعم المالى والمادى عنها.

وهكذا، نخلص مما سبق، أن الرئيس السادات نجح فى استخلاص موقف مؤيد من الشاه للقضية الفلسطينية بشكل عام. كما نجح أيضا فى وضع منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، ضمن تصورات طهران لحل القضية. ورغم ذلك لم ينجح الشاه أو منظمة التحرير الفلسطينية فى حسم عوامل الشقاق بينهما؛ نظرا لأن كليهما كان يتعاون فى الأساس مع عدو الآخر؛ فالشاه كان يتمتع بتاريخ عريق فى تعاونه مع إسرائيل، بينما كان عرفات يحتفظ بعلاقات وثيقة مع صفوف المعارضة الإيرانية لدرجة أنه كان أول شخصية عربية تصل إلى طهران لتهنئة آية الله خمينى بانتصار الثورة والإطاحة بالشاه، وذلك على النحو الذى سيتم تناوله لاحقا.

(٢) بين إيران والعراق

سبق أن أشرنا سلفا إلى أن العراق يلعب دورا فى العلاقات الإيرانية ـ المصرية ؛ نظرا لعدد من الاعتبارات ، لعل منها أنه هو الدولة العربية الوحيدة التى تمتلك الحدود البرية مع إيران ، وبينهما مشكلات حدودية منذ عشرات السنين . وقلنا أيضا إن وصول حزب البعث إلى الحكم في بغداد عام ١٩٦٩ ، من بين العوامل التى وتّرت العلاقة بين مصر والعراق ، ودفعت بالقدر نفسه ، طهران لأن تعجل من تقاربها مع مصر ، فى ظل تدهور علاقاتها مع النظام الجديد فى بغداد . وكم كان تدهور العلاقات الإيرانية ـ العراقية أبلغ وأشد ، حتى قطعت بغداد هذه العلاقة تماما عام ١٩٧١ ، ردا على احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث فى مدخل الخليج العربى .

ومنذ أن قطعت العلاقات السياسية بين طهران وبغداد ، والمشكلات الحدودية بينهما كانت تتفاقم إلى حد المناوشات والاشتباكات المسلحة بين الجانبين ، حتى أصبحت مصدرا مستمرا لازدياد حالة التوتر بينهما . وكانت طهران هى المحدد لإيقاع ودرجة هذا التوتر ؛ نظرا لتفوق قدراتها العسكرية والاقتصادية وحتى القوى البشرية . والدليل على ذلك مثلا ، أن قامت إيران بحشد قواتها المسلحة ، أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، على طول الحدود مع العراق وقدمت مزيدا من الدعم للمتمردين الأكراد فى شماله ؛ لإيقاف الجيش العراقى فى مكانه ، ومن ثم منعه من القيام بأى دور مهم خلال هذه الحرب .

ولكن يجدر بالذكر هنا ، أنه على الرغم من أن الشاه كان يعلم جيدا بالعلاقة الوثيقة القائمة بين الأكراد وبين إسرائيل ، إلا أنه ـ كما يذكر أسد الله علم ـ لم يكن عنده «أى رغبة فى أن يعرف الأكراد بتبعيتهم لا للولايات المتحدة ولا لإسرائيل» . وهذا ما كان يعنى أن دعمه لأكراد العراق كان رهنًا بمدى تحسن علاقة بلاده مع بغداد أو تدهورها .

وفضلا عما سبق ، قامت إيران أيضا برفع حالة التوتر العسكرى على الحدود مع

العراق فى مطلع عام ١٩٧٤ عندما أبدت بغداد اعتراضها على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل وهو الأمر الذى سبق تناوله.

والحقيقة، أن ما يعنينا هنا، هو إلقاء الضوء على الدور الذى قامت به مصر، بوصفها وسيطًا مهمّا، لتسوية النزاع الإيرانى ـ العراقى بشأن الحدود، والذى تكلل بتوقيع البلدين لمعاهدة الجزائر يوم ٦ مارس من عام ١٩٧٥ ، بحضور كل من الشاه وصدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والرئيس الجزائرى هوارى بومدين. هذه المعاهدة التى نرى أنها كانت ـ من حيث التوقيت أيضا ـ أحد الأوجه المكملة لعملية التسوية المرحلية بين مصر وإسرائيل فى ذلك الوقت، والتى تمت أيضا بموجب اتفاق فك الاشتباك الثانى فى سبتمبر من العام نفسه. حيث إن المعاهدة المذكورة مع الاتفاق كان من شأنهما أن ضاعفا من معاول الأمان لسلامة مرور ناقلات النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى أوربا والولايات المتحدة، بدءا من الخليج العربى وصولا إلى قناة السويس، مرورا بمضيق باب المندب.

صحيح أن مساهمة مصر بدور فى عملية التسوية بين البلدين، كان قد بدأ الحديث عنها منذ أوائل السبعينيات، عندما طلبت إيران والعراق، فى يوليو من عام ١٩٧٢ ، من مصر التوسط لتسوية المنازعات بين الدولتين.

إلا أن جهود هذه الوساطة قد بدأت بشكل فعلى ومكثف منذ أكتوبر من عام ١٩٧٤ ، عندما أعرب الرئيس السادات عن استعداده للقيام «بكل وساطة ممكنة» «لحل مشكلة شط العرب» المتنازع عليه بين البلدين.

وعندما ازدادت حدة التوتر على الحدود فى نهاية العام نفسه، نشر الأهرام فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٤ ، أن الرئيس السادات يجرى اتصالات مع كل من الشاه والرئيس العراقى أحمد حسن البكر حول هذا الغرض. وبعد أيام قلائل، كان هذا الموضوع محل بحث بين الشاه والسادات خلال زيارة الأول للقاهرة فى يناير ١٩٧٥ ، وبالتالى أشار البيان الختامى الصادر فى نهاية الزيارة إلى اتفاق البلدين على ضرورة تدعيم العلاقات العربية ـ الإيرانية، والعمل بشتى السبل على تنقية

مناخ هذه العلاقات من أية شوائب، وإزالة كافة صور الخلاف بين إيران وجميع الشعوب العربية الشقيقة.

ثم تواصلت جهود الوساطة المصرية التى قام بها الرئيس السادات بين البلدين وبالمشاركة مع الرئيس الجزائرى بومدين، حتى وُقعت المعاهدة المذكورة بين البلدين. وقد صرح الرئيس السادات، فى أحاديث صحفية مختلفة، بعد نجاح جهود الوساطة، بقوله مثلا فى تصريح لصحيفة الأهرام فى ١٤ مارس ١٩٧٥ : «ليس سرا أن مصر بذلت الجهود الأساسية لحل الخلاف بين العراق وإيران، ولقد تلقيت من صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقى، وهو فى الجزائر، برقية، شكر فيها دور مصر لحل المشكلة، قبل أن يحضر اجتماعه مع شاه إيران والرئيس بومدين. كذلك بعث لى شاه إيران بمثل تلك البرقية من الجزائر أيضا».

ومع هذا اتضح بعد ذلك ومنذ اليوم التالى لتوقيع معاهدة الجزائر - والتى أوقفت إيران بموجبها تقديم الدعم إلى الأكراد فى شمال العراق، مقابل اعترافه بحق إيران فى السيادة على شط العرب - أن العراق لن يسلم بهذه التسوية إلى الأبد - ومن ثم جاءت عملية الإطاحة بالشاه، بعد حوالى أربع سنوات تقريبا وخوف دول الخليج العربى من تصدير الثورة الإسلامية لهذه الدول، فرصة مناسبة للحرب بين العراق وإيران وهذا ما سيتم تناوله لاحقا.

وتأسيسا على ما سبق، فإن مصر وإيران قامتا بدور وساطة متبادل فى العديد من القضايا والمشكلات السياسية، والتى تراوحت ما بين مساهمة إيران بالوساطة بين مصر والولايات المتحدة من جهة، وبين مصر وإسرائيل من جهة أخرى. وبين مساهمة مصر بالوساطة بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وبين إيران والعراق من جهة أخرى. وكان ذلك دليلا على أن ثمة تكاملا آنيا فى أهداف السياسة الخارجية لكل من القاهرة وطهران التى عملا على تحقيقها.

أى أنه فى الوقت الذى تحرك فيه الرئيس السادات لاستقطاب الدور الإيرانى

وتحويله لرصيد مساند للموقف المصرى. كانت طهران تبحث لها عن دور مؤثر فى المنظومة العربية فى ضوء محددات الإستراتيجية الأمريكية لوضع إيران بالمنطقة. وهذا ما كان يستدعى أيضا العمل على تنقية العلاقات الإيرانية ـ العربية من أية خلافات أو نزاعات. وهو الأمر الذى كان يمثل جزءا مرحليا من تصورات الرئيس السادات والشاه لما يمكن أن تكون عليه التفاعلات السياسية بالمنطقة، بوصفهما لاعبين أساسيين بها.

ومن ناحيته، عبر الرئيس السادات عن ذلك فى حديث له مع صحيفة السياسة الكويتية بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٧٥، عندما قال: «أنا مؤمن بأنه لايجب أن يكون هناك تناقض بيننا وبين إيران، وهذا ما اتفقنا عليه مع جلالة الشاه، حيث وجدت عنده نفس الإحساس، أثناء زيارته لمصر؛ بدليل أن الصراع التاريخى بين العراق وإيران أمكن حله». ثم أضاف: «إيران مكسب لنا جميعا نحن العرب».

أما الشاه، فقد أكمل الوجه الآخر لهذا التصور، بقوله فى مناسبة أخرى: «إن بلادنا مؤيدة لحقوق الشعوب العربية ولضرورة انسحاب إسرائيل بالكامل من الأراضى العربية المحتلة والاعتراف القانونى بحق الشعب الفلسطينى». ونظرا لأنه لم يكن يمل من أن يُذكر الجميع دائما بموقف بلاده منذ بداية هذه الأزمة؛ فقد أضاف: «أن إيران كانت أول دولة بعد حرب يونيو ١٩٦٧، طالبت بوجوب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية».

ولقد انسحب مفهوم الرئيس السادات والشاه كذا وتصوراتهما القائمة على إزالة أى تناقض بين العرب وإيران، على إزالة أية مخاوف أو شكوك، كان بعض المراقبين يصفون بها حال الدول الخليجية الصغيرة، وقت حديثهم عن مكان أمن الخليج فى خريطة التقارب المصرى ـ الإيرانى. وهى مخاوف وشكوك طالما كانت تعززها ـ فى الحقيقة ـ الأطماع الإيرانية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، فى ضوء إستراتيجية الوكيل. والشاهد على ذلك هو سيطرتها على الجزر العربية الثلاث وتدخلها العسكرى المكثف فى ظفار، وتلك التسوية التى

قبل العراق بها مرغما فى الجزائر؛ وتنازل بموجبها عن جزء من سيادته فى شط العرب. وهى أعمال كانت تقف جميعها دليلا وبرهانا على هذه المخاوف فى نظرهم.

ولذا فقد عكست تصريحات الرئيس مدى حرصه على إزالة مخاوف هذه الدول من متانة العلاقة التى تربط بين القاهرة وطهران؛ حيث أشار فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦، بقوله: «أنا أستغرب التفسير الذى يكون محل شك لدول الخليج بالنسبة لأمنها. بالعكس نحن نعتقد أن التقارب المصرى-الإيرانى هو لمصلحة الأمة العربية، وأولها دول الخليج. ونحن نضيف لنا كأمة عربية قوة ضخمة جدا، فلماذا نأخذ المسألة بهذا التشكيك». ثم قال، ردا على سؤال حول أمن الخليج فى ظل ما كان يتردد حول محاولة إيران فرض رقابة منها على مضيق هرمز: «إن انشغال الشاه بمضيق هرمز يجب أن يكون انشغالنا نحن كذلك؛ لأنه منفذ دول النفط العربية. ومن هنا أقول: إن مضيق هرمز لابد أن يشغلنا أيضا كما يشغل إيران. وإذا اتفقنا فى هذا فما هو وجه الخوف. فإيران والأمة العربية يتفقان فى أن هذا المضيق حيوى لمصلحة الطرفين». ثم استطرد مشددا بقوله: «لم أسمع إطلاقا عن حكاية الرقابة، ولم يذكرها لى الشاه خلال مناقشاتنا العديدة المطولة التى تذهب إلى أبعد الحدود من الصراحة».

وبعد أن أشار الرئيس السادات إلى أنه إذا كان هناك سوء فهم فى العراق بالنسبة للملاحة فى الخليج العربى فإنه «من الممكن حل هذه المشكلة مع إيران، مثلما حلت مشكلة شط العرب» «وهى أكبر». ثم أكد أخيرا بقوله: «اتفاقى فى الأساس مع الشاه هو أننا لا نريد فى الشرق الأوسط - الذى هو الدول العربية وإيران - أن تُدخل الدول الكبرى أى تغيير يمس منطقتنا بدون إرادتنا. هذه هى الأسس الإستراتيجية التى أعمل بها مع شاه إيران بوضوح».

وأتصور فى الحقيقة - أن هذه الأسس الإستراتيجية التى أشار إليها الرئيس السادات وذكر أنه يتفق مع الشاه حولها بوصفها أسلوب عمل فى منطقة الخليج، كانت تنبى فى الأصل على مبدأ الحفاظ على الأمن والاستقرار على جانبى خطوط

الملاحة فى الخليج العربى . كما كانت تعبيرا واقعيا أيضا عن مدى موافقته ورضائه عن الدور الذى يقوم به الشاه لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبالقدر نفسه كان اعترافا واضحا منه بأن صديقة الشاه شريك أساسى فى وضع صيغة الأمن لهذه المنطقة. وفى المقابل ما كان لهذه الصحيفة أن تكتمل تماما إلا بقدرة الرئيس السادات على الحفاظ على الملاحة فى البحر الأحمر، بدءا من باب المندب وصولا إلى البحر المتوسط مرورا بقناة السويس طبعا.

ولقد كان ذلك فى الحقيقة، يعكس مدى حنكة الرئيس السادات ومدى قدرته على تعزيز مكانة مصر الإقليمية والحفاظ على أهميتها الإستراتيجية. وفى نفس الوقت، بحاجة فى إضعاف التحالف الإسرائيلى ـ الإيرانى وتفكيكه. وذلك بعد أن نقلت الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، ومعها ارتفاع أسعار النفط، الثقل السياسى من منطقة القناة إلى منطقة الخليج العربى. ولقد نجح الرئيس السادات أيضا، فى ضوء تصوراته المذكورة، أن يحتفظ لنفسه بمساحة كبيرة لمواصلة لعب دورمهم فى معادلات الأمن والسياسة فى هذه المنطقة. ذلك الدور الذى شهد تغييرا كبيرا، بعد توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وكذلك عقب قيام الثورة الإيرانية وهذا ما سيتم تناوله لاحقًا.

وهكذا يمكن القول بأن كثافة الاتصالات وتعدد الزيارات المتبادلة بين إيران ومصر خلال هذه المرحلة، لم تكن تعكس مدى حرص زعيمى البلدين على التشاور والتنسيق بينهما وحسب، بل كانت تحمل أيضا دلالات أخرى على أن ثمة تفاهما مشتركا جمع بين مواقفهما السياسية حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية. وقد عكست عملية الوساطة المتبادلة التى قاما بها لفض كثير من المشكلات السياسية بالمنطقة، قدرة البلدين على بناء علاقتهما الإقليمية على النحو الذى كان يرغبانه.

ولكن فى نفس الوقت كانت تحركاتهما السياسية، تعنى أن ثمة تنسيقا إقليميا ودوليا مشتركا يقوم بينهما على اتفاق وجهات النظر المتبادل. وأن كلا البلدين يمتلكان طموحا سياسيا كان يتخطى، فى الواقع، قدراتهما وإمكاناتهما السياسية.

ولعل مشاركتهما فى تكوين ما يطلق عليه بـ «نادى سفارى» يقف شاهدا ودليلا على ذلك، كما كان يعد نموذجا بارزا على أن التنسيق بين هذين البلدين، يتعين أن يأخذ فى الاعتبار مصالح الدول الكبرى ومعادلات السياسة والنفوذ بينها. وهذا ما سوف نلقى عليه الضوء على النحو التالى، بوصفه أحد أوجه التعاون السياسى بين إيران ومصر فى عهد الرئيس السادات.

ثالثا: التنسيق الإقليمى المشترك

لقد كان التنسيق الإقليمى بين إيران ومصر يقوم على تفاهم مشترك؛ أفضى إلى المساندة السياسية المتبادلة بينهما، بقدر ما أفضى أيضا إلى اتفاق وجهات نظرهما حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية. ولعل رفض البلدين لأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة تنازع على النفوذ بين القوى العظمى، تعد أبرز ما كان يتفق عليه قادة البلدين خلال هذه المرحلة.

(١) المساندة السياسية المتبادلة

الحق، أن الشاه كان يؤمن، كما صرح لصحيفة الأهرام، فى ديسمبر ١٩٧٤، بأن «ما يجمع مصر وإيران ليس الإسلام وحده، وإن كان فى حد ذاته رباطا عظيما، ولكن أسبابا سياسية وجغرافية وإستراتيجية كثيرة تجمع بينهما؛ فالدولتان تجمعان أكبر كتلتين بشريتين وبالتالى أكبر إمكانيتين إنسانيتين فى المنطقة. وكل منهما له حضارة عريقة راسخة.. وموقعين إستراتيجيين بالغى الأهمية». وبالتالى فإنه كان يرى أن «قيام علاقة من الثقة والتعاون المشترك والاحترام المتبادل بين البلدين هو من أهم ضمانات الاستقرار فى المنطقة كلها».

ولعل هذه التصريحات كانت تكتسب أهميتها من حيث التوقيت، إذ إنها جاءت بعد انتهاء حرب أكتوبر، تلك الحرب التى فرضت واقعا جديدا بالمنطقة، وهيأت فى الوقت نفسه فرص إمكانات أكبر أمام بناء معادلات سياسية أخرى فى الشرق الأوسط تقوم على السلام. ونظرا لأن مصر كانت هى اللاعب الأساسى فى

كلتا المعادلتين: الحرب ثم السلام، فإنها اكتسبت احترام دول العالم كافة، ومنها إيران بالطبع.

وبعبارة أخرى، إذا كان نصر أكتوبر قد أعاد الهيبة لمكانة مصر الإقليمية والدولية، فإن السلام قد أكد على أنها محدد رئيسى لإيقاع الأحداث بالمنطقة، كما أنها جزء مكون أساسى ومؤثر فى كل تفاعلات الخريطة السياسية فى الشرق الأوسط. ولقد منح كل هذا، لأوجه التعاون الممكن بين إيران ومصر قيمته العملية والتنفيذية.

وكم كان الشاه - وهو المولع بالقوة - معجبا بنصر أكتوبر، وها هو يقول مخاطبا الرئيس السادات فى يونيو ١٩٧٦: «إن كل دولة لا تستطيع الدفاع عن نفسها تتعرض للسلب والعدوان. وأنتم فى مصر وإلى الوقت الذى بلغتم فيه الاستعداد العسكرى التام الذى ظهر فى أكتوبر ١٩٧٣ . . . وما حققه الجيش المصرى من تضحية، منذ ذلك اليوم وحتى يومنا هذا، وبقيت مصر وقوتها موضع احترام وتقدير الجميع».

وكان الشاه كثيرا ما يبدى إعجابه وتقديره لما «حققه السادات فى قيادة التقدم الفعال نحو الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية فى مصر وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط». وكم كان ممتنا أيضا باستعادة مصر لجزء من أرضها المحتلة؛ بفضل سياسة الرئيس السادات ونصر أكتوبر، الذى ترتب عليه إعادة فتح قناة السويس؛ وهى الممر الحيوى للتجارة الدولية والاقتصاد العالمى.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن من بين الأمور التى حظيت بتأييد الشاه ومساندته: إلغاء مصر لمعاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى، واتجاهها نحو تنويع مصادر التسلح وزيادة أوجه التعاون مع الغرب، ثم تبنيها لعملية السلام.

وانعكس هذا التأييد فى مدى المساندة الإعلامية الكبيرة من أجهزة الإعلام الإيرانية للرئيس السادات، وبالقدر الذى عبرت عنه أيضا تصريحات الشاه المعلنة، إذ لم يكف عن تقديره «للسياسة القويمة والحكيمة التى ينتهجها الرئيس السادات فى معالجته لأزمة الشرق الأوسط»؛ لأنها «سياسة تتسم بالتعقل والصدق».

ولقد تكرست مظاهر هذه المساندة الإيرانية للرئيس السادات في دعم مواقفه أمام الولايات المتحدة والتأكيد على مصداقيته السياسية، وعلى الأخص فيما يتعلق بعملية التحول التى قادها فى سياسة بلاده باتجاه الكتلة الغربية. حيث إن هذا التحول كان ينطلق من زاوية أن انتهاء الحرب الباردة قد أنهى أى مكانة دولية للاتحاد السوفيتى، يمكن أن يعتمد عليها فى بناء تحرك قوى لحل أزمة الصراع العربى - الإسرائيلى. ولقد عكست الصحافة الإيرانية التوجه العام لهذا التأييد طيلة عهد الشاه؛ وقد لاحظت أنه لم تكن تخلو صحيفة إيرانية، لاسيما «إطلاعات» و«كيهان»، من أى تغطية للتحركات السياسية المصرية ومن متابعة دقيقة لتفاصيل عملية السلام المصرية - الإسرائيلية، وحتى أواخر عهد الشاه.

حتى أصبح الشاه، هو الزعيم الوحيد بمنطقة الشرق الأوسط الذى كان حريصا ومجاهرا بتأييده للرئيس السادات بعد زيارته التاريخية للقدس عام ١٩٧٧، وذلك فى وقت كان يعانى فيه الرئيس المصرى من شبه عزلة إقليمية. وقد تمثل هذا التأييد فى زيارة الشاه لأسوان، بعد فشل مباحثات الإسماعيلية. وكذلك فى الضغط على إسرائيل، رغبة منه فى تفادى الإحراج الذى قد يتعرض له الرئيس السادات فى حالة فشل المباحثات.

ومن المعروف أن الشاه ظل ثابتا على موقفه المؤيد والمساند لسياسة الرئيس السادات، حتى اليوم الأخير له على العرش، وهو الأمر الذى كان محل إشادة وتقدير من القاهرة على الدوام وكان هذا الموقف يمثل فى نظر السادات تجسيدا واضحا لما ينبغى أن تكون عليه المساندة السياسية بين مصر وإيران. دون أن يكون هناك أى تناقض بين هذه المساندة، وبين «الدفاع عن الحقوق العربية فى الخليج وفى العراق» وكان يعتبر أن هذا التميز فى العلاقة مع طهران، كما ذكر فى كثير من تصريحاته، لايعنى بالضرورة، أن تكون «على حساب قضايا عربية عالقة أو على حساب جزء من منطقتنا دون الأخرى» بل بالعكس، كان يرى أن هذا التميز «هو السبيل إلى حل كل مشاكلنا بفهم جديد أشمل وأوسع من الصراع التقليدى».

ومن ثم، ظل الرئيس السادات مساندا للشاه فى كثير من المواقف السياسية التى

تبناها على المستوى الإقليمى والدولى، ومعترفا له أيضا «بالمساندة الأخوية الصادقة للحق العربى» وبأنه لن ينسى له أبدا وقوفه إلى جوار مصر وقت الشدائد. كما كان دائم الإشادة «بالتقدم الهائل الذى حققته إيران تحت القيادة الحكيمة لجلالة الإمبراطور وبالسياسة الوطنية والاستقلالية التى أرسى جلالته قواعدها ورعاها».

وساند الرئيس السادات الشاه بقوة، خلال المعركة السياسية التى قادتها طهران مع أوربا، حول رفع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر. وقد عكست تصريحات الرئيس السادات وكذلك كل البيانات الصادرة فى ختام لقاءات القمة بين قادة البلدين مدى اتفاق وجهات نظره مع الشاه فى هذا الخصوص، من حيث:

- حق الشعوب فى استغلال مصادرها الطبيعية لمصلحة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- عدم تناسب أسعار المواد الأولية والمواد المصنعة منها.
- المطالبة بتعاون الدول الصناعية مع الدول النامية بطريقة عادلة ومسئولة فى مجال التنمية. واحترام حق الدول فى الحصول على أسعار عادلة للمواد الأولية التى تنتجها، وحقها فى الحصول على الخبرة التكنولوجية اللازمة لعملية التنمية.
- رفض المحاولات التى تهدف إلى تصوير أزمة التضخم والخلل المتزايد فى النظام الاقتصادى الدولى على أنها نتيجة لارتفاع أسعار البترول، أو تحميل مجموعة الدول النامية المسئولية؛ لمجرد أنها أصرت على استخدام حقها فى استغلال مصادرها وتطوير اقتصادها.

كما طرح الرئيس السادات والشاه المبادرة الخاصة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة الذرية؛ حتى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل وأصبحا داعيين فى العالم لانضمام الدول الأخرى إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة الذرية.

كذلك أيد الرئيس السادات «سياسة الشاه فى المحيط الهندى» وأعلن اتفاقه التام

معها ومساندته لها. وهى السياسة التى كانت تقوم على ضروروة أن يكون المحيط الهندى منطقة سلام، طبقا لما دعت إليه الأمم المتحدة، وأن تتخلص من سباق التسلح الذى يهدد السلام فيه، وأن الحفاظ على الأمن والسلم هناك هو مسئولية تخص الدول المطلة عليه.

وقد وصلت درجة المساندة السياسية من الرئيس للشاه أن بعث إليه نائبه حسنى مبارك وقت أن تقطع به الأمل فى تلقى أى مساندة، ولو معنوية، بعد اشتعال الثورة الشعبية ضده. حتى أنه كان هو الزعيم الوحيد فى العالم الذى أعلن استعداده لاستقبال الشاه، المخلوع، فى بلاده، بل إنه استحث مجلس الشعب على إصدار قرار بذلك، وهذا ما سيتم تناوله لاحقا بالتفصيل.

وهكذا فإن التنسيق الإقليمى بين إيران ومصر، و اتفاق وجهات نظر قادة البلدين قد أفضى إلى مساندة سياسية متبادلة بينهما حيال كثير من المواقف السياسية، سواء التى تبنتها طهران أو القاهرة كل على حدة، أو كلاهما معا حتى أن البلدين ـ فى ظل علاقاتهما المتميزة بدول أوربا الغربية، وخاصة مع فرنسا ـ أصبحا بصدد بناء صيغة إقليمية لتعاون يقوم على الجمع بين السلاح والمال والعمل الاستخباراتى. بغرض توسيع نطاق دورهما الإقليمى وتحقيق طموحهما السياسى، الذى يرفض السماح للقوى العظمى بإقامة مناطق نفوذ لها فى المنطقة. وهو ما سنتناوله بنوع من التفصيل على النحو الآتى، بوصفه نموذجا بارزا من نماذج التنسيق الإقليمى المشترك بين إيران ومصر خلال هذه المرحلة.

(٢) رفض إقامة مناطق النفوذ.. نادى سفارى

يبدو أن حزمة المتغيرات الإقليمية والدولية التى سادت عقد السبعينيات، كانت تمثل فرصة مواتية لأن تحاول القوى الإقليمية الكبرى، مثل مصر وإيران، توسيع المجال أمام حرية تحركها، وأن تزيد من مساحة الهامش المتاح أمام دورها، خاصة بعد اتفاق الوفاق بين القوتين العظميين فى مايو من عام ١٩٧٢، وهو

الأمر الذى تعاون الشاه والسادات على إنجازه معا من خلال تبنيهما صيغة خاصة للتعاون الإقليمى على المستوى السياسى والأمنى والاقتصادى والثقافى، بل وعملا معا على أن ترتبط هذه الصيغة، بشكل أو بآخر، بالمحاور الإقليمية المجاورة الأخرى.

غير أنه من المهم هنا أن نشير إلى أن إرادة الشاه فى توسيع نطاق تحركه السياسى على مستويات أبعد وأوسع فى ظل إستراتيجية بلاده، ذات الدور الأمريكى فى المنطقة، لم تكن تعنى اتجاهه نحو عدم الانحياز؛ نظرا لأنه كان مدركا لطبيعة التغييرات التى طرأت على الخريطة الدولية، ولأنه كان يعرف أن الأوضاع السياسية أصبحت تختلف عن تلك التى سادت العالم خلال عقدى الخمسينيات والستينيات. صحيح أن الشاه طور من علاقاته مع القوتين العظميين- كما سبق الإشارة- إلا أنه ظل محكوما بالإرادة الأمريكية حتى آخر يوم له على عرش إيران.

وبالقدر نفسه، ظلت إيران قلقة من أطماع الاتحاد السوفيتى، رغم أن العلاقة بينهما سارت على نحو أفضل مما كانت عليه فى الماضى. وقد عبر الشاه عن رغبة بلاده فى ألا تصبح منطقة الشرق الأوسط ساحة لتنازع النفوذ بين القوتين العظميين. كما تبنى مع الصين مبادرة جعل المحيط الهندى محيط سلام، خاليًا من الأساطيل الأجنبية. وكان ذلك فى حد ذاته مدعاة لأن يوسع الشاه من نطاق تحركه الإقليمى استقطابا للأطراف الإقليمية الفاعلة المعنية بهذا الأمر؛ ومن بينها مصر بالطبع.

وفى هذا السياق، صرح الشاه لصحيفة الأهرام قبيل زيارة السادات الثالثة لطهران فى يونيو ١٩٧٦، بقوله: «لابد أن نعمل من أجل يوم يقوم فيه فى المنطقة تعاون إقليمى وثيق، يجعلنا نقول للدول الكبرى لا دور لكم هنا بالمعنى المسلح.. نحن قادرون على حماية الملاحة السلمية تماما». ثم أضاف: «أن هذا التعاون الإقليمى هو ما نعمل له... وساعة أن يقوم هذا التعاون نستطيع أن نقول هذا للدول الكبرى».

ولقد كان «رفض إقامة مناطق النفوذ» بالمنطقة، أحد المبادئ التى كان الرئيس السادات يتفق فيها تماما مع الشاه. وكثيرا ما عبر عن ذلك بوضوح، فقد صرح لصحيفة إطلاعات فى يونيو ١٩٧٦، بقوله: «حان الوقت لتدرك القوى العظمى جميعا أننا نريد أن نجعل الأمر شديد الوضوح. وأعنى أن نؤكد على أننا لن نتسامح فى حدوث أية تغييرات فى المنطقة، تُفرض عليها من جانب أية قوى كبرى مهما كانت هذه القوة الكبرى»، ثم أضاف معولا على قوة العلاقة مع طهران: «إن لمسألة تقاربنا أهمية كبرى حتى يعلم أولئك الذين هم خارج منطقتنا بأن ليس بإمكانهم فرض أى شىء علينا. وأنا واثق أننا إذا استطعنا بناء مثل هذه الإستراتيجية بوضوح رؤية للمستقبل، فإن القوى الكبرى ستنظر إلينا باحترام».

التأمل الموضوعى لهذه التصريحات ولمسألة التعاون الإقليمى فى هذا الصدد بين إيران ومصر، يوضح أن الممارسة العملية له كانت تميل إلى كفة مواجهة النفوذ السوفيتى أكثر من أى قوى أخرى بشكل عام. ويتضح هذا أكثر من حيث إن الولايات المتحدة كانت، فى ظل شعور إيران المتزايد بالقلق تجاه أطماع السوفيت وتهديدهم للسلام فى آسيا وإفريقيا خلال السبعينيات، قد أبدت تأييدها لباكستان لدعم محور طهران - إسلام أباد - بكين؛ لاحتواء التغلغل السوفيتى فى آسيا. وكان من بين أهم مظاهر هذا المحور ما جسده نشاط إيران فى دعوتها المستمرة لعقد اتفاقية دفاع مشترك مع دول الخليج العربية.

ويتضح أيضا، من أن المقصود من هذا التعاون الإيرانى - المصرى، كان لمواجهة الوجود السوفيتى وقمع القوة اليسارية بالمنطقة، لا سيما أن طبيعة علاقتهما مع موسكو، لم تكن تتسم بالقلق والتوتر وحسب، بل إن العلاقة بين القاهرة وموسكو، أخذت تميل إلى المواجهة السياسية أكثر، حمل الرئيس السادات خلالها بكل شدة على سياسة قادة الكرملين. بينما كان يؤكد فى الوقت نفسه على أهمية الدور الأمريكى بالمنطقة، مشددا فى أكثر من مرة على «أن الولايات المتحدة تمسك بيدها ٩٩٪ من أوراق اللعبة». وأن «علينا ألا نغض النظر عن أمريكا ودورها» فى حل أزمة الصراع العربى - الإسرائيلى.

على كل، فإنه على الرغم من الاختلاف الواضح بين الوضع الإقليمى لكل من السادات والشاه؛ نظرا لأن الأخير كان قيد مسئولية التزاماته أمام الولايات المتحدة إلا أن هدفهما بات واحدا، فى ظل تزايد مشاعر القلق فى البلدين من تغلغل الأفكار الشيوعية والاتجاهات اليسارية فى دوائر اهتمامهما.

ومن ثم، بدت ملامح تحالف إستراتيجى من نوع خاص، يربط بين القاهرة وطهران. أخذت معالمه فى الوضوح أكثر بعد حرب أكتوبر، عندما أصبحت الرياض شريكة فى هذا التحالف، ليتحول إلى محور سياسى. قصد منه أيضًا الرئيس السادات فى البداية، نقل ثقل العلاقة مع إيران إلى الصف العربى، بعيدا عن إسرائيل. غير أن ثمة أهدافًا أخرى محددة أضافت إلى هذا المحور شريكين آخرين هما: فرنسا والمغرب. وبنفس القدر أضفت على صيغة التعاون بين هذه الدول بعدا أمنيا وعسكريا. كما أصبح هذا المحور يحمل اسما خاصا به هو «نادى سفارى». ولينصب اهتمام أعضائه على منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

صحيح أنه كان هناك تعاون نسبى بين أعضاء هذا النادى فى السابق، ولكنه لم يكن يتخطى حدود التعاون التقليدى بين أى دولتين، للحد الذى يصاغ لهذا التعاون إطارا تنظيميا أو أن تتسع رقعته الجغرافية، على النحو الذى قام بين أعضاء نادى سفارى. فمن المعروف أن التعاون الأمنى بين إيران والسعودية كان قائما منذ وقت مبكر، إذ كانت تجمعهما ـ إلى جانب المصالح المشتركة ـ مشاعر الكراهية للشيوعية وللدول العربية المتطرفة، وكانت مساندتهما المشتركة لقوات «الإمام البدر» فى اليمن أثناء الثورة اليمنية، أبرز نموذج للتعاون الأمنى بين البلدين خلال الستينيات. ثم كان التعاون الوثيق بينهما للقضاء على تمرد ظفار بعمان، بإشراف وكالة الاستخبارات المركزية، هو النموذج الأبرز الثانى على هذا النوع من التعاون بين الرياض وطهران.

وفضلا عن هذا، كان هناك تعاون بينهما ضد الحكومة اليسارية المتطرفة التى سيطرت على اليمن الجنوبى. ومع هذا كان التهديد السوفيتى لبعض المناطق فى القاره الإفريقية، أحد العوامل المهمة لأن تدعم إيران والسعودية جهودهما لقيام

هذا النادى، الذى أصبح هو المعادل الإقليمى لمكافحة الشيوعية والنفوذ السوفيتى.

ربما أن الاهتمام الإيرانى بإفريقيا، يعود إلى عام ١٩٤١، عام نفى رضا شاه إلى جنوب إفريقيا. غير أن الاهتمام الفعلى الذى أبداه محمد رضا شاه بإفريقيا عامة وبدول شرق إفريقيا خاصة: كان مرده لسببين مهمين الأول: أن منطقة شرق إفريقيا لا ترتبط عضويا بأمن المحيط الهندى وحسب، بل وبخطوط الملاحة الواقعة فيما بين مياه الخليج العربى والبحر الأحمر. أما الثانى، فهو الرغبة فى اتخاذ القارة سوقا لترويج السلع ونشر الاستثمارات الإيرانية. فضلا عن أن الشاه كان مؤمنا بأن إفريقيا «هى قارة المستقبل خلال الـ ٥٠ عاما القادمة» وأن «فيها بلدان تعمل جاهدة على تحقيق مستقبل مشرق. وفيها أيضا رجال قادرون على تحمل مسئولية قيادة هذه القارة لتصبح قارة الغد».

وفى ضوء ما تمثله إفريقيا من أهمية بالنسبة لإيران، كان الشاه قلقا مما كان يسمى «انتشار الشيوعية، فيها، بسبب التدخل السوفيتى-الكوبى فى بعض المناطق بها، خاصة أثيوبيا وأنجولا، وبسبب ازدياد حركات التحرر الوطنية ذات الاتجاه الماركسى فيها. كما كانت السعودية قلقة بنفس الدرجة بسبب هذه التطورات. وكانت طهران والرياض-بسبب ضعف ثقتهما فى الولايات المتحدة فيما يخص هذا الموضوع-تعولان كثيرا على الرئيس الفرنسى «جيسكار ديستان»، الذى كانت بلاده تحافظ على وجود عسكرى لها فى بعض مستعمراتها السابقة، خاصة فى دولتى إفريقيا الوسطى وتشاد، كما كانت الصناعة الفرنسية لها حصة هائلة فى الشركات التى تتعامل فى اليورانيوم والكوبالت والنحاس والماس والذهب والمعادن الأخرى.

وإضافة إلى ما سبق، كانت فرنسا بطبيعة الحال، ومنذ أن بدأت الأزمات تتفجر فى إفريقيا عام ١٩٧٤، تعتبر نفسها المعنية بأمن القارة الإفريقية ومقاومة ما كان يعتبره الغربيون «اختراقا» سوفيتيا لإفريقيا؛ ومن ثم قررت أن تأخذ على عاتقها مهمة التصدى لمبادرات السوفيت فيها.

أما فيما يخص علاقة مصر بنادى سفارى، فيمكن تناولها من زاويتين مهمتين: الزاوية الأولى ـ هى العلاقة الخاصة التى نشأت فى ذلك الوقت بين القاهرة وباريس، والثانية ـ هى عداء الرئيس السادات الشديد للشيوعية وللاتحاد السوفيتى.

وكان مستوى التعاون بين مصر وفرنسا قد ارتفع إلى مستوى «العلاقات الخاصة» حيث شمل تعاونهما منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، لتحقيق أغراض الأمن القومى المصرى والفرنسى. وقد بدت هذه العلاقة ـ كما صورها حافظ إسماعيل الذى كان سفيرا لمصر لدى باريس فى ذلك الوقت ـ علاقة «مندفعة.. جامحة وربما محمومة؛ فقد كانت تتجاوز قدرات البلدين على الأخذ والعطاء». والتى وجدت مجالا للازدهار ممثلا فى مشكلات إفريقيا، حتى باتت تحمل مكان الصدارة فى اجتماعات ديستان والسادات، مثلما أصبحت موضوع نقاش السادات أيضا مع واشنطن.

ومن ناحية أخرى، كان عداء الرئيس السادات للشيوعية وللاتحاد السوفيتى لايقل عن عداء الشاه أو عداء قادة الرياض. وقد بدت مظاهر ذلك العداء واضحة منذ طرده للخبراء السوفيت من مصر، وصولا لإلغائه معاهدة الصداقة معهم. مرورا بالتشهير بهم كدولة غير وفية أو موثوقة ولا يعتمد عليها؛ لأنها ـ كما صرح بذلك فى يونيو ١٩٧٦ ـ رفضت «تعويضنا عن خسائرنا فى حرب أكتوبر» كما رفض قادة الكرملين «جدولة ديوننا» رغم أنهم فعلوا ذلك مع سوريا. كذلك لم يكن الرئيس السادات يخفى مشاعر قلقه، مثله مثل قادة الرياض وطهران وباريس، من محاولات السوفيت اختراق إفريقيا، أو من أن تصبح هذه «القارة مركزا لصراع الدول الكبرى» ومن ثم كان يؤكد باستمرار على أنه يسعى ـ بالاتفاق مع رؤساء الدول الإفريقية، «إلى عدم السماح بحدوث أى تدخل خارجى فى القارة الإفريقية». رافعا شعار: «لترفع الدول الكبرى أيديها عن إفريقيا».

وهكذا، وبعد أن جمعت وحدة الهدف بين طهران والرياض والقاهرة وباريس،

بدأ هذا التحالف الاستخباراتى السرى وغير الرسمى؛ فى التبلور كى يعمل على مكافحة التغلغل الشيوعى فى إفريقيا وغيرها، من خلال تقديم الأسلحة وتبادل المعلومات وتدبير المصادر المالية للدول الإفريقية الصديقة لمواجهة مخاطر أى هجوم من قوى مدعومة من الاتحاد السوفيتى.

وقد ابتكر «كونت كمور ألكسندر دى مارنش» رئيس هيئة أمن الدولة ومكافحة التجسس الفرنسية لهذا التحالف مُسمى «سفارى» وهو اسم كان له مذاق خاص يتلاءم مع روح إفريقيا وعالم المغامرات.

منذ اليوم الأول لاجتماعهم الأول فى الرياض صمم أعضاء نادى سفارى على رغبتهم فى الاستقلالية، من حيث أن يكونوا هم «أولياء على أنفسهم وليسوا عملاء لأمريكا». وهى رغبة استقلالية لم تكن بأى حال تثير استياء واشنطن؛ فقد كان كيسنجر سعيدا للغاية بأن يرى أهدافه فى إفريقيا تتحقق من خلال وكيل. وكان هذا فى الواقع كفيلا بحل كثير من المشاكل بالنسبة له مع الكونجرس، الذى كان قد أوقفه عن التدخل فى أنجولا مباشرة. حتى أن بعض الأنشطة التى قام بها النادى، فيما بعد، كانت تحظى بتأييد الولايات المتحدة أيضا، نظرا لأنها كانت تقوم بتنفيذ عمليات مماثلة، بل ومتزامنة مع تلك التى يقوم بها سفارى فى إفريقيا، ثم ولأن أعضاء هذا النادى كانوا يُطلعون واشنطن على كافة التطورات الخاصة بهذه الأنشطة.

على كل، كان نص الاتفاق التأسيسى لنادى سفارى، معبرا عن إرادة الدول الخمس فيه لاتخاذ خطوات مشتركة لوقف المد الشيوعى فى إفريقيا. وهذا ما وقع عليه ممثلوها، وهم: «كمال أدهم» مدير الاستخبارات السعودية، و«نعمت الله نصيرى» رئيس جهاز الاستخبارات الإيرانى ساواك، و«أحمد الدليمى» رئيس هيئة الاستخبارات المغربية، و«دى مارنش» نيابة عن فرنسا، ثم رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية. وقد بدأ نص هذا الاتفاق على النحو التالى:

«أثبتت الأحداث الأخيرة فى أنجولا وفى الأجزاء الأخرى من إفريقيا أن القارة

ستكون مسرحا للحروب الثورية التي يحرص عليها ويديرها الاتحاد السوفيتي، الذي يقوم باستغلال الأفراد والتنظيمات التي تتحكم فيهم الأيديولوجية الماركسية أو يتعاطفون معها». ثم يلفت نص الاتفاق الانتباه إلى أن مشروع هذا النادي، يجب أن يكون «عالميا في مفهومه» يتبعه مركز للعمليات، مؤهل لتقييم مجريات الأمور في إفريقيا، والتعرف على مناطق الخطر، والتوصية بطرق التعامل معها. ويضم هذا المركز ثلاثة أقسام: قسم للسكرتارية لمتابعة الشئون التجارية، وقسم للتخطيط وقسم للعمليات. وقد اختيرت القاهرة مقرا لهذا المركز، والذي اتفق على قيامه بحلول أول سبتمبر ١٩٧٦، وأن تكون رئاسته دورية بالتناوب بين أعضائه كل عام. ومن ثم عقد النادي عدة اجتماعات، فيما بعد، في السعودية وباريس والقاهرة.

ويجدر بالذكر، أن نشير هنا إلى أنه كان من المتوقع، في ظل علاقات التعاون الأمني التي كانت تقوم بين إيران وإسرائيل، أن تصل إلى تل أبيب تقارير دورية منظمة عن أنشطة نادي سفاري، على اعتبار أن ذلك كان يعد وجها من أوجه التعاون بين البلدين في مجال تبادل المعلومات. ولعل الاعترافات التي أدلى بها بعض رجال نظام الشاه، فيما بعد، أمام المحاكم الثورية الإيرانية، تقف دليلا على ذلك.

حيث اعترف، مثلا، عباسعلي خلعتبري وزير الخارجية أمام هذه المحاكم بقوله: إن تل أبيب «كانت تزودنا بمعلومات باستمرار في بعض المجالات، فعلى سبيل المثال كان «لوبراني» يزودنا باستمرار بمعلومات عن أثيوبيا واضطرابات أريتريا وحول الأوضاع في الصومال وأوغندا، حيث كان يقدم هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية ولكن اتصالات أخرى كانت تجري على مستويات أعلى. . .». كما اعترف أيضا «نعمت الله نصيري» رئيس الساواك أمام المحاكم نفسها، أنه شخصيا لم يكن يخبر الأمريكيين وحسب، بل كان يخبر الإسرائيليين أيضا بكل المعلومات الخاصة بأنشطة سفاري.

أما فيما يتعلق بإنجازات نادي سفاري، فقد تضمنت تقديم مساعدات تدريبية

لجهاز الاستخبارات المصرية، وتقديم إيران مساعدات مادية لتركيا وباكستان خلال العمليات التى كانت تقودها قوات البلدين ضد الجماعات المتمردة، سواء الكردية أو البلوشية.

وكذلك مساندة الرئيس الزائيرى الأسبق «موبوتو سيسيكو» ضد التمرد الذى كانت بلاده تشهده، ففى ربيع ١٩٧٧ ، أصبحت المشكلة فى زائير أكثر إلحاحا - فى نظر أعضاء نادى سفارى - بعد أن قام الثوار بغزو مدينة «شابا» جنوبى البلاد، واستولوا على مدينة «كولويزى»، أغنى أقاليم النحاس فى العالم. وقد اعتبر الرئيس الفرنسى أن قوات «سيسيكو» لا يمكنها التصدى لهذا الغزو وحدها؛ ومن ثم اقترح على الرئيس الزائيرى أن تناشد بلاده المغرب بدعم القوات الحكومية فى زائير. ولم يذهب طلبه سدى، حيث أيد الرئيس السادات قرار المغرب بدعم القوات الحكومية فى زائير، بل ووعد بإرسال «مجموعة عمليات مصرية» لدراسة الموقف ولاقتراح مجالات التعاون. وفى مايو أعلن الرئيس السادات أن مصر تعهدت بتشغيل سلاح طيران زائير. . قائلا: إننا «نعتبر أن غزو زائير من قواعد أنجولا ومدعما من الاتحاد السوفيتى» يعد تهديدا مباشرا للسودان.

ومن ناحية أخرى، كان الوجود السوفيتى فى مثلث عدن - أديس أبابا - مدغشقر، مدعاة لقلق أعضاء النادى كافة. وقد تزايد هذا القلق، على وجه الخصوص عندما نجح العقيد «منجستو هايلامريام» فى القيام بانقلاب عسكرى، أطاح بالإمبراطور الأثيوبى «هايلاسلاسى». وكان هايلامريام ماركسيا يتلقى دعما سوفيتيا كبيرا لمواجهة الثورات الانفصالية التى كانت تهدد الولايات الأثيوبية، خاصة فى إقليم أريتريا، وكذلك لمواجهة النظام الصومالى بزعامة «محمد سياد برى». وكان ذلك متغيرا يتجاوز قدرات أعضاء نادى سفارى، ومن ثم قرر البيت الأبيض فى عام ١٩٧٧ ، تزويد الصومال بالسلاح، شرط أن ينهى أى علاقة تعاون تسليحى مع موسكو، وعهدت واشنطن إلى الشاه بهذه المهمة. انطلاقا من أن أمن البحر الأحمر والخليج العربى تربطهم وحدة عضوية .

وكان اهتمام الشاه بالتطورات التى كانت تجرى حينئذ فى منطقة القرن

الإفريقى، قد بلغت حدا أنها «كانت تشغل الجانب الأكبر من أنشطته فى مجال السياسة الخارجية».

ولقد قدّم الشاه لنظام سيادة برى مساعدات مالية ضخمة كما ضغط على الرئيس برى ـ نيابة عن الأمريكيين ـ كى يطرد الخبراء السوفيت من القاعدة البحرية الموجودة فى «بربرا»، فى مقابل إرسال مزيد من الأسلحة والدعم. وفى الوقت نفسه، كانت مصر ترسل إلى الصومال قطع غيار الأسلحة السوفيتية الصنع، التى كان من المحتمل أن يرفض الروس تزويد مقديشو بها فيما بعد، خاصة أن الجيش المصرى كان لايزال لديه مخزون لافت للنظر من المعدات الحربية السوفيتية. وكان قادرا أيضا على إمداد الصومال بها حتى آخر لحظة. وقد بلغ إجمالى ما قامت مصر ببيعه لها من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار ـ التى لم تعد فى حاجة إليها ـ حوالى ٧٥ مليون دولار، دفعتها المملكة العربية السعودية.

غير أن الأوضاع فى القرن الإفريقى أخذت بعدا أكثر خطورة؛ عندما احتلت القوات الصومالية إقليم «أوجادين» فى يوليو ١٩٧٧، الأمر الذى أدى إلى نزول ١٧,٠٠٠ جندى كوبى فى هذا الإقليم، بإشراف سوفيتى، لمواجهة القوات الصومالية. وعندما طلبت إيران والسعودية من كارتر القيام بعمل مضاد لذلك، رفض تماماً، بل إنه اتخذ موقفا مساندا لقرار منظمة الوحدة الإفريقية، الذى أدان الاعتداء الصومالى على أثيوبيا. ومن ثم منيت الصومال بهزيمة فادحة؛ وانسحبت قواتها إلى الحدود الدولية. ومن ناحية أخرى أخذ الجسر الجوى المصرى، الذى كان ينقل السلاح الإيرانى ـ المرسل إلى القاهرة من قبل ـ يواجه بمشاكل المرور عبر الأجواء الكينية دون تصريح، بل وتقدمت الحكومة الكينية باحتجاج رسمى على ذلك إلى القاهرة وطهران. الأمر الذى اضطر الشاه، بعد هزيمة الصومال، لأن يبلغ سياد برى بأن عليه أن ينسى مطالبه فى أوجادين.

ثم أصبحت المخاوف المصرية تزداد من احتمال غزو أثيوبىّ للأراضى الصومالية، وهو الأمر الذى كان موضع نقاش الرئيس السادات فى باريس مع الرئيس ديستان فى فبراير ١٩٧٨، وقد صرح فى ختام زيارته بقوله: «إن الرئيس

ديستان لن يتدخل فى موضوع أوجادين». ثم استطرد قائلاً: «إن قلقنا المشترك يتمثل فى احتمال أن تقوم أثيوبيا بغزو الحدود الصومالية بمساعدة الكوبيين والاتحاد السوفيتى، اللذين يتدخلان فى القتال بالفعل».

وكان ذلك يعنى أن فرنسا أصبحت، فى الواقع، تلتزم سياسة دفاعية تقتصر على تعزيز وجودها العسكرى فى جيبوتى. التى أسهمت مصر فى تدعيم استقلالها وتعاونت فى إنشاء الجيش بها وتوفير الأسلحة الخفيفة والتدريب. ثم تبنت بعد ذلك انضمام هذه الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية. أما فى المقابل، لم تتمكن فرنسا من تأييد البرنامج المصرى لدعم ثوار أريتريا أو لتسليح الصومال فى مواجهته لأثيوبيا.

والحقيقة أن ما حدث فى القرن الأفريقى والصومال على وجه التحديد، كان يتجاوز قدرات فرنسا بالفعل، كما أثبت فى الوقت نفسه، لأعضاء نادى سفارى أن لهم سقفا لا يمكنهم تجاوزه، خاصة فى ظل حالة الوفاق التى كانت سائدة بين القوتين العظميين.

ومع هذا يمكن لهذا النادى أن يدّعى لنفسه نصيبا ما فى مسئولية قيام الرئيس السادات بالمبادرة التى بدأها بزيارة القدس عام ١٩٧٧، حيث كانت أول رسالة باقتراح عقد اجتماع بين طرفى الصراع، أرسلها رابين - عندما كان رئيسا للوزراء - حملها أحمد الدليمى مندوب المغرب فى النادى. كان ذلك جزءا من ترتيبات الملك الحسن الثانى لعقد أول لقاء مصرى - إسرائيلى مباشر تم بينهما فى المغرب. وهو اللقاء الذى جمع بين موشى ديان وحسن التهامى. كان النادى يريد أن يفرغ من الصراع العربى - الإسرائيلى، حتى يتحول بكل جهوده إلى إفريقيا ومكافحة الشيوعية فيها.

ولم يمض وقت طويل، على إخفاق نادى سفارى فى القرن الإفريقى حتى واجه تطورات كانت أكثر قوة وعنفا، أطاحت بعرش واحد من أقوى أعضائه، عندما انتصرت الثورة الإسلامية فى فبراير ١٩٧٩، والتى كانت - فى ظل

تصعيد الولايات المتحدة للاتجاهات الثورية ذات الانتماء الديني في إيران وغيرها ـ تعد جزءا من معادلة جديدة لتوازن أكبر بين القوتين العظميين، والتي برزت مظاهر تفاعلاتها في تصعيد الاتجاهات الإسلامية في كل منطقة الشرق الأوسط. وهي العملية التي كانت تبدو كما لو كانت تلبية لرغبة شعوب هذه المنطقة بدءا من المغرب العربي وصولا إلى مشرقه، وحتى منطقة إيران وتخومها الشرقية.

لعل نجاح الانقلاب العسكري في باكستان بزعامة الجنرال محمد ضياء الحق في ٥ يوليو ١٩٧٧، كان يمثل، مع الثورة الإسلامية ـ بعد حوالي عام ونصف العام ـ مظهرا من مظاهر الرعاية الأمريكية لبروز ما يمكن وصفه بهلال إسلامي يطوق هيمنة القوى الشيوعية على الحكم في أفغانستان بزعامة نور محمد ترقي، ثم يكون هذا الهلال أو الطوق رافدا لتغذية ودعم قوى المقاومة الأفغانية ذات الانتماء الديني. وبالقدر نفسه يكون هذا الطوق الجغرافي ـ باكستان وإيران ـ حاجزا منيعا لأي توسع سوفيتي في المنطقة الخليجية.

ولقد أثبتت الأحداث أن الولايات المتحدة كانت، قد بدأت منذ عام ١٩٧٧ الجانب الإجرائي لصياغة مرحلة جديدة لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط، كما كانت بصدد تنفيذ تصوراتها لتوازنات القوى في ضوء المتغيرات الإقليمية القائمة ومدى ما ينتج عنها من تفاعل. وهي التصورات التي لم تضع واشنطن فيها مكانا لدور كثير من اللاعبين القدامى لحسابها، والذي كان محمد رضا شاه واحدا من أهمهم على الإطلاق. وكان ذلك إيذانا بميلاد عهد جديد في الشرق الأوسط. وهذا ما سوف نتناوله لاحقا.

وتأسيسا على كل ما سبق، نخلص إلى أن العلاقات السياسية بين إيران ومصر شهدت فيما بين أعوام ١٩٧٠ـ١٩٧٨ نموا وازدهارا غير مسبوقين، وذلك بعد مرحلة قطيعة وتوتر استمرت عشر سنوات ١٩٦٠ـ ١٩٧٠، وكانت درجة ازدهار هذه العلاقة، رهنا بقدرة الرئيس السادات وشاه إيران على استغلال عوامل تحسين جوانب العلاقة بين بلديهما على المستويات كافة.

ولقد نجح كلا الزعيمين فى جعل مكانة ودور البلد الآخر رصيدا إقليميا مضافا إلى سياسته الإقليمية والدولية على حد سواء. وكان الازدهار الذى شهدته العلاقة بين القاهرة وطهران خلال هذه المرحلة يقوم على أسس قوية، يدعمها التشاور المستمر وكثافة الزيارات المتبادلة على كل المستويات بين قادة ومسئولى البلدين. وفى هذا السياق لعب زعيما البلدين، اللذان كانت تربطهما علاقة شخصية وثيقة، دور الوسيط المتبادل لحل الكثير من الأزمات والمشكلات السياسية، التى كان أى من البلدين طرفا فيها، كل على حدة. كما اتفق الرئيس السادات والشاه فى كثير من الأمور والترتيبات الإقليمية. وبرزا بوصفهما لاعبين أساسيين فى الإقليم، يحملان طموحا ربما لم يكتب له التحقق. غير أنهما وصلا بالعلاقات الثنائية وبعلاقاتهما الإقليمية درجة من الازدهار والتنسيق ربما لا تتهيأ الظروف لمثلها فى المستقبل. ولقد شهدت العلاقات بين مصر وإيران أنماطا متعددة للتعاون الوثيق بينهما، سواء على المستوى الاقتصادى أو الثقافى، وهذا ما سنتناوله فى الصفحات التالية.

الفصل الثالث

أنماط التعاون المصرى ـ الإيرانى

التعاون الاقتصادى بين مصر وإيران (١٩٧٠ - ١٩٧٨)

تميزت العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر، خلال هذه المرحلة، بأنها كانت واحدة من أهم أوجه التعاون الذى استند على عمق العلاقة السياسية ومتانتها بين البلدين. وإننا إذا علمنا مدى ما أحرزاه فى مجال التعاون الاقتصادى وخلال مدة قصيرة نسبيا، لم تتجاوز السنوات الثلاث تقريبا ١٩٧٤ - ١٩٧٧، لأدركنا من فورنا مدى القوة التى بلغته العلاقة بين القاهرة وطهران على المستويات كافة.

ويكفى للتدليل على مدى قوة العلاقة بينهما، أن حجم ومستوى الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسئولى الشأن الاقتصادى فى البلدين، تأتى مؤشراتها فى الترتيب الثانى مباشرة، بعد تلك الزيارات التى تمت على المستوى السياسى. وبتعبير أكثر تفصيلاً، فإنه فضلا عن زيارات الوفود الرسمية المتبادلة ذات المهام المتعددة بين الجانبين، تمت عشر زيارات وزارية على المستوى الاقتصادى فقط، من إجمالى اثنتين وعشرين زيارة رسمية متنوعة أخرى قام بها وزراء من الجانبين، وذلك فى الفترة الواقعة فيما بين يناير من عام ١٩٧٢، ويونيو من عام ١٩٧٦، علاوة على الزيارة الرسمية المهمة التى قام بها السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء المصرى لإيران على رأس وفد اقتصادى كبير فى مارس من عام ١٩٧٧.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أيضا بأن حجم ما أنجزه البلدان فى مجال التعاون الاقتصادى المتنوع، خلال هذه المرحلة القصيرة، يُعد هو الأضخم فى تاريخ

العلاقات بينهما على الإطلاق، حيث بلور الجانبان سياسة اقتصادية وبرامج للتعاون الثنائى كانت فريدة من نوعها، بل وستظل شاهدة على ما يمكن للقاهرة وطهران أن يحققاه معا، إذا تهيأت الظروف المواتية لذلك.

والحقيقة، أن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مرت بمرحلتين متتابعتين على المستوى الزمنى:

- مرحلة استطلاعية: وهى التى كانت فيما بين أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٤.

- مرحلة تنفيذية: وهى مرحلة التعاون الفعلى فيما بين أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٨.

أما فيما يخص المرحلة الأولى: الاستطلاعية، فقد غلب عليها طابع تعدد وتنوع زيارات الوفود بين الجانبين، إذ لم تتم زيارة وزارية بين إيران ومصر، إلا تلك الزيارة التى قام بها وزير الكهرباء والرى الإيرانى لمصر خلال عام ١٩٧٢، كما بدا أن هذه الزيارات، خاصة التى قامت بها الوفود الإيرانية، كانت تحمل مهام محددة، تؤكد الطابع الاستطلاعى الذى تميزت به هذه المرحلة، منها:

(أ) التعرف على مجموع المعلومات الاقتصادية المختلفة فى مصر وإيران.

(ب) تحديد احتياجات الجانبين من السلع والسلع المقابلة.

(جـ) تحديد نوع التسهيلات والاعتمادات وخطابات الضمان اللازمة لتسهيل حركة التجارة بين البلدين.

وبالتالى لم تشهد هذه المرحلة تطويرا عمليا فى مجال التعاون الاقتصادى بين إيران ومصر؛ نظرا لأن ذلك كان فى الغالب رهنًا بمدى ما يحرزه البلدان من تقدم على مستوى العلاقات السياسية من ناحية، ولأن التدفقات المالية الضخمة لم تكن قد انسابت على الاقتصاد الإيرانى من دخل البترول، إلا بعد ارتفاع أسعاره عشية نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ من ناحية أخرى.

كذلك فإن التعاون التجارى بينهما - على سبيل المثال - كان بطيئا وضئيلا أيضا لاعتبارات عديدة أخرى، نرصد منها:

(أ) عدم ارتباط البلدين بأى اتفاق تجارى أو اتفاق دفع، خاصة أن المدفوعات كانت تجرى بين البلدين بالعملة الحرة، منذ إبرام الاتفاق التجارى بينهما عام ١٩٣٠.

(ب) عدم وجود علاقات سياسية بين البلدين لفترة طويلة، منذ عام ١٩٦٠، بل إن إيران لم تأخذ موضوع التعاون الاقتصادى، فى بادئ الأمر، مع مصر مأخذ الجد؛ نظرا للاعتبارات السياسية من جهة، ونظرا لأن الموارد الإيرانية لم تكن بهذا الحجم، الذى بلغته بعد حرب أكتوبر، كما سبق الإشارة.

(جـ) عدم وجود قوانين حماية للاستثمارات الأجنبية فى مصر، خاصة فى ظل السياسة الاقتصادية التى كانت تتبناها مصر آنذاك، والتى كانت فى الغالب تحدد اتجاه مصر السياسى أيضا، كما تحدد اتجاه ونوع التعاون الاقتصادى معها.

وتفصيلاً، فإن عملية استطلاع إمكانيات وأوجه التعاون بين البلدين، بدأت عندما وصل إلى القاهرة الدكتور «منوچهر إقبال» رئيس مؤسسة البترول الوطنية يوم ١٧ مايو ١٩٧١، على رأس وفد اقتصادى كبير، فى زيارة رسمية لمصر استغرقت أسبوعا، بحث خلالها مع الدكتور «عزيز صدقى» نائب رئيس الوزراء والمسئولين المصريين، مجالات التعاون فى مجال البترول بصفة خاصة. وقد تم الاتفاق المبدئى بين الجانبين على اشتراك إيران فى تنفيذ بعض أجزاء خط أنابيب البترول «سوميد»، بين السويس والإسكندرية، وذلك فى ضوء العرض الذى تقدم به «إقبال»، معبرا عن رغبة إيران فى نقل صادراتها البترولية الخام عبره.

وكان هذا الخط: سوميد، يستهدف نقل البترول من الخليج العربى والدول الواقعة عليه وعلى شاطئ البحر الأحمر إلى أوربا؛ بعد إغلاق قناة السويس، عشية حرب يونيو ١٩٦٧، ووقوعها بين مرمى النيران من كلا الجانبين المصرى والإسرائيلى. وقد سبق أن طرح مشروع هذا الخط فى مناقصة عالمية فى ديسمبر عام ١٩٦٨، وكانت فكرة هذا المشروع العربى، تقوم فى الأساس على مناهضة مشروع

خط الأنابيب الإسرائيلى، الذى كان يمر عبر أراضيها فيما بين إيلات وعسقلان، وحرمانها من مصادر البترول الذى يمكن أن ينفذ إليها عبره، خاصة من إيران، التى كانت تنتج جزءا من بترولها خارج الكونسرتيوم.

ويبدو أن مسألة دعوة إيران للمساهمة فى إنشاء هذا الخط، رغم تغطية بعض الدول العربية لتكلفته كاملة، كانت تُعد مسألة سياسية أكثر من كونها اقتصادية. وربما كان الغرض منها أيضا، هو محاولة تخفيف الدعم البترولى الإيرانى لإسرائيل فى ذلك الوقت، وهو الأمر الذى كان المسئولون الإيرانيون يتجنبون الخوض فيه مباشرة؛ نظرا لحساسية علاقاتهم مع إسرائيل من ناحية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. ولعل هذا المبرر الأخير كان أحد الدوافع التى جعلت إيران لا تسهم فعلا فى إنشاء خط سوميد أو حتى فى الخط الثانى، الذى سترد الإشارة إليه لاحقا.

وعلى كل، وفى إطار عملية الاستطلاع بين البلدين، زار مصر أيضا وفدان تجاريان مهمان، الأول: هو وفد هيئة تنمية الصادرات الإيرانية، فيما بين ٢٤ يونيو و ٥ يوليو ١٩٧١، الذى أجرى مباحثات مع المسئولين فى وزارة الاقتصاد وشركة النصر للتصدير والاستيراد حول التبادل التجارى بين البلدين وتبادل قوائم بأنواع السلع المصدرة والمستوردة بينهما، كما بحث أيضا إمكانية بيع الأتوبيسات والمسلى الصناعى الإيرانى إلى مصر.

أما الوفد الثانى؛ فكان ذلك الوفد الاقتصادى والتجارى الكبير برئاسة السناتور «طاهر ضيائى» رئيس غرفة التجارة والصناعة والمعادن، الذى وصل القاهرة يوم ٧ يناير ١٩٧٣، أجرى مباحثات مع المسئولين بوزارة الاقتصاد والتجارة حول نفس الموضوعات التى سبق أن بحثها الجانبان من قبل، فيما يخص التبادل التجارى وسبل تنميته، فى ظل تشابه بعض السلع فى كثير من القطاعات فى البلدين. وفى هذا الصدد اقترح المسئولون المصريون ثلاثة اقتراحات لتنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية الثنائية:

١ ـ أن يتم توقيع اتفاقية تجارة مشمولة باعتماد حكومى للمدفوعات، لتسهيل عملية التبادل التجارى.

٢ ـ أن يتم ذلك من خلال عقد اتفاق بين شركتين، يتم تحديدهما لتبادل السلع فى حدود التسهيلات، وفتح الاعتمادات التى تضمنها البنوك فى البلدين.

٣ ـ أن يتم فتح اعتمادات سندية دون احتساب المواد النفطية المصدرة من إيران إلى مصر.

وقد حظيت زيارة «ضيائى» والوفد المرافق له باهتمام كبير من الجانبين، كما عكست استعداد البلدين لإقامة تعاون اقتصادى وتجارى بينهما، حيث صرح ضيائى خلال هذه الزيارة بقوله: «ليس مهما ما هى السلع التى ستشتريها إيران من مصر أو ما هى السلع التى ستبيعها لها، المهم هو أنهما بلدان صديقان لديهما الرغبة العميقة فى المحافظة على علاقاتهما الأخوية القديمة».

ونرى أن هذا التصريح كان يُعبر بشكل غير مباشر، عن مدى اتفاق الجانبين فى تحديد احتياجات البلدين من السلع والسلع المقابلة، والاتفاق على الأمور الخاصة بذلك. كما كان يُعبر أيضا عن مدى الثقة والاطمئنان الذى شعر بهما الإيرانيون تجاه السوق المصرية، على اعتبار أنها ستصبح سوقا واعدة، ولأن تواجدهم بها بات شبه مؤكد. وكان من بين الدواعى التى زادت من اطمئنانهم، أن مصر كانت تمر بظروف اقتصادية معقدة، منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧، ومضاعفاتها، وأن اقتصادها كان مكرسا بكامله للمجهود الحربى. وهو ما كان يعنى فى حد ذاته أن مصر أصبحت فى حاجة ماسة إلى مساعدات اقتصادية بقدر احتياجها لشركاء لها فى التنمية الداخلية. بينما كانت السوق الإيرانية، فى المقابل، تتميز بوفرة واضحة فى الإنتاج، تمثل دافعا للحكومة الإيرانية لأن تبحث عن فتح أسواق جديدة أمامها.

ومع هذا، لم تحقق الزيارات التى قام بها الجانب الإيرانى إلى مصر أى تطور فعلى فى العلاقة الاقتصادية بين البلدين، خلال هذه المرحلة الاستطلاعية، نظرا للأسباب التى سبق أن أشرنا إليها.

حيث تشير الإحصاءات، سواء الصادرة عن البنك الأهلى أو عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، إلى ضآلة حجم التبادل التجارى بين البلدين خلال هذه المرحلة. إذ لم يزد - فيما بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧١، على ما قيمته ١٩٠,٠٠٠ جنيه سنويا، منها ما قيمته ٣,٣٣٠ منتجات بترولية إيرانية باستثناء عام ١٩٦٩، الذى زاد فيه هذا الحجم نسبيا؛ بسبب صفقة قمح استوردتها مصر من إيران خلاله.

أما حجم التعامل التجارى بين إيران ومصر فيما بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٤، فكان فى حكم المنعدم تقريبا، فلم تستورد مصر من إيران، مثلاً، عام ١٩٧٢، إلا غزل قطن سميك بما قيمته ٢٨٤ ألف جنيه، كما لم تستورد منها أى سلع أخرى خلال عام ١٩٧٣، بينما لم تقم، فى المقابل، بتصدير أى سلع إلى إيران، خلال الفترة نفسها. اللهم إلا صفقة قطن وغزل قطن، بما قيمتها ٩١ ألف جنيه عام ١٩٧١، إضافة إلى صفقة موالح بما قيمتها ١٨ ألف جنيه مصرى عام ١٩٧٣.

وعلى الرغم من هذا فإن عجلة التعاون الاقتصادى، بدأت فى الدوران بين البلدين بعد نصر أكتوبر مباشرة، وهى المرحلة الثانية، والتى استمرت بدورها حتى عام ١٩٧٨.

وتعد المرحلة الثانية فى العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر، هى مرحلة التعاون الفعلى؛ وذلك نظرا لتوفر العوامل المساعدة على تفعيل أوجه هذا التعاون بل والمؤهلة لنموه أيضا، خاصة فى الجانب المصرى. حيث إن القاهرة كانت قد أخذت تتبنى سياسة اقتصادية جديدة تعتمد سياسة «الأبواب المفتوحة»، لتُحدث نوعا من الملاءمة مع التطورات السياسية والعسكرية التى طرأت على البلاد بعد نصر أكتوبر. و بالتالى فإنه كان مهما للمسئولين المصريين، فى ضوء هذا الانفتاح النسبى، العمل على إيجاد وحدة بين توظيف رأس المال الأجنبى وإمكانات مصر، بما يوظف المساعدات الخارجية توظيفا أمثل. على أن تستعين مصر بإيران من أجل تخطيط برامجها فى مجال توسيع الإنتاج وتحسين التجارة الخارجية.

وفى إطار جهودها لإنشاء صندوق عربى ـ دولى، تساهم فيه أمريكا وألمانيا واليابان لمساعدة مصر فى إعادة بناء هيكلها الاقتصادى، على غرار مشروع مارشال فى أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مصر تعول كثيرا على اجتذاب رءوس الأموال الإيرانية إلى السوق المصرية. خاصة بعدما وقفت على امكانات إيران الاقتصادية خلال اشتراكها السنوى فى معرض القاهرة الدولى، منذ عام ١٩٧١. لاسيما أن إيران أصبحت منذ عام ١٩٧٤، تتمتع بوجود فائض فى رءوس الأموال التى يمكن استثمارها فى مشروعات رأسمالية، فضلا عن تمتعها بإمكانات كبيرة لتحقيق تبادل تجارى مستقر معها.

وفى بداية هذه المرحلة، وصل وفد إيرانى آخر من غرفة التجارة والصناعة والتعدين إلى مصر فى ٢٢ مارس عام ١٩٧٤، برئاسة «مهدى مؤتمن» عضو مجلس إدارة الغرفة والمدير التنفيذى للشركة الإيرانية لصناعة السيارات، وكان محافظ بنك «ملى إيران» أحد أعضاء الوفد الستة. ورغم أن طبيعة زيارة هذا الوفد لم تختلف كثيرا عن طبيعة زيارة الوفد السابق مجيئه إلى مصر عام ١٩٧٢، إلا أنها كانت تمثل البداية العملية لما تم إحرازه فيما بعد على المستوى الاقتصادى والتجارى بين إيران ومصر. وذلك نظرا لعدد من الاعتبارات، نذكر منها:

أولاً: أن زيارة هذا الوفد جاءت فى إطار التحضير لأول زيارة يقوم بها وزير مالية واقتصاد فى إيران لمصر، تلك الزيارة التى قام بها إلى القاهرة «هوشنگ أنصارى» فى يوم ١٢ إبريل ١٩٧٤.

ثانيا: أن كلا الجانبين، الإيرانى والمصرى، قدم مطالبه إلى الجانب الآخر بصورة محددة، خاصة أن ارتفاع الأسعار العالمية للبترول ووجود فائض فى رءوس الأموال الإيرانية، وكذلك إصدار مصر مجموعة من القوانين الاقتصادية التى تشجع اجتذاب رءوس الأموال الأجنبية، كان قد وفر جوا ملائما للتفاهم بين الجانبين لتحقيق المصالح المتبادلة، ولمعاونة مصر لإنجاح محاولة التحول إلى الاقتصاد الحر.

ولعل من يتتبع تفاصيل زيارة الوفود الإيرانية لمصر سيجد أن جميع المباحثات التى دارت بين الجانبين وفرت لهما مساحة مهمة من الفهم المتبادل والتفاهم المشترك حول العديد من جوانب التعاون الاقتصادى بينهما، وبالقدر نفسه، أبرزت مدى نجاح كل منهما فى تحديد أهدافه وترتيب أولوياته. وفيما يخص الجانب الإيرانى، نرى أنه حدد أهدافه المرحلية فيما يلى تقريبا :

١ - الوقوف على طبيعة التطورات الاقتصادية فى مصر بعد تبنيها سياسة الانفتاح.

٢ - التعرف على النشاطات الاقتصادية ومعدلات النمو فى قطاعى الصناعة والزراعة، وكذلك الوقوف على الخطط التى تنوى الحكومة المصرية تنفيذها فى هذين القطاعين.

٣ - التحقق من مدى إمكانية تملك الأجانب للمشروعات فى ظل القوانين الاقتصادية التى أصدرتها مصر حديثا.

٤ - استطلاع أهداف مصر من إقامة المناطق الحرة ووضعها وشكلها القانونى وأى صناعات تنوى مصر إقامتها بها ونسبة مساهمة رأس المال الأجنبى بها.

٥ - تبادل القوانين المتعلقة بالاستيراد والتصدير بين البلدين.

كذلك كان الأمر بالنسبة للجانب المصرى الذى حدد أهدافه خلال هذه المرحلة فى النقاط التالية :

١ - العمل على جذب الاستثمارات الإيرانية، سواء فى مشروعات القطاعين العام أو الخاص أو فى المناطق الحرة.

٢ - العمل على زيادة حجم التعاون التجارى وفتح السوق الإيرانية أمام السلع الزراعية المصرية المهمة مثل : القطن والغزل والموالح والخضراوات والفواكه.

٣ - تشجيع الجانب الإيرانى على إقامة بنوك مشتركة بين البلدين، على غرار ما تم مع الولايات المتحدة وألمانيا الغربية حينئذ.

٤ - إبرام اتفاقيات ثنائية مع إيران لضمان الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.

٥ ـ الحصول على مساعدات إيرانية للمساعدة فى إعادة بناء الاقتصاد المصرى، فى إطار ما كان يطلق عليه «الكونسرتيوم الدولى» لمساعدة مصر على غرار مشروع مارشال.

وفيما يخص الهدف الأخير، كانت إيران تفضل التعاون مع مصر فى هذا المجال فى الإطار الثنائى، على النحو الذى تم بالفعل طيلة هذه المرحلة. وقد صرح الشاه فى حديث له مع صحيفة الأهرام بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٧٦، بأن أوجه التعاون الاقتصادى بين القاهرة وطهران «تتم فى أغلب الأحيان على أسس ثنائية» وهذا ما كان يفضله الجانب الإيرانى عموما، ومع هذا وعد الشاه بقوله إننا «سندرس إذا كان من المناسب أيضا اشتراكنا فى الكونسرتيوم المقترح لتنمية مصر»، ثم استطرد قائلاً: «على أية حال فنحن سنعمل كل ما فى وسعنا لمساعدة مصر فى مواجهة مشاكلها الاقتصادية الحالية، التى سببتها ظروف الحرب».

وعلى كل، فإن أوجه التعاون الاقتصادى بين إيران ومصر، قد بدأت مؤشراته العملية، صبيحة الزيارتين التاريخيتين التي قام بهما كل من هوشنگ أنصارى وزير الاقتصاد والمالية الإيرانى إلى مصر، والدكتور عبد العزيز حجازى، إلى إيران، خلال عام ١٩٧٤، ولعل أهمية هاتين الزيارتين تنبع فى الحقيقة، من أنهما وضعا أطرا محددة لما تم تنفيذه خلال الأعوام القليلة التالية وحتى عام ١٩٧٨، تحديدا.

وقد وصل هوشنگ أنصارى إلى القاهرة، تلبية لدعوة من الدكتور عبد العزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية والتجارة الخارجية. وقد التقى خلال زيارته بالرئيس السادات وكذلك بالسيد محمود فوزى نائب رئيس الجمهورية وبالدكتور محمد عبد القادر حاتم وبعدد من الوزراء وكبار رجال الدولة.

وكانت محصلة المباحثات المكثفة التى أجراها الوزير الإيرانى والدكتور حجازى، حول سبل تدعيم التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين، أن اتفق الجانبان على عدد من النقاط الأساسية، التى أصبحت بدورها ركيزة لجوانب هذا

التعاون خلال هذه المرحلة. وهى التى ورد ذكرها فى البيان المشترك الصادر فى ختام زيارة الدكتور أنصارى للقاهرة يوم ١٦ إبريل. و لعل أهم هذه النقاط :

١ ـ الاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة فى المجالات التى سيكون تنفيذها اقتصاديا، مع اعتبار توفر المواد الخام وكافة عوامل الإنتاج الأخرى فى مصر. ومن بين هذه المجالات : التعاون فى إنتاج السلع الوسيطة والبتروكيماوية والسماد الكيماوى والنسيج؛ بغرض تأمين احتياجات السوق الإيرانية والمصرية وتصدير الفائض. وبهذا الخصوص اتفق الجانبان على توقيع اتفاق لضمان التمويل والاستثمار بين البلدين.

٢ ـ العمل على توفير العوامل المشجعة لشركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص لدى البلدين للتعاون فى مجال الاستفادة الكاملة من الطاقات الصناعية المعطلة فى مصر.

٣ ـ الاتفاق على تشجيع المؤسسات التجارية، سواء الخاصة أو الحكومية، على عقد اتفاقيات تجارية، خاصة فيما بينها. فضلا عن تشجيع تبادل الزيارات بين المسئولين والخبراء على مختلف مستوياتهم، والاستمرار فى المشاركة فى المعارض التى تقام لدى البلدين.

٤ ـ الاتفاق على توقيع اتفاق تجارى طويل المدى؛ يستهدف زيادة التبادل التجارى بين البلدين، تكون الحكومة الإيرانية مستعدة ـ فى إطار تأمين الاعتمادات الميسرة للموردين ـ لتوفير احتياجات مصر من السلع الاستهلاكية وكافة المنتجات الإيرانية الأخرى.

٥ ـ تشكيل لجنة وزارية مشتركة لمتابعة تنفيذ ما اتفق عليه الجانبان فى مجال التعاون الاقتصادى والتجارى. على أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها السنوية بالتناوب فى كل من طهران والقاهرة.

٦ ـ العمل على عقد اتفاق سياحى؛ بغرض تشجيع تدفق السياحة فى اتجاه البلدين.

وقد ترجم ما جاء فى هذا البيان عمليا، بعد حوالى شهر تقريبا. أى خلال الزيارة المهمة التى قام بها الدكتور عبد العزيز حجازى لإيران يوم ٢٠ مايو، على رأس وفد اقتصادى تجارى كبير، فى زيارة استغرقت خمسة أيام. وتنبع أهمية هذه الزيارة أيضا من كون أن الدكتور حجازى كان أعلى مسئول مصرى يزور إيران بعد حرب أكتوبر، فضلا عن أنها كانت تحظى، فى الحقيقة، برعاية زعيمى البلدين على السواء.

حيث كان الرئيس السادات قد كلف الدكتور حجازى بعدد من المهام الرئيسية خلال زيارته تلك:

- نقل دعوة الرئيس السادات الرسمية لإمبراطور إيران لزيارة القاهرة.
- إعطاء مصر لإيران الأولوية الأولى فى المنطقة الحرة ببورسعيد.
- دعم العلاقات الاقتصادية والتعاون الوثيق فى المجالات التى تحددت فى ضوء زيارة هوشنگ أنصارى وزير الاقتصاد والمالية الإيرانى.
- ألا تكون علاقات مصر وإيران محصورة فى النواحى التجارية والاقتصادية، إنما يتعين أن تمتد إلى آفاق أخرى أكثر اتساعا لتشمل المجال الثقافى أيضا.

كذلك وفى إطار رعاية شاه إيران لهذه الزيارة، استقبل الدكتور حجازى خلال اليوم الأول من بدء الزيارة، و استغرق اللقاء بينهما ساعة ونصف ساعة. وكان الشاه قد وصف زيارة حجازى، فى وقت سابق، بأنها «تعتبر خطوة مهمة جدّا فى سبيل دعم العلاقات بين مصر وإيران من جانب، ومع إيران والدول العربية والإفريقية من جانب آخر، لاسيما فى مجال المشروعات المشتركة». ثم أعرب الشاه أيضا، خلال اجتماعه بالدكتور حجازى عن أمله فى إنهاء محادثات فك الاشتباك الثانى بين القوات المصرية والإسرائيلية بنجاح كخطوة مهمة صوب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

ولقد اتضح للوفد المصرى، بعد المقابلة الطويلة لشاه إيران مع الدكتور حجازى، والتى تمت بعد أربع ساعات فقط من وصوله إلى طهران، أن الإشارة الخضراء قد

أعطيت لأن تتجه المفاوضات بين البلدين فى اتجاهين رئيسيين، خاصة بعد كل ما جاء على لسان الشاه من تقدير وإعجاب بسياسة الرئيس السادات:

الاتجاه الأول: الاهتمام المتزايد من الجانب الإيرانى بالمساهمة فى تعمير منطقة القناة.

الاتجاه الثانى: استعداد إيران للمساهمة فى مشروعات التنمية التى تتفق وأولويات خطة التنمية فى مصر.

وهكذا، أخذ التعاون بين إيران ومصر، فى ظل اهتمام ورعاية الرئيس السادات والشاه، يدخل حيز التنفيذ، ليس على مستوى التعاون الاقتصادى والتجارى وحسب، بل على المستوى السياحى والثقافى، لتمثل فى إجمالها وجوها متنوعة لأضخم تعاون قام بين البلدين منذ قيام العلاقات السياسية الكاملة بينهما عام ١٩٣٩ وسوف نعرض على النحو التالى، لأوجه وجوانب هذا التعاون كل على حدة:

أولاً: أوجه التعاون الاقتصادى والتجارى

فى ضوء الاهتمام الذى أبداه الجانبان بزيارة الدكتور عبد العزيز حجازى لإيران، عُقدت خلال هذه الزيارة عدة اجتماعات وزارية مشتركة، انتهت بالتوقيع على أول بروتوكول للتعاون الاقتصادى بين مصر وإيران، تضمن أضخم اتفاق اقتصادى فى تاريخ البلدين، حتى وصفه وزير الاقتصاد والمالية الإيرانى هوشنگ أنصارى بقوله: «إنه تعدى رغبة الجانبين فيما يجب أن تكون عليه العلاقات بينهما، بعد التجميد الطويل لهذه العلاقات فى مختلف المجالات وعلى المستويات كافة».

وتضمن البروتوكول المذكور عددا من النقاط البارزة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر وإيران؛ والتى عبرت - فى الحقيقة - عن مدى مراعاة أولويات خطة الحكومة المصرية بشأن إعادة بناء ما دمرته الحرب من ناحية، ومدى عزمها على

إقامة تعاون اقتصادى شامل وطموح، كان من الممكن، لو كتب له الاستمرار، أن يكون ركيزة لتعاون إقليمى أوسع وأضخم.

وتضمن هذا البروتوكول موافقة إيران على ثلاثة مشروعات، كانت مصر توليها اهتماما بالغا فى ذلك الوقت:

الأول: موافقة إيران على المساهمة فى إعادة إعمار بورسعيد، ولهذا الغرض اتفق الجانبان على إنشاء شركة استشارات هندسية مشتركة على أساس المناصفة. وفى هذا الصدد، وافقت الحكومة الإيرانية على تقديم قرض ميسر بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار على أساس الدراسات المقدمة لهذا المشروع.

الثانى: موافقة إيران المبدئية على المشاركة فى المشروع الدولى، الذى كانت ستنفذه الحكومة المصرية حينئذ لمد خط أنابيب لنقل البترول من السويس إلى بورسعيد، ثم منها إلى الموانى الأوربية.

الثالث: موافقة إيران على المشاركة فى مشروع توسيع قناة السويس. وقد اتفق الجانبان على أن مشاركة إيران فى هذه المشروعات، جاء فى ضوء موافقتها إيران على إنشاء منفذ تجارى وصناعى لها على البحر المتوسط.

وكانت الحكومة المصرية قد أعدت مشروعين للإعمار، كانا يُعتبران ضمن أولوياتها لاستقطاب تدفق الاستثمارات الإيرانية، هما: «برنامج التعمير والتنمية» وبرنامج «مشروع بورسعيد الشامل». ولهذا الغرض أنشأ الجانبان الإيرانى والمصرى، شركتين مشتركتين خلال عام ١٩٧٥، الشركة الأولى هى «الشركة الإيرانية المصرية للاستشارات الهندسية» برأسمال قدره ١٠٠ ألف جنيه مصرى، على أساس المناصفة. وقد أسندت لهذه الشركة كافة الأعمال الفنية وكذلك إعداد التصميمات الخاصة بإقامة مصانع الغزل والنسيج المشتركة. أما الشركة الثانية فهى «الشركة المصرية الإيرانية للمقاولات» لتنفيذ الأعمال الإنشائية المستهدفة فى برنامجى التنمية المذكورين.

ويجدر بالذكر، أن تأسيس هاتين الشركتين كان يأتى فى إطار استخدام القرض

الإيرانى الذى تضمنه البروتوكول الموقع بين البلدين، وهو ٢٥٠ مليون دولار، لتعمير بورسعيد طبقا للأعمال التى كان يعلن عنها تباعا، مثل: المدارس والمستشفيات والبنية الأساسية والطرق واستصلاح الأراضى والإسكان والتعمير والأنفاق.

أما فيما يخص مساهمة إيران فى إنشاء خط الأنابيب الثاني فى مصر: السويس - بورسعيد وفى تطهير قناة السويس وتطويرها، فيمكن القول إن دعوة مصر إيران للمساهمة فى إنشاء هذا الخط، كان الغرض منها سياسيا أيضا، على اعتبار أن هذه المساهمة كانت ستُعد مظهرا سياسيا للتعاون بين إيران ومصر فى ذلك الوقت. ورغم أن المسئولين الإيرانيين كانوا قد صرحوا فى أكثر من مناسبة عن استعداد إيران نقل بترولها عبر الخط الأول «سوميد» إلا أن تصريحاتهم لم تتطرق مباشرة إلى المشاركة فى إنشاء هذين الخطين، وكان ذلك يتسق والسياسة البترولية التى ظلت إيران تنتهجها طيلة عهد الشاه، فيما يخص التعاون الإيرانى - الإسرائيلى فى مجال البترول.

بيد أنه من الضرورى أن نشير هنا إلى أن سياسة إيران البترولية تجاه إسرائيل، أصبحت ذات طابع خاص فى ضوء العلاقة المتميزة التى نشأت بين القاهرة وطهران بعد نصر أكتوبر، من حيث إنها وسيلة مهمة لمساندة الدور الذى كانت تلعبه إيران فى عملية السلام المصرية الإسرائيلية. وقد ارتكزت هذه السياسة على محورين أساسيين: الأول تقديم الدعم المالى والاقتصادى لمصر لمساعدة الرئيس السادات فى إنجاح عملية التحول الاقتصادى التى كان يقودها فى مصر. والثانى مواصلة تقديم الدعم البترولى لإسرائيل، بوصف ذلك يمثل ورقة ضغط يحتفظ بها الشاه، ليحفظ لبلاده دورا ما فى سياسة إسرائيل.

وبعبارة أخرى، نقول وبإنصاف إنه على الرغم من رفض إيران، مثلاً، استخدام البترول سلاحا سياسيا خلال حرب أكتوبر، وعدم مشاركتها فى الحظر البترولى الذى فرضه العرب على الغرب والولايات المتحدة حينئذ، إلا أن السياسة

البترولية الإيرانية لعبت أيضا دورا له أهميته فى أزمة الشرق الأوسط، وذلك فى مناسبتين:

الأولى: عندما قرر الشاه مد مصر بالمعونة الاقتصادية اللازمة لإعادة فتح قناة السويس ولتعمير مدن منطقة القناة.

الثانية: عندما أبدى الشاه استعداده لضمان إمداد إسرائيل بالبترول البديل، عندما تستعيد مصر حقول أبو رديس فى سيناء أثناء مفاوضات فك الاشتباك الثانى عام ١٩٧٥.

أما فيما يتعلق بالمساهمة الإيرانية فى إعادة فتح القناة، فعلى الرغم من أنها لم تتواز حجما مع المساهمات الكبيرة التى قدمتها اليابان وبريطانيا مثلاً، فى هذا الشأن، إلا أنها كانت ـ على ما يبدو ـ تدخل ضمن عملية المظهر السياسى الذى كان يقصده المسئولون المصريون لأغراض تتعلق بالمناورة مع إسرائيل ومحاولة لعب دور فى العلاقة بين طهران وتل أبيب، فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية الأخرى مع إيران نفسها.

وفى هذا السياق، نشير هنا إلى مدى حرص الرئيس السادات على دعوة الأمير رضا بهلوى ولى العهد الإيرانى لحضور حفل إعادة الملاحة فى قناة السويس يوم ٥ يونيو ١٩٧٥، ومدى ما لقيه من التكريم الذى أعطى انطباعًا لمشاهدى الحدث فى إيران بأن الأمير رضا بهلوى هو الذى دشن، فى الواقع، إعادة فتح القناة للملاحة البحرية، الأمر الذى كان بمثابة دفعة قوية للعلاقات بين البلدين.

والحق أن التعاون الاقتصادى بين إيران ومصر، لم يقتصر على مساهمة إيران فى مشروعات بناء المنطقة الحرة ببورسعيد أو إعادة فتح قناة السويس، حيث إن البروتوكول، وكذا مجموعة الاتفاقيات الأخرى، التى وقعها الدكتور عبد العزيز حجازى مع الجانب الإيرانى فى طهران، قد منحت أوجه التعاون بين البلدين آفاقا ومجالات أوسع وأكبر، لتشمل أيضا تعاونا فى مجال الصناعة والتجارة والبنوك والسياحة والطيران وغيرها، وهى التى سنتناولها على النحو التالى:

(١) التعاون فى مجال التصنيع المشترك

كان الجانبان الإيرانى والمصرى، قد وافقا ضمن البروتوكول الموقع بينهما فى طهران، على الدخول فى إقامة مشروعات مشتركة فى مصر، فى المجالات ذات الأهمية المتبادلة، مثل المشروعات الصناعية على اختلاف أنواعها، إما بمفردهما أو بمشاركة دول عربية أخرى. وفى هذا الخصوص، وافق الطرفان على إقامة أربعة مصانع فى مصر هى:

١ ـ مصنع لإنتاج الآمونيا بطاقة ٣٠٠ ألف طن/ سنة، باستخدام الغاز الطبيعى المصرى.

٢ ـ مصنع لإنتاج سماد الفوسفات بطاقة ١٠٠ طن/ يوم، باستخدام الكبريت الإيرانى والفوسفات المصرى.

٣ ـ مصنع لإنتاج البتروكيماويات، بطاقة ٨٠ ألف طن/ سنة.

٤ ـ مصنع لإنتاج الغزل، بطاقة ١٠٠ ألف مغزل.

وفضلا عن ذلك، وافق الجانبان أيضا على إنجاز برنامج الحكومة المصرية للاستفادة من الطاقات المعطلة فى مختلف الصناعات فى مصر، مثل: صناعة الورق والإطارات وغزل القطن وغيرها. كما أبدت إيران استعدادها لتقديم قروض فى حدود ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ هذا البرنامج.

غير أننا لاحظنا أن أيّا من المشروعات الأربعة المتفق عليها، لم يتم تنفيذه، باستثناء مشروع مصنع الغزل والنسيج. وذلك نظرا للتطورات الداخلية المتصاعدة، التى كانت إيران قد بدأت تشهدها منذ عام ١٩٧٨، وانتهت بقيام الثورة فى العام التالى. ومن ثم يمكننا القول إن مشروع الغزل والنسيج هو المشروع الوحيد الذى تم إنجازه بالفعل فى مجال التعاون الصناعى بين إيران ومصر.

وبخصوص هذا المصنع، كان وزير الاقتصاد المصرى محمد زكى شافعى، قد أصدر القرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٥، بالترخيص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم شركة مصر ـ إيران للغزل والنسيج «ميراتكس» برأسمال يعادل ١٣ مليونا

و ٢٦٠ ألف جنيه مصرى بين شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج وشركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار، وبين حكومة إيران وتمثلها المؤسسة الإيرانية لتنمية وتحديث الصناعة. وذلك على أساس المناصفة بين الجانبين. وعلى أن تكون مدة هذه الشركة خمسين عاما، بغرض إنتاج وتسويق منتجات صناعة الغزل والنسيج باستخدام القطن المصرى والإيرانى معا.

ومن جانبها، قدمت الحكومة الإيرانية قرضا بمبلغ ٢٤ مليون دولار لاستخدامه فى شراء المعدات والآلات اللازمة للمصنع من الخارج، إضافة إلى قرض آخر بمبلغ ٥ , ٤ مليون دولار لشراء آلات ينتجها مصنع تبريز للماكينات، على أن تعفى من الرسوم الجمركية لدى دخولها مصر. وقد بدأ المصنع إنتاجه بالفعل عام ١٩٧٩.

(٢) التعاون التجارى

اتفق الجانبان، ضمن ما اتفقا عليه فى البروتوكول المنعقد بينهما، على أن تقوم مصر باستيراد الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة فى خطط الحكومة المصرية لإعادة بناء ما دمرته الحرب. وأن تقوم باستيراد الأتوبيسات والسلع الاستهلاكية الأخرى من إيران، على أن تفتح إيران اعتماداً للموردين المصريين بمبلغ ١٠٩ ملايين دولار، كما تم الاتفاق أيضا على توسيع قاعدة التبادل السلعى والتعاون فى مجال المعارض وتقديم تسهيلات تجارية أخرى.

وكانت صفقة توريد ١٠٠٠ أتوبيس إيرانى إلى مصر، هى الأشهر، من حيث إنها كانت إحدى الصفقات الأضخم بين البلدين من ناحية، فضلا عن أنها كانت واحدة من المسائل التى أثارت فى ذلك الوقت جدلا كبيرا داخل مصر، انتقلت إصداؤه إلى داخل مجلس الشعب من ناحية أخرى. حتى أنه تم تشكيل لجنة برلمانية لتقصى الحقائق، رفعت بدورها تقريرا أكدت فيه سلامة الصفقة من الإجراءات والتعاقد والأسعار. وذكرت أن الصفقة تتضمن مميزات لم يسبق الحصول عليها فى أى صفقة أخرى منها: خفض سعر الفائدة إلى ٥٪، بينما السعر العالمى ١٤٪، وإعطاء نسبة سماح قبل بدء سداد السعر. وذكر تقرير

اللجنة أيضًا أن الصفقة لم تطرح فى مناقصة عالمية، وتمت فى إطار اتفاقية التعاون الاقتصادى مع إيران؛ لأنها جاءت فى وقت كانت الحاجة تدعو إلى سرعة إنقاذ مرفق النقل العام من الانهيار.

وحرى بنا، أن نشير إلى أن ثمة ملاحظات عامة، يمكن رصدها هنا، فى ضوء حركة التجارة التى تمت بين البلدين، منذ عام ١٩٧٤ وحتى أواخر عام ١٩٧٧:

- أن الميزان التجارى بين إيران ومصر، منذ استئناف العلاقات السياسية بينهما، عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٧، كان فى غير صالح مصر. ولم يُحرز أى تقدم لصالح مصر فى المجال التجارى مع إيران منذ عام ١٩٥٠، إذ كان الميزان التجارى دائما فى صالح إيران.
- وبالتالى، شهد ميزان المدفوعات، فيما بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٧، عجزا لغير صالح مصر؛ نظرا للظروف الاقتصادية المتردية التى كانت تمر بها فى ذلك الوقت.
- تميزت هذه المرحلة بضعف نسبة الصادرات المصرية إلى السوق الإيرانية؛ لاعتبارات ترجع إلى الجودة والسعر، مقارنة بمثيلاتها العالمية. فضلا عن عدم وجود فائض تصديرى إلا فى بعض المنتجات مثل: الفول السودانى والموالح والأقمشة والكتب والأقلام والغزل. وكذلك بعد المسافة بين السوقين. ولا أدل على ذلك أن مبلغ ١٤٨ ألف جنيه كان هو أقصى ما تم تصديره من منتجات مصرية لإيران عام ١٩٧٥، بينما لم يتجاوز خلال العام السابق عليه مبلغ الألف جنيه.

(٣) التعاون المصرفى

كان بنك مصر إيران للتنمية هو ثمرة هذا التعاون بين البلدين، الذى تم فى ضوء البروتوكول المنعقد بينهما، حيث تم خلال العام نفسه (١٩٧٤) التوقيع على اتفاقية إنشاء هذا البنك فى القاهرة. ومن ثم، صدر قرار جمهورى بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٧٥

بالترخيص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم بنك مصر إيران للتنمية، فى نطاق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وبرأسمال قدره ٢٠ مليون دولار، مُقسم إلى ٢٠٠ سهم، قيمة الواحد مائة ألف دولار. وقد تم تغطية الاكتتاب بالكامل بواقع ٥٠ سهما لكل من: بنك ملى إيران وبنك إيران للتنمية الصناعية والتعدين وبنك الإسكندرية وشركة مصر للتأمين. ومدة البنك ٥٠ عاما قابلة للتجديد ومقره القاهرة.

وقد اتفق الجانبان المصرى والإيرانى على أن يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك وكذلك نائب مديره عن طريق الجانب الإيرانى، بينما يديره مدير مصرى. وتلخصت أغراض البنك حينئذ فى: بحث وتمويل وتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية فى قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة والنقل والبناء والخدمات السياحية. وذلك على أسس اقتصادية وتجارية، بما يحقق صالح اقتصاد البلدين.

وعلى هذا، باشر بنك مصر إيران نشاطه بالقاهرة، حيث شارك فى تأسيس وتمويل بعض الشركات فى مصر فى ذلك الوقت، لعل أشهرها شركة الشروق للطباعة الحديثة وشركة مصر إيران لتكييف الهواء وشركة مصر إيران فرنسا للفنادق.. إلخ.

ثانيا: أوجه التعاون الاقتصادى الأخرى

فى إطار ما تم الاتفاق عليه، ضمن البروتوكول المذكور، بشأن التعاون السياحى والإعداد لتسيير خط طيران منتظم بين البلدين. وقّع البلدان اتفاقية للتعاون السياحى فى ٧ يونيو ١٩٧٥، تضمنت الاتفاق على اتخاذ كل ما هو ضرورى من إجراءات لتطوير وتنشيط حركة السياحة والسفر بين البلدين، على أن تسرى هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات، اعتبارا من تاريخ التصديق على وثائقها. ومن ثم صدر قرار جمهورى رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٥ نوفمبر بالموافقة عليها.

وبالتالى شهدت الفترة التالية وحتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، تدفقًا سياحيا إيرانيا باتجاه مصر ، خاصة بعد زيارة الشهبانو لمصر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، التى قامت خلالها بزيارة المعالم الأثرية المصرية ، أخذت بعدها تتغنى بحضارة مصر وثقافتها وعطائها العلمى ، ومن ثم بدأت أفواج السائحين تتقاطر على مصر .

كما شهد عام ١٩٧٦ ، أيضا توقيع اتفاقين جويين بين البلدين ، الأول هو الذى تم بموجبه تسيير شركة الطيران الإيرانية رحلتين لها أسبوعيا إلى القاهرة مرورا بالكويت ، اعتباراً من ٢٥ يناير ١٩٧٦ ، بعد أن أنشأت لها مكتبا بالقاهرة . أما الاتفاق الثانى ، فقد وقعه الجانبان فى مطلع شهر أكتوبر من العام نفسه ، بهدف فتح خطوط جوية مباشرة بين القاهرة وطهران ، و كان من المخطط مد الرحلات لتصل إلى أوربا وأمريكا .

وفيما له صلة أيضا بالأنشطة المتعلقة بالاستثمار السياحى والفندقى ، تأسست الشركة المصرية المساهمة «مصر إيران فرنسا للفنادق» - التى سبق الإشارة إليها - برأسمال مشتركة ، ساهم فيها كل من بنك مصر إيران وشركة مصر للتأمين وشركة جاك توريل الدولية والمصرف الدولى والبنك العربى الإفريقى .

وهكذا ، وتأسيسا على ما سبق ذكره ، يمكن القول إن مجموع الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة ، التى وقعها الدكتور حجازى فى إيران تعتبر هى الأضخم فى تاريخ العلاقات بين إيران ومصر على الإطلاق ، والتى حققت من خلالها الحكومة المصرية ما كانت تستهدفه من اجتذاب لفوائض رءوس الأموال الإيرانية ، فى ظل محاولاتها لتجاوز الظروف الاقتصادية السيئة التى كانت تعانيها مصر بعد حرب أكتوبر حيث سمحت هذه الاتفاقيات فى محصلتها ، بانسياب رأس المال الإيرانى إلى مصر ، منذ توقيعها وحتى يناير من عام ١٩٧٥ ، حتى أصبح من حيث الترتيب ثالث استثمار خارجى فيها بمبلغ مقداره ٦٨٠ مليون دولار ، بعد السعودية ١١٣٦ مليون دولار والكويت ٨٤٨ مليون دولار .

وبالقدر نفسه، حققت الاتفاقيات نفسها ما كانت تستهدفه الحكومة الإيرانية من ضمان لتواجد منتجاتها وسلعها الوطنية بقوة فى السوق المصرية، فى إطار سياسة اقتصادية شاملة أخذت تنتهجها بعد الزيادات السريعة فى أسعار البترول. ولعل ما كان يدعم هذا التعاون الإيرانى مع مصر هو موقف الشاه نفسه، إذ كان يرى أنه «ينبغى اعتبار مصر كإيران تماما، وأن مصر وإيران ستصبحان أكثر البلدان قربا أحدهما من الآخر».

ومن ناحية أخرى ضمن البروتوكول لإيران أن تجد لنفسها، لأول مرة، طريقا حرا فى البحر المتوسط، يتسنى لها بموجبه تبادل السلع والبضائع التجارية والصناعية مع الدول الأوربية والإفريقية والعربية.

وكانت فكرة إيجاد منفذ أو طريق بحرى لإيران، قد طرحها المسئولون المصريون ضمن مشروع تعمير بورسعيد من خلال المساعدات الإيرانية لتحويلها إلى ميناء صناعى وتجارى مهم شرقى البحر الأبيض المتوسط، مقابل حصول إيران على مرافق تخزين السلع فى الميناء، وعلى حصص كبيرة ومباشرة من مختلف الوحدات الصناعية. وكان الأسطول الإيرانى سيشغل مرسى فى ميناء بورسعيد.

بل إن الفكرة نفسها عمد الرئيس السادات إلى طرحها فى أكثر من تصريح له، من ذلك ما صرح به قبيل زيارته لإيران عام ١٩٧٦، بقوله: «هناك الكثير من الأعمال.. أعمال مشتركة بين الإيرانيين والمصريين فى بورسعيد والتى أرجو أن تسهم بنصيبها فى إقامة الرفاهية هنا فى مصر وأن تتيح فى الوقت نفسه لإخواننا فى إيران ميناء على البحر المتوسط... ولن تكون لهم موانى فى الخليج فحسب، بل سيكون لهم أيضا منفذ على البحر المتوسط». ولكن هذا المشروع انضم إلى المشروعات الثنائية الطموحة الأخرى التى لم تتح لها فرصة التنفيذ؛ فى ظل التطورات الداخلية الإيرانية

والحق، أنه منذ زيارة الدكتور عبد العزيز حجازى لإيران فى مايو ١٩٧٤، وما حققته من إنجاز، وحتى زيارة السيد ممدوح سالم الذى كان آخر رئيس وزراء

مصرى يقوم بزيارة لطهران فى القرن العشرين فى مارس ١٩٧٧، بعد أحداث ١٨، ١٩ يناير فى القاهرة كانت جميع الزيارات الأخرى المتبادلة على المستويات الاقتصادية كافة، تأتى فى إطار التوقيع على الاتفاقيات التنفيذية لما تم الاتفاق عليه أثناء زيارة حجازى لطهران، وفى إطار متابعة عمليات التنفيذ.

حتى أن البروتوكول الثانى، الذى وقعه الجانبان أثناء اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة فى الإسكندرية فى يوليو ١٩٧٦، لم يخرج عن كونه متابعة للاتفاقيات السابقة والبروتوكول الأول. باستثناء توقيع اتفاق لتأسيس شركة ملاحة مشتركة برأسمال مليون دولار، وكذلك اتفاق الطيران المباشر بين القاهرة وطهران ـ الذى سبق الإشارة إليه ـ فضلا عن تشكيل لجنة فرعية للكهرباء والطاقة وأخرى للسياحة والتمهيد لإنشاء غرفة تجارية مشتركة لتنشيط التبادل التجارى بين البلدين.

وتفصيلا، وقّع الجانبان عقد تأسيس شركة الملاحة المشتركة فى طهران بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٧٥، برأسمال صغير، موزع بنسبة ٥١٪ لشركة «آريا» للملاحة الوطنية الإيرانية و٤٩٪ للحكومة المصرية، على أن يكون مقرها طهران وأن يعمل بها موظفون مصريون وإيرانيون، وأن تبدأ الشركة نشاطها التجارى باستئجار السفن التجارية الكبيرة فى مراحلها الأولى، حتى تمتلك أسطولها الخاص فى مرحلة لاحقة.

ويجدر بالذكر، أن هذه الشركة تعرضت لمشاكل أدت إلى تجميد نشاطها بعد عام واحد من تأسيسها؛ نظرا لاعتماد البلدين فى الأساس على أساطيل النقل الأجنبية لاستيراد احتياجاتهما الضخمة المتزايدة. حتى تغلب الجانبان على هذه المشاكل بالاتفاق على زيادة رأسمال الشركة إلى ثلاثة ملايين دولار. ولاتزال شركة الملاحة المشتركة قائمة حتى كتابة هذه السطور شاهدة على التعاون بين البلدين.

ومن ناحية أخرى، فقد شمل التعاون بين إيران ومصر مجال الطاقة أيضا، وقد تبادل مسئولو الكهرباء والطاقة فى البلدين خمس زيارات رسمية. حيث قام وزيرا

الكهرباء فى البلدين بزيارتين متبادلتين، الأولى كانت فى منتصف شهر يناير من عام ١٩٧٢، وهى التى قام بها وزير الكهرباء الإيرانى للقاهرة، أما الثانية فكانت زيارة نظيره المصرى لطهران فى منتصف يناير من عام ١٩٧٥، فضلا عن قيام رئيس مجلس إدارة شركة البترول الإيرانية بزيارتين للقاهرة، الأولى فى مايو ١٩٧١، والثانية فى مارس ١٩٧٥، بينما قام وزير البترول المصرى بزيارة لطهران فى ديسمبر من العام نفسه، وقد أسفرت هذه الزيارات عن عدد من أوجه التعاون فى مجال البترول والكهرباء بين البلدين.

حيث قدمت إيران خصما خاصا على صفقة بترول (٦٠٠ ألف طن) اشترتها مصر عام ١٩٧٥، بعد أن أصدر الشاه تعليماته لشركة البترول الإيرانية بأن تمنح مصر ٤٠٠ ألف طن بسعر خاص بلغ ٤٧ مليون دولار، تسدد بدون فوائد بعد عامين من التسليم - مددتها الحكومة الإيرانية عاما آخر خلال زيارة منوچهر إقبال رئيس مجلس إدارة شركة البترول الوطنية الثانية للقاهرة وقد منحه الرئيس السادات وشاح النيل الأكبر تقديرا لخدماته.

كما وقع البلدان عقدا فى يناير ١٩٧٨، تقوم بمقتضاه شركة المحولات والمنتجات الكهربائية المصرية بتوريد خمسمائة محول كبير من منتجاتها لتوزيع الطاقة والإنارة فى محافظة خوزستان، بمبلغ مليون دولار.

وأخيرا يبقى أن نذكر واحدا من أهم الجوانب التى كانت تعبر أيضا عن مدى نجاح إيران ومصر فى مجال التعاون الاقتصادى الشامل، وهو تقديم القروض الميسرة، التى كان الاقتصاد المصرى فى حاجة ماسة إليها، خاصة أنه لم يكن يتحمل القروض القصيرة الأجل حينئذ والتى كانت فوائدها تصل فى بعض الأحيان إلى ٢٠٪.

وقد حصلت مصر من الحكومة الإيرانية على قرضين، خلال عام ١٩٧٥، بإجمالى مبلغ ٣٢٠ مليون دولار بشروط خاصة وميسرة.

القرض الأول، كان بقيمة ١٢٠ مليون دولار، وهو القرض الذى عجل الشاه

بتسليمه، فور تلقيه رسالة من الرئيس السادات، حملها إليه السيد أشرف مروان يوم ٢١/ ٤/ ١٩٧٥، يشرح له فيها المتاعب المالية التى تتعرض لها بلاده، بسبب صعوبة تصريف محصول القطن المصرى، وهو ما كان يستوجب سرعة الحصول على هذا القرض للتخفيف من حدة الضغط الذى تتعرض له خزانة الدولة. ومن ثم تسلم أشرف مروان شيكا بقيمة هذا القرض، والذى اتفق على أنه مقدم بتسهيلات طويلة الأجل وبفائدة ٣٪ فقط، وبضمان كميات القطن المتبقية من محصول عام ١٩٧٥، التى لم يتم بيعها.

وقد بلغ حرص الشاه على مساعدة مصر فى هذه الأزمة، أنه عندما علم أثناء زيارة السيد ممدوح سالم لطهران، بعجز البنك المركزى المصرى حينئذ عن مواصلة تسديد باقى أقساط هذا القرض فى مواعيدها المحددة، بعد سداد القسط الأول وهو ٢٠ مليون دولار، أصدر أوامره لحكومته بأن تعيد جدولة المبلغ المتبقى على أقساط، اعتبارا من عام ١٩٨١.

أما القرض الثانى، فكان بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وهو القرض الذى حصلت عليه مصر بموجب اتفاق الدفع الذى وقّعه فى طهران أحمد أبو إسماعيل وزير المالية المصرى يوم ١٣ أكتوبر ١٩٧٥، بفائدة ٤٪ وكان من المفترض أن يسدد على ثمانية أقساط سنوية اعتبارا من أول يناير ١٩٨١م، وكان هذا القرض فى صورة مائة وخمسين مليون دولار من التسهيلات التى سبق الاتفاق عليها بالنسبة للطاقة العاطلة، أما الخمسون الباقية فقد قُدمت فى صورة تسهيلات تجارية لشراء سلع إيرانية.

وفى النهاية، فإننا نخلص من كل ما سبق ذكره فى هذا الفصل، أن العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر مرت بمرحلتين متتابعتين: الأولى: استطلاعية لبناء المعلومات وتحديد المتطلبات والاحتياجات المتبادلة. والثانية: كانت مرحلة التعاون الفعلى، وهى التى امتدت فيما بين أعوام ١٩٧٤ـ١٩٧٧، نفذ خلالها الجانبان أضخم علاقات تعاون اقتصادى فى تاريخ العلاقات بين البلدين، بعد أن تكاملت فيها رغبتهما فى تدعيم أوجه التعاون بينهما، وبعد أن توفرت، فى

الوقت نفسه، الظروف المواتية لمزيد من التعاون الشامل بين البلدين خاصة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ .

ويمكننا أن نؤكد أن أوجه التعاون الاقتصادى بين إيران ومصر خلال هذه المرحلة كان يعد نموذجا بارزا لهذا النوع من التعاون على المستوى الإقليمى، وأنه تميز بعدد من السمات، نذكر منها ما يلى :

أولا : تميز التعاون الاقتصادى بين إيران ومصر خلال هذه المرحلة بكثافة وتنوع الزيارات الرسمية المتبادلة، التى قام بها مسئولو الجانب الاقتصادى والتجارى، سواء على مستوى الوزراء ورؤساء الوزراء، أو على مستوى الوفود التجارية والاقتصادية رفيعة المستوى، والتى كانت فى حد ذاتها عامل دفع لتوسيع أوجه التعاون الاقتصادى بين البلدين .

ثانيا : تميز التعاون الاقتصادى بين البلدين أيضًا بتعدد وتنوع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والتى نظمت أوجه العلاقات الاقتصادية بينهما ووضعتها فى موضعها الأفضل . أهمها تلك التى وقّعها الدكتور عبد العزيز حجازى فى إيران عام ١٩٧٤ ، والتى نفذ بموجبها أضخم تعاون اقتصادى فى تاريخ العلاقات بين البلدين .

التعـــاون الثقافى

(١٩٧١ - ١٩٨١)

يظل البعد الثقافى فى علاقات إيران الإقليمية واحدا من أهم مرتكزات تحركها الخارجى إسلاميًا وعربيًا . سواء كان هذا البعد مستنداً على المكون الآرى الذى يستلهم أمجاد الحقبة السابقة على الإسلام، على النحو الذى كان معمولا به طيلة عهد الشاه، أو كان مستندا على المكون الإسلامى عامة والمذهبى منه خاصة، على النحو الذى أصبح معتمدا منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩ ، ومذكرا بنصيب الفرس فى

بناء الحضارة الإسلامية، ومعنيا أيضا بالاستقطاب المذهبى والثقافى للشيعة المتناثرين على مدى الخريطة الإسلامية بشكل عام. وذلك بغرض خلق ثقافة متمايزة يتم توظيفها لخدمة أهداف سياسية معينة.

ولو تصورنا أهمية الدور الثقافى المصرى إسلاميا وعربيا لأدركنا من فورنا، مدى ما تعوله إيران على البعد الثقافى فى علاقاتها مع مصر خاصة. غير أن تحقيق التعاون الثقافى بين البلدين سيظل أيضا رهنا بمدى التقدم الذى يمكن أن تحرزه البلدان على المستوى السياسى بالتأكيد؛ نظرا لأن هذا النوع من التعاون معنى بالطبع بتحقيق أهداف سياسية للجانبين.

على أية حال، اتسمت العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بين إيران ومصر، خلال هذه المرحلة، بنشاط ملموس عكس فى الحقيقة قوة الروابط التى كانت بين البلدين. وقد اعتمدا فى تنظيم هذا النوع من العلاقة بينهما، فى البداية، على نص الاتفاق الثقافى الذى سبق إبرامه بينهما فى التاسع من سبتمبر من عام ١٩٥٨ «بغرض إنماء العلاقات الثقافية وتقوية التفاهم بين الشعبين»، والذى لم يخرج إلى حيز التنفيذ، بسبب انقطاع العلاقات السياسية بينهما عام ١٩٦٠.

حيث بادر البلدان، فور استئناف العلاقات السياسية بينهما، بالتوقيع على وثائق الاتفاق المذكور، فى مارس ١٩٧١، أثناء زيارة محمود رياض وزير الخارجية لطهران.

وفى أعقاب التصديق على الاتفاق، بادرت الحكومة الإيرانية بإبداء رغبتها فى تشكيل لجنة ثقافية مشتركة، كما اقترحت على الجانب المصرى تصورها الأولى لنمط التبادل الثقافى بين البلدين بحيث يكون عبارة عن: تبادل الأساتذة الجامعيين وتقديم المنح الدراسية وتبادل الكتب والمطبوعات المختلفة وتبادل المعلومات حول المناهج التعليمية وكذا تبادل الفنيين، فضلا عن التعاون الإخبارى وتبادل الأشرطة الموسيقية والأفلام الوثائقية وإقامة أسبوع سينمائى إيرانى فى القاهرة. وتوجيه الدعوة المتبادلة لعلماء الدين من البلدين وتبادل زيارة أساتذة وطلاب العلوم الدينية

والتعريف بهؤلاء العلماء عن طريق التليفزيون وإقامة معارض للفنون الدينية. وأخيرا تقديم المنح الدراسية فى مجال البترول.

وعلى ضوء التصورات المتبادلة لنمط التبادل الثقافى بينهما، وقّع البلدان ثلاثة برامج تنفيذية، فيما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٧٨، نتناول بالرصد كل واحد منها على حدة بنوع من التفصيل؛ كى نقف على بُعد مهم فى العلاقات الإيرانية المصرية، وبالقدر نفسه، نتعرف على أهم الجوانب التى ارتكزت عليها العلاقات الثقافية بينهما.

البرنامج التنفيذى الأول (١٩٧٣ - ١٩٧٤)

وهو أول برنامج تنفيذى ينظم العلاقات الثقافية والتبادل الفنى والعلمى بين إيران ومصر، وقد وقّعه عن الجانب المصرى محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرى فى طهران يوم ١٩/ ٣/ ١٩٧٢، وعن الجانب الإيرانى نظيره عباسعلى خلعتبرى.

وتنفيذا لهذا البرنامج، قدمت مصر ثلاث منح دراسية لطلاب إيرانيين، بينما قدمت إيران خمس منح لطلاب مصريين. وفى إطار تبادل المنح المتعلقة بالدورات التخصصية، اجتاز اثنا عشر طالبا إيرانيًا، عام ١٩٧٣، دورة فى الترجمة فى اللغة العربية لمدة شهر، فضلا عن عدد من الدورات التخصصية المتبادلة بين الجامعات فى البلدين والمراكز التابعة لها أو لوزارة الزراعة أو التابعة لمنظمة الصحة العالمية أو فى مجال الكمبيوتر وذلك خلال عام ١٩٧٤، وخلال هذا العام أيضا تبادل البلدان الزيارات الطلابية، حيث قام وفد طلابى قوامه ٢٣ طالبا من جامعة القاهرة بزيارة لإيران، وفى المقابل، زار مصر ١٨ طالبا من جامعة طهران لمدة أسبوع.

وفضلا عن زيارة نائب وزير الإعلام الإيرانى للشئون الفنية والبحوث لمصر وتوقيعه على اتفاقية تبادل إخبارى بين وكالة الأنباء الإيرانية «پارس» ووكالة الأنباء المصرية «الشرق الأوسط» فى يوليو من عام ١٩٧٣، شهد عام ١٩٧٤،

نشاطا ثقافيا إيرانيا فى مصر، تمثل فى عقد سلسلة محاضرات عامة للتعريف بالثقافة الإيرانية وحضارتها ودورها فى الثقافة الإسلامية بشكل عام، فيما بين يومى ١٢ و ٣٠ ديسمبر. وكان من أبرز من حاضر فيها الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر حينئذ والشيخ أحمد حسن الباقورى بينما تزامن مع هذه المحاضرات تنظيم معرض بمقر نقابة الصحفيين يوم ٢٨ ديسمبر، تحت عنوان «إيران بالصور» الذى افتتحه شخصيا الأديب يوسف السباعى وزير الثقافة والإعلام فى ذلك الوقت.

غير أن الحدث الثقافى الأبرز الذى شهدته القاهرة، خلال البرنامج التنفيذى الأول، كان متمثلا فى تأسيس «جمعية أهل البيت» عام ١٩٧٣، والتى استند نشاطها فى مصر إلى فتوى شيخ الأزهر الأسبق الشيخ «محمود شلتوت» التى أجازت التعبد بالمذهب الجعفرى الإمامى شرعا كسائر المذاهب الإسلامية الأخرى. وكان هدف هذه الجمعية، التى كان مقرها فى شارع الجلاء وتمولها إيران، هو الحفاظ على التراث الإسلامى الشيعى فى مصر وتعزية آل البيت فى يوم وفاتهم وبالطبع نشر الفكر الشيعى أيضا.

البرنامج التنفيذى الثانى (١٩٧٥ - ١٩٧٦)

وحتى توقيع هذا البرنامج فى القاهرة بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٧٥، ظل العمل بالبرنامج الأول ساريا، ففى إطاره مثلا قام رئيس جامعة طهران بزيارة لمصر فى يناير ١٩٧٥، وقّع خلالها على اتفاق للتعاون العلمى فى مجال المشروعات البحثية المشتركة مع جامعة الإسكندرية، أرسلت جامعة طهران بموجبه أيضا بعض المؤلفات العلمية والثقافية إلى مكتبة جامعة الإسكندرية. ومن ناحية أخرى قام وفد من مديرى عموم التربية والتعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم المصرية، بزيارة لإيران يوم ٨/ ٣/ ١٩٧٥، لتفقد المؤسسات والمنشآت التعليمية الإيرانية والوقوف على الوسائل التعليمية هناك.

أما فيما يخص البرنامج التنفيذى الثانى، فقد اشتمل على جميع نواحى التبادل

الثقافى والفنى التى من شأنها أن تؤدى إلى تنمية وتطوير العلاقات فيما بين إيران ومصر. حيث تناول فى ثمانية أبواب؛ بالتفصيل اللازم، مجالات الفنون والثقافة والعلوم والتعليم العالى والصحافة والإذاعة والتليفزيون والرياضة والعمل الاجتماعى والصحى أيضا.

وفى إطار البرنامج المذكور، قدمت مصر عشر منح دراسية للطلاب الإيرانيين. وفى المقابل، خصصت إيران عددا من المنح للطلاب المصريين، علاوة على اجتياز عدد من رعايا البلدين لدورات تعليمية وتخصصية متبادلة لمدة ثلاثة أو ستة أشهر، جرت فى مصر وإيران بالتناوب.

وبالتالى لم يمض عام ١٩٧٥، حتى كان عدد الطلاب الإيرانيين الدارسين فى مصر، يبلغ ٦٥ طالبا، يدرسون بجامعات: عين شمس، القاهرة، والأزهر والإسكندرية، فى تخصصات: الهندسة والطب والصيدلة وطب الأسنان والزراعة والحقوق والآداب والاقتصاد والعلوم السياسية وكذلك فى بعض المعاهد العليا الأخرى بمصر.

أما فيما يتعلق بتبادل زيارات أساتذة الجامعات والطلاب، فقد قام خمسة من أساتذة اللغة الفارسية بالجامعات المصرية بزيارة لإيران فى يوليو من عام ١٩٧٥، لمدة شهر، بدعوة من وزارة الثقافة والفنون الإيرانية. التقوا خلالها بالكُتّاب والشعراء والباحثين الإيرانيين فى مجال اللغة والأدب. كما وقفوا على مدى التطورات الجارية على الحياة الثقافية الإيرانية. وفى المقابل، قام عدد من الأساتذة الإيرانيين بزيارة لمصر، خلال العام نفسه، كما زار القاهرة فريق العدو بالجامعات الإيرانية (٨ طلاب) وفريق جامعة طهران الرياضى (٣٣ طالبا)، حيث أجريت خلال زيارتهم عدة مسابقات رياضية مع نظرائهم بالجامعات المصرية.

أما فى حقل العمل الاجتماعى والثقافى والصحى بين البلدين، فيجدر بالذكر أن فؤاد محيى الدين الذى كان يشغل حينئذ وزير الصحة، قام بزيارة لإيران يوم

١٨/ ٢/ ١٩٧٥ ، أى قبيل توقيع البرنامج التنفيذى الثانى للتعاون الثقافى بين البلدين. حيث أجرى مع نظيره الإيرانى محادثات حول المشروعات الصحية والعلاجية المشتركة، وسبل تنمية التعاون بين إيران ومصر فى هذا المجال. كما قام الدكتور شيخ الإسلام زاده وزير الشئون الاجتماعية الإيرانى بزيارة للقاهرة فى يوم الثانى من مارس، بدعوة من الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية.

وفى الثامن عشر من أكتوبر، قامت الأميرة أشرف بهلوى رئيسة «جمعية الأسد والشمس الأحمر (سميت بعد الثورة الإيرانية بـ «جمعية الهلال الأحمر») بزيارة لمصر. التقت خلالها بالرئيس السادات والسيدة قرينته وبالدكتورة عائشة راتب. كما تفقدت مؤسسة الهلال الأحمر المصرى. ومن ناحية أخرى كان مركز تأهيل المعاقين بمستشفى «شفا يحيائيان» قد استقبل خلال العام نفسه فوجا آخر من مصابى حرب أكتوبر، كما سبق الإشارة.

فى المقابل، قامت الدكتورة عائشة راتب، على رأس وفد يمثل قطاعى النشاط الاجتماعى الحكومى والأهلى، بزيارة لإيران يوم واحد وثلاثين من الشهر نفسه، بدعوة من نظيرها الإيرانى، حيث تفقدت المشروعات الاجتماعية فى إيران، خاصة فى مجال الخدمة العامة ومراكز رعاية المعاقين ومراكز التدريب الصناعية والمهنية، كما بحثت سبل تدعيم أساليب التعاون بين البلدين فى المجالات الاجتماعية.

وقد أعلن فى نهاية الزيارة أن الحكومة الإيرانية ستهدى مصر مركزا للتأهيل المهنى للمعاقين وصغار السن. وصرح وزير الشئون الاجتماعية الإيرانى بأن حكومة بلاده ستقوم بتمويل المركز المذكور هدية منها للشعب المصرى، كما ستقدم له المعدات والأجهزة اللازمة، فضلا عن دورات تخصصية لصناعة السيارات والتليفزيونات والسجاد والكليم والحدادة والبرادة، وكذا الأعمال الزراعية وهندسة الحدائق والتجارة والصناعة الغذائية.

وقد ظل العمل بالبرنامج التنفيذى الثانى ساريا حتى توقيع البرنامج الثالث بين

البلدين فى مارس من عام ١٩٧٨ ، حيث شهد عام ١٩٧٧ تعاونًا ثقافيا وعلميا حثيثا ، قدمت مصر خلاله ثمانى منح دراسية للطلاب الإيرانيين ، خمس منها للدراسة بجامعة الأزهر الشريف . كما قدمت أيضا أربع منح فى مجال التدريب بالمركز الدولى للتنمية الزراعية ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى قام ستة من أساتذة اللغة الفارسية بزيارة لإيران لمدة أسبوعين ، كما زارها ثلاثة خبراء مصريون فى مجال تثبيت الرمال وثلاثة آخرون فى الطب العلاجى واثنان من خبراء الصيدلة . وكذلك شاركت مصر فى بعض الأنشطة الأخرى فى إيران مثل زيارة فريق الكرة الطائرة المصرى لطهران ، والمشاركة فى الدورة الرابعة عشرة للمهرجان الدولى للأفلام التعليمية ، وفى المعرض الدولى للمواد الثقافية للشباب والأطفال ، والمهرجان الدولى السادس للسينما بطهران ، والمعرض الدولى للفنون وغيرها .

غير أن الإنجاز الأبرز للتعاون الثقافى بين إيران ومصر خلال عام ١٩٧٧ ، تجسد فى افتتاح أول مركز ثقافى إيرانى فى مصر والذى افتتح ، مساء يوم الإثنين الموافق ١٤ فبراير ، بالجيزة ، فى حضور لفيف من الوزراء وكبار رجال الفكر والعلم والأدب ، كان فى مقدمتهم الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التربية والتعليم حينئذ والشيخ محمد الفحام شيخ الأزهر الأسبق والدكتور إبراهيم بيومى رئيس المجمع اللغوى الأسبق . وكان هذا المركز يضم مكتبة كبيرة تشتمل على طائفة من أمهات كتب التراث والفكر الفارسى والإسلامى . كما كان به صفوف لتعليم اللغة الفارسية . وقاعة لعرض الأفلام . وكان إنشاء المركز الثقافى الإيرانى بالقاهرة ـ بالنسبة لإيران ـ خطوة واسعة فى طريق توثيق عُرى الروابط الثقافية والدينية مع مصر .

البرنامج التنفيذى الثالث (١٩٧٨ - ١٩٧٩)

وهو البرنامج الذى وقّعه فى طهران الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التربية والتعليم ونظيره الإيرانى الدكتور منوچهر أكبر گنجى فى الرابع من مارس من عام

١٩٧٨ ، والذى لم يكتب له التنفيذ الفعلى نظرا لاحتدام التطورات الداخلية الإيرانية والتى أفضت إلى قيام الثورة فى فبراير من العام التالى .

والواقع أنه على الرغم مما أنجزه الجانبان فى مجال التعاون الثقافى خلال بضع سنوات معدودات ، بدءا من الاهتمام بتدريس اللغة الفارسية وصولا إلى محاولة إحياء فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية ، خاصة بين المذهبين السنى والشيعى وإنشاء مركز ثقافى إيرانى بالقاهرة ، إلا أن قيام الثورة الإيرانية ومبادرة النظام الجديد فيها إلى قطع علاقاته مع مصر ؛ قد أدى إلى القضاء على كافة إنجازات هذا النوع من التعاون بين البلدين من ناحية ، بل وإلى بروز حالة من الاستعداء الثقافى بينهما ، والتى لعبت وسائل الإعلام فى البلدين خلالها ، الدور الأكبر فيها ، بعد أن أبرز نظام الثورة الإيرانية وجها متطرفًا فى الدعاية له ومعاديا لمصر من ناحية أخرى .

إذ فضلا عن إغلاق المركز الثقافى الإيرانى بالقاهرة ، تم حل جمعية أهل البيت عام ١٩٧٩ ، ومصادرة ممتلكاتها ، التى كانت تضم المقر ومدفنا للشيعة ومستوصفا طبيا بالجيزة . وتم ضمها إلى جمعية الشبان المسلمين . كما أصدر الشيخ عبد الرحمن بيصار شيخ الأزهر حينئذ فتوى أبطلت فتوى الشيخ شلتوت ، الخاصة بجواز التعبد بالمذهب الشيعى وأكد فيها بطلان المذهب الشيعى .

وبالتالى بدأت العلاقات بينهما تأخذ منحى مضادا لما كانت عليه من قبل ، لعبت خلالها الحملات الإعلامية المتبادلة والتصريحات السياسية المضادة دورا مهما فى زيادة الفجوة التى أحدثتها الثورة الإيرانية ليس فى علاقاتها مع مصر وحسب بل ومع دول العالم الإسلامى بشكل عام .

ومع إيماننا التام بأن تناول الحملات الإعلامية المتبادلة بين إيران ومصر منذ قيام الثورة ، يحتاج إلى دراسة علمية مستقلة ، إلا أننا نرى ضرورة لأن نتناولها هنا بإيجاز شديد ، حتى عام ١٩٨١ ، عام اغتيال الرئيس السادات على يد جماعات دينية متطرفة . وذلك لنقف على مدى ما انقلبت عليه حالة العلاقة بين البلدين من تعاون تام إلى عداوة تامة .

الحملات الإعلامية المتبادلة بين طهران والقاهرة

لقد أحدثت الثورة الإيرانية أصداء واسعة فى منطقة الشرق الأوسط، ولعل التوقيت الذى نجحت فيه فى قلب نظام الشاه كان يمثل بُعدا مهما لقيمة هذه الثورة، من حيث إنها كانت تمثل بدورها حلقة فى سلسلة المتغيرات الحاسمة التى شهدها العالم الإسلامى طيلة عقدى السبعينيات، والثمانينيات والتى لم تؤد إلى تعميق حالة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط وحسب بل وإلى نشوب صراعات مسلحة عديدة فيها.

وفى جو كانت تسوده حدة الانقسامات العربية ـ العربية، خاصة بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، أخذ النظام الجديد فى طهران فى تنظيم حملة دعائية لمحاولة تولى الزعامة الإسلامية واستقطاب المنطقة على أسس ومفاهيم ثورية دينية، ربما كانت تلقى صدى فى ظل حالة التصعيد والإحياء الإسلامى التى كانت تشهدها كل دول المنطقة حينئذ. وفى هذا الإطار، استهدفت الحملة الإيرانية، ومنذ اليوم الأول لنجاح الثورة النيل من النظام فى مصر متخذة موقفا متطرفًا منه ومتضامنا مع المعارضة له، وذلك من خلال التصريحات المعادية والتعليقات الصحافية المنظمة ضد حكومة مصر.

نذكر من ذلك مثلا، ما أبرزته صحيفة «طهران جورنال بتاريخ ٥ مارس ١٩٧٩». «لدعوة الفريق سعد الدين الشاذلى» إلى الانتفاض ضد الرئيس السادات، الذى زعم أن السادات ليس بقادر على تحقيق السلام أو التقدم الاقتصادى لمصر، وأنه سيُخلع كما خُلع الشاه الذى كان أقوى من السادات!

كذلك لفقت صحيفة «آيندگان» خبرا فى اليوم التالى مباشرة، مفاده أن جماعة الإخوان المسلمين قد ضمنت إحدى نشراتها ـ فى سياق ما نشرته عن الثورة الإيرانية والإشادة بآية الله خمينى المطالبة بإقامة جمهورية إسلامية فى مصر. وقالت الصحيفة إن حزب اليسار المصرى يرى ضم أولئك الذين يوصفون بأنهم مسلمون مثقفون إليه. وذكرت أن السلطات المصرية اعتقلت الكُتّاب الذين نددوا بدعوة

الرئيس السادات للشاه للمجيء إلى مصر بعد سقوط عرشه، وقالت إن المطلعين يقولون إنه مع إصرار الرئيس السادات على دعوة الشاه للجوء إلى مصر، فإنه يعلم أيضا بالمشاكل التى ستترتب على ذلك.

ومن ناحية أخرى، أخذت الحملة الإيرانية المعادية لمصر تأخذ منحى أكثر حدة وتصعيدا بعد استقالة حكومة مهدى بازركان، والتى كانت تحرض ـ قدر وسعها ـ على اعتماد أسلوب المحافظة على علاقات إيران الخارجية خاصة مع دول الجوار. حيث أصبح التحريض الرسمى الإيرانى أكثر وضوحا ويتشح بصبغة دينية؛ بغرض زيادة الشحن المعنوى ضد نظام الرئيس السادات. وكان آية الله خمينى موجها لهذا التحريض، بدءا من معارضته الشديدة لإبرام مصر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ومناشدته العالم الإسلامى قطع علاقاته مع القاهرة. وصولا لإصدار بيان صريح يحرض فيه الشعب المصرى على قلب نظام الحكم عشية اغتيال الرئيس السادات، مرورا بالتشكيك فى شرعية المؤسسات المصرية، بما فيها الدينية العريقة، معتبرا أنها أصبحت تمثل نظاما غير شرعى بل وساوى بينها وبين أى مؤسسة أخرى فى موسكو أو واشنطن!

وعندما نُمعن النظر هنا سنجد أن آية الله خمينى كان يريد التفريق بين إسلام النظام الرسمى وبين ما كانت تمارسه الجماعات الإسلامية فى مصر؛ من حيث إن إسلام هذه الأخيرة إنما هو ـ من وجهة نظره ـ الإسلام الصافى الصحيح. فمثلا يقول: «إننا فضلا عن صراعنا فى الوقت الحاضر مع أمريكا وروسيا، متورطون مع بعض الأشخاص الذين يدّعون الإسلام وهم على رأس علماء الدين فى بعض البلدان، فهؤلاء يكفروننا ويؤولون أحاديثنا ويعقبونها بتكفيرنا.. إن هؤلاء الذين يقومون بنفث هذه السموم هم مع الأسف ممن يرتدون ملابس المفتى أو المفتى الأعظم، ألا يعلمون أن عملهم هذا هو عمل مضاد للإسلام ويسير وفق ما تريده وتتمناه القوى العظمى؟ لماذا لا يقف هؤلاء فى وجه أنور السادات وأمام تلك الجرائم الكثيرة التى ارتكبها؟ ومع هذا ما سمعناهم يوما يكفرونه».

أما موقف مصر ـ فى المقابل ـ فقد أخذت الصحف المصرية بدورها تظهر

الأوضاع الداخلية فى إيران بالصورة القاتمة التى لا يُرى فيها إلا حالات الإعدام والاعتقالات وعدم الاستقرار والصراع على السلطة. كما أنها دائما ما كانت تهتم بنشر الأخبار التى تعكس هذه الصورة، خاصة التى ترد على لسان زعماء المعارضة الإيرانية.

على سبيل المثال وليس الحصر، كتب صلاح منتصر مقالا بالأهرام يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٩، تحت عنوان « القضية فى إيران» يبرهن من خلاله على أن «الحالة الاقتصادية بالغة السوء» فى إيران؛ من حيث: «هناك حروب مسلحة مع الأكراد ومشاكل مع العراق». بل الأوضاع الداخلية الإيرانية تؤكد أنه إذا كانت «هناك ثورة ولكن ليس هناك نظام.. فالقيادات متعددة.. والمسئولية تائهة والقرارات متغيرة». وهى دلائل كانت تشير - فى نظر الكاتب - إلى فشل النظام الجديد داخليا وأنه أصبح فى مأزق، ومن ثم فإنه يبحث عن «موضوع هايف» «يعمل على تضخيمه ونفخه وتكبيره» للخروج من مأزقه، ألا وهو موضوع «شاه إيران المخلوع» كما لو أن إعدام هذا الشاه سوف يحل مشاكل إيران.

كذلك كتب «الأهرام» فى اليوم نفسه تحت عنوان «التطرف يقود إيران» تعليقا على استقالة مهدى بازرگان صبيحة احتلال الطلبة للسفارة الأمريكية بطهران: «إن ما حدث فى إيران أخيرا ليس لصالح شعب إيران ولا فى صالح دين الإسلام الذى تضعه ثورة الخمينى قناعا على وجهها». وأضافت الصحيفة أن هذا هو «تشويه لصورة الإسلام فى نظر العالم كله». ثم تساءلت مستنكرة: « هل الإسلام هو هذا الذى يحدث فى إيران؟ هل الإسلام هو فى تتبع رجل مريض بين الحياة والموت والمطالبة بإعدامه؟ هل الإسلام فى الأحكام التى تصدر بدون أن يتاح للمتهم الدفاع عن نفسه؟ هل الإسلام فى الاغتيالات وفى سيطرة التطرف وفى الحكم الديكتاتورى؟ ثم عقبت بقولها بما يشبه الحسم: «الإسلام برىء من كل هذا».

ومن ناحية أخرى، وعندما أصدر آية الله خمينى بيانًا ناشد فيه دول العالم

الإسلامى قطع علاقاتها مع مصر، تصدت الصحف المصرية لذلك بقوة، حيث قادت حملة إعلامية مضادة لتلك التى بادر النظام الإيرانى الجديد بشنها على مصر من منطلق دينى ومقدما نفسه بديلا إسلاميا - ثوريا عن مصر ومكانتها. وقد استندت الحملة الإعلامية المصرية على التأكيد على دور مصر ومكانتها العربية والإسلامية، وأنه مهما يكن من أمر فإن البديل الإيرانى «الإسلامى» لن يستلب مكانة مصر، كما لن يكون بديلا مقبولا عنها.

إذ كتب «على حمدى الجمال» رئيس تحرير الأهرام، بتاريخ ٤ مايو ١٩٧٩، تحت عنوان «الزعامة لا تشترى بالمال ولا تُفرض بالإرهاب» موجها نقدا شديدا لإيران على مسايرتها لدول الرفض فى قطعها للعلاقات مع مصر، متسائلا: «هل قطع العلاقات مع القاهرة ووقف البترول عن إسرائيل هو الذى سيعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى؟» كما ذكر الكاتب ساخرا من أن قطع إيران لعلاقاتها مع مصر جاء بعد طلب من منظمة التحرير الفلسطينية.

كما حملت الصحف المصرية أيضا على آية الله خمينى لاتخاذه قرارا بقطع العلاقات مع مصر، منضما بذلك إلى مجموعة الدول العربية التى قطعت علاقاتها معها «فى إطار الحملة المحمومة التى يذكى نارها هؤلاء الذين استراحوا فى بغداد وغير بغداد» للإشارة إلى تزعم العراق حملة القطيعة ضد مصر!

وذكرت صحيفة الأهرام يوم ٩ مايو تحت عنوان «ما نسيه الخمينى» بقولها: «كان ينبغى على الخمينى.. أن يعرف أن مصر لم تزل تحمل عبء القضية الفلسطينية». وكان ينبغى عليه أيضا «ألا يساير قافلة الضعف إن كان قد أراد لثورته أن تكون إضافة إلى حقوق الفلسطينيين» و«كان عليه أن لاينسى أن مصر سوف تبقى وإلى آخر الزمان درع الإسلام وسنده، فأزهرها الشريف لم يزل الينبوع الصافى لحقيقة الدين... ولكن يبدو أن الخمينى يعمل فى الطريق المعاكس».

كذلك شن رئيس تحرير صحيفة الأهرام هجوما شديدا على آية الله خمينى من خلال خطاب مفتوح وجهه له عبر الصحيفة بتاريخ ١١ مايو، تحت عنوان: «سيادة

الإمام . . آية الله . . روح الله» قائلاً : «فمصر يا سيادة الإمام دولة عربية إسلامية شئت أم أبيت . . مصر بالجامع الأزهر وبتاريخها الإسلامى ومآذنها وبحضارتها وبعلمائها، لا يستطيع بيان مثل بيانك هذا أن ينال منها أو أن يسلبها مكانتها الإسلامية فى العالم كله »؛ لأن «كل الدول الإسلامية التى تريد أن تحافظ على دينها لايمكن أن تقطع علاقاتها بمصر». ثم تساءل الكاتب مستنكرا : «هل الدعوى إلى التفرقة ـ والفرقة من تعاليم الإسلام؟ وهل الدعوة إلى العداء والكراهية من تعاليم الإسلام؟» ثم عقب بقوله : « إن الدول الإسلامية لا يمكن أن تأخذ دعوتك مأخذ الجد»؛ لأن البديل الإيرانى الذى طرحته الثورة «يثير الفزع والرعب فى نفوس كل الشعوب وفى مقدمتها الشعوب الإسلامية، التى تؤمن بحق المسلم ـ حسب تعاليم دينه ـ بالدفاع عن نفسه». ثم وجه الكاتب سؤالا لآية الله خمينى قائلا : «هل عندما تسعى مصر للسلام القائم على العدل والحق تكون قد أصبحت عدوة للإسلام والمسلمين؟ ثم ما هو دورك فى القضية الفلسطينية ؟ وماذا فعلت لها على مدى السنوات الثلاثين الماضية؟».

وأخيرا، عندما نشبت الحرب العراقية ـ الإيرانية، تحيزت وسائل الإعلام والصحف المصرية للطرف العراقى فى تناولها أحداث المعارك بين الطرفين، فكانت دائما تبرز الانتصارات العراقية والخسائر الإيرانية، وتشيد بقوة الطرف العراقى فى الوقت الذى تقلل فيه من قوة الطرف الإيرانى، ودائما ما كانت تشكك فى صحة البيانات العسكرية الصادرة عن إيران بإضافة إحدى العبارات والجمل التى تفيد ذلك مثل قولها : «وزعمت إيران» أو «على حد زعمها» أو «وادعت إيران». . . إلخ.

كما أخذت الصحف المصرية تبرز أيضا ـ وهى محقة فى الواقع ـ الآثار الخطيرة التى تركتها الحرب المذكورة على القضية الفلسطينية، من حيث إن كلا البلدين، وهما يتحاربان، كان يتخذانها ذريعة لاستمرار القتال، ففى الوقت الذى كان صدام حسين يقول فيه : إن هذه الحرب من أجل القضية الفلسطينية، كان الخمينى يقول إن تحرير القدس يمر ببغداد.

والحق أن الحملات الإعلامية المتبادلة بين إيران ومصر ظلت مستمرة طيلة أكثر من عشرين عاما مع اختلاف حدتها وتنوع منطلقاتها ولم تنته تقريبا إلا مع مطلع القرن الواحد والعشرين.

وعلى كل، فإننا نخلص مما سبق ذكره، بأن مصر وإيران أدارتا علاقات ثقافية متميزة شملت أوجه التعاون الثقافي والفني والعلمي كافة. وذلك من خلال ثلاثة برامج تنفيذية في إطار الاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين، وامتدت فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩، ولعل إنشاء جمعية أهل البيت وافتتاح المركز الثقافي الإيراني بالقاهرة كان يعد أحد أهم ثمار التعاون الثقافي بين القاهرة وطهران خلال هذه المرحلة. غير أن هذا النوع من العلاقة بينهما شهد انتكاسة هائلة فور قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، أودت بكل ثمار التعاون الثقافي الذي تم بين البلدين.

الفصل الرابع

تطور العلاقات المصرية ـ الإيرانية

عوامل القطيعة وأبعاد المواجهة (١٩٧٨ - ١٩٨١)

عوامل القطيعة السياسية

تعد المرحلة الواقعة فيما بين أعوام ١٩٧٨ - ١٩٨١ من أهم المراحل فى تاريخ تطور العلاقات السياسية بين إيران ومصر، من حيث إنها لم تنطو على العوامل التى أدت إلى القطيعة بين البلدين وحسب، بل وتكونت خلالها أيضا عوامل استمرار هذه القطيعة. تلك العوامل التى كانت تراوح بين تفاعلات البيئة الخارجية وبين التفاعلات الثورية الحادة فى إيران. والتى كانت لا تصب فى اتجاه حدوث القطيعة بين القاهرة وطهران بقدر ما كانت تنذر أيضا بتدشين حقبة جديدة من المواجهة السياسية بينهما. وهى جميعا كانت عوامل تتسم بتصاعد حدة أحداثها من ناحية، وبتزايد سرعة إيقاعها من ناحية أخرى، وذلك بالقدر الذى لم يتح أى فرصة أمام البلدين للتروى أو لكبح عوامل الافتراق بينهما.

أولا: تفاعلات البيئة الخارجية

والحق، أننا إذا أمعنا النظر فى جملة تفاعلات العلاقة السياسية بين إيران ومصر، خلال هذه المرحلة، لتراءى لنا أنها كانت تعد فى حد ذاتها جزءا من جملة تفاعلات إقليمية ودولية أشمل، وأنها كانت تمثل أيضًا واحدة من حزمة متغيرات أعمق وأكبر، بدت كما لو أنها كانت نتاج ترتيبات لمعادلة دولية جديدة فى توازن

القوى بين القوتين العظميين، تلك المعادلة التى بدأت منذ توقيع اتفاق الوفاق بين هاتين القوتين العظميين فى موسكو عام ١٩٧٢ .

أما إذا أردنا تناول جملة المتغيرات الإقليمية والتفاعلات البينية داخل منظومة دول الشرق الأوسط، وبنوع من الإيجاز، فإنه يتعين علينا القول أولا بأن الصيغة الأمريكية لحل الصراع العربى-الإسرائيلى، أى السلام، قد أدت إلى ازدياد حدة التوتر داخل هذه المنظومة بشكل عام، وإلى تكريس حدة الانقسامات العربية- العربية حول هذه الصيغة ذاتها، من ناحية. ومن ناحية أخرى أدت عملية السلام بين إسرائيل ومصر إلى تراجع ملموس فى دور مصر العربى والذى وصل إلى حد ما يشبه العزلة الإقليمية المضروبة على القاهرة، خاصة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بينها وبين معظم العواصم العربية. الأمر الذى أدى بدوره إلى تزايد التقارب المصرى مع الغرب، خاصة بعدما لم يعد أمام القاهرة مصدر آخر للدعم الاقتصادى. غيره كما ازداد التقارب المصرى -الأمريكى بوجه خاص وبرزت هذه الفترة القصيرة بوصفها أكثر فترات التقارب المصرى- الأمريكى تميزا.

وفى المقابل، بدأ الاتحاد السوفيتى التحرك على نطاق أوسع باتجاه منطقة الخليج العربى، إذ انتقل النشاط السوفيتى من القرن الإفريقى إلى شبه الجزيرة العربية، حيث استطاعت كتلة موالية للسوفيت فى اليمن الجنوبية القضاء على خصومها فى عدن، وبدأت تشن هجوما على اليمن الشمالية من ناحية الحدود الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية. ثم تطور الأمر عندما احتل حوالى ٥٠٠ شاب، بزعامة «جهيمان العُتيبى»، المسجد الحرام بمكة المكرمة يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٩ ، لمدة أسبوعين. بينما فتح السوفيت الذراع الثانية لهذه الكماشة باتجاه أفغانستان عام ١٩٧٨ ، عام الانقلاب اليسارى بزعامة «نور محمد تراكى» فى كابل، والذى قتل خلاله الرئيس «محمد داود» وغيّر نظام الحكم وكذا غيّر اسم الدولة الرسمى إلى: «الجمهورية الديمقراطية الأفغانية». ثم تطور الأمر عام ١٩٧٩ ، عندما قامت القوات السوفيتية بغزو أفغانستان، يوم ٢٥

ديسمبر من نفس العام، لتطيح بـ«حفيظ الله أمين» الذى كان قد أطاح بدوره بزعيم الانقلاب السابق «نور تراكى» فى سبتمبر، ليعين السوفيت «بابراك كارمل» عميلا لهم فى كابل.

وقد أدى الغزو السوفيتى لأفغانستان إلى تغيير ميزان القوى فى منطقة الخليج العربى، وصعّد الخطر الشيوعى فى المنطقة بشكل عام، فقد أصبح السوفيت قادرين على ضرب أى هدف فى منطقة الخليج العربى وإغلاق مضيق هرمز بواسطة القاذفات أو بواسطة قوة الانتشار المرابطة فى القوقاز أو انطلاقا من قواعدهم الجوية فى أفغانستان ومن موانى أخرى لهم فيها قواعد فى كل من عدن وأريتريا.

ومن ناحية أخرى، ومثلما كان لوصول الشاه إلى القاهرة (١٦ يناير ١٩٧٩) فور رحيله عن طهران، مغزى سياسى كبير، فقد كانت عودة الخمينى إلى طهران أيضا (١ فبراير) وانتصار الثورة الإيرانية (١١ فبراير) قبل بضعة أسابيع من التوقيع الرسمى على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (٢٦مارس)، من جهة. وعزل مصر من جهة أخرى، من العوامل المهمة التى ساعدت على تشكيل التطور السياسى فى منطقة الخليج العربى؛ إذ شعرت نظم الحكم الملكية النفطية فى الخليج بالرعب، نتيجة للآثار المترتبة على هذين الحدثين الإقليميين المهمين: قيام الثورة وعزل مصر إقليميا.

حيث إن القضاء على نظام حكم الشاه لم يغير ميزان القوى الدولى فقط، بل إنه غير نسبة القوى بين دول الخليج ذاتها، ففى أعقاب هذا التغيير أصبحت العراق هى الدولة الرئيسية فى المنطقة من حيث القوة العسكرية، وأصبحت منابع النفط فى إيران ودول الخليج جميعا فى مجال عملياتها. أما الخوف المشترك من حدوث غليان شيعى، بإيحاء من إيران، والخوف من أبعاد الغزو السوفيتى لأفغانستان فقد أديا إلى خلق تعاون مشترك وثيق بين العراق وكل من السعودية والأردن، مع تباعد مستمر بين جناحى البعث فى كل من دمشق وبغداد.

وبناء على هذا، يمكن أن نستنتج هنا أن نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠)، كان استجابة لجملة التفاعلات الإقليمية الناجمة عن قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان. وبالقدر نفسه، يبدو أن هذه الحرب كانت جزءا من عملية تطوير الولايات المتحدة لمفهوم الدفاع عن مكاسبها التى حصلت عليها فى منطقة الشرق الأوسط طيلة السنوات السابقة. إذ إنها كانت على علم ـ بطبيعة الحال ـ بالتحركات السوفيتية وأبعادها وأهدافها.

ومن ناحية أخرى، فإن التفكير المنطقى البسيط بشأن الثورة الإيرانية كان يعنى أن سقوط نظام حكم الشاه كان مؤداه الحتمى أن نظاما متطرفا سيحل محله. وبالتالى تصبح سلوكيات هذا النظام الثورى المتطرف مدعاة لتوسيع مفهوم الدفاع وضرورة تنفيذ إستراتيجية جديدة تزيد من قوة الردع الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي فى المنطقة، وتصبح مبررا مقنعا لازدياد فعالية التحرك الأمريكى لكبح طموحات النظام الإيرانى الجديد، لاسيما أنه أخذ منذ الوهلة الأولى يتبنى أطروحات ترمى إلى تصدير الثورة إلى المنطقة بأكملها.

والواقع أنه فى ظل العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، كانت تل أبيب على علم بتفاصيل التصورات الأمريكية لمفهوم الدفاع عن المنطقة. منذ وقت مبكر. ففى الحوار الذى دار بين حسن التهامى وموشى ديان، خلال أول لقاء سرى بين مسئول مصرى وإسرائيلى عام ١٩٧٧، فى المغرب، ذكر ديان للتهامى أنه تم الاتفاق بين الولايات المتحدة والرئيس السادات وبين الولايات المتحدة وإسرائيل على إستراتيجية بعيدة المدى للدفاع عن الشرق الأوسط، وأن خطوات السلام تعتبر توطئة لتفاهم إستراتيجى بهذا الصدد. وعندما استنكر التهامى ذلك متسائلاً: «هل أنت يا ديان ستتعاون معى للدفاع عن الشرق الأوسط؟»، فأجاب ديان بقوله: «ولكننا متفقون على ذلك نحن وأنتم» أى «نحن والولايات المتحدة والرئيس السادات». فسأله التهامى: «ما مفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط الذى تعنيه»؟ فأجابه بقوله: «إن الخليج العربى هو نقطة الإستراتيجية التى سنلتقى فيها جميعًا. وهذا الخليج سوف يتعرض لمواقف تستوجب الدفاع عن بتروله، وعندما

تقع هذه الأحداث ستكون الولايات المتحدة قد أعدت قوات طوارئ جاهزة لحماية الخليج، وبالتعاون مع إسرائيل كقاعدة عسكرية فى منطقة الشرق الأوسط وبقوات مصرية، وافق عليها الرئيس أنور السادات. . . . ». ويذكر حسن التهامى أنه عندما عاد وسأل الرئيس السادات عما ذكره ديان حول نقاط التعاون الإستراتيجى أجابه الرئيس بقوله: «إن هذه المسألة تخص القوة السريعة الانتشار وقاعدة «رأس باناس» ولكن هذا الشىء سابق لأوانه يا حسن».

ومع هذا، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع، غداة توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، استبعدت إسرائيل من إمكانية استخدام قواعد عسكرية على أراضيها، مكتفية بالقواعد الموجودة فى عمان وكينيا والصومال وبالتسهيلات التى حصلت عليها فى مصر. وذلك للأسباب التالية:

١ ـ أن الأمر سيُفسر بأنه تأييد للنوايا العدوانية الإسرائيلية ضد الدول العربية، أو كتهديد أمريكى مباشر ضد الدول العربية أو كتهديد أمريكى مباشر لدول الخليج وآبار النفط فيها.

٢ ـ أنه إذا اندلعت حرب جديدة فى الشرق الأوسط ـ ليس مهما من يبدؤها ـ ستكون القواعد الأمريكية هدفا لهجمات العناصر المشتركة فى الحرب، الأمر الذى قد يجر الولايات المتحدة للتدخل المباشر فى حرب ليست طرفا فيها.

٣ ـ أن الدول العربية التى ظلت ترفض حتى الآن منح الاتحاد السوفيتى قواعد فيها قد تفعل ذلك، ولو من أجل خلق توازن، مقابل الوجود الأمريكى فى إسرائيل.

وانطلاقا من هذا، أنشأت الولايات المتحدة بالفعل، فى عام ١٩٨٠، «قوة الانتشار السريع» وحصلت على حق استخدام بعض قواعد سلاح الجو المصرى فى محافظة «قنا» فى صعيد مصر للقيام بطلعات استطلاعية فوق البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربى. وبررها الفريق «أحمد بدوى» وزير الدفاع المصرى حينئذ بتصريح

له نُشر فى الأهرام بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧٩، بأن مصر ملتزمة بمساعدة الدول العربية عن طريق تقديم الخبرة والتدريب أو تجهيز السلاح لهذه الدول للدفاع عن نفسها من الخارج. وقال: «إن الهدف من تقديم التسهيلات للولايات المتحدة فى مصر هو مساعدة الدول التى تطلب مساعدة من أمريكا لصد أى تهديد من جانب دولة عظمى».

على أية حال، فإن ما نريد قوله هو أن البيئة الخارجية التى أحاطت بالعلاقات الإيرانية - المصرية، فيما بين عامىْ ١٩٧٨ و١٩٨١، كانت تمثل عاملا مهما للافتراق السياسى بين البلدين، لا تقتصر تفاصيله على طردية علاقة الطرفين بالولايات المتحدة بوصفها طرفا ثالثا مؤثرا فى جملة العلاقات البينية القائمة فى منطقة الشرق الأوسط.

وبعبارة أخرى فإنه فى الوقت الذى تركت فيه الولايات المتحدة نظام حكم الشاه المحافظ يسقط على هذا النحو الجماهيرى المدوى، ليحل محله نظام راديكالى، يحمل توجهات معادية لكافة الصيغ الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط، وهو ما كان يعنى - تلقائيا - تدهور العلاقة بين واشنطن وطهران لأدنى مستوى لها. كانت العلاقة بين مصر وواشنطن - فى المقابل - تزداد قوة وتوثيقا. للدرجة التى جعلت القاهرة تمنح للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية غير مسبوقة على الأراضى المصرية.

ثم إن إسقاط الملكية فى إيران بإجماع شعبى تتصدره المؤسسة الدينية، كان يعنى أن النظام الجديد فى طهران سيشكل وعاء أيديولوجيا لاستقطاب المنطقة حول تصوراته الثورية، وهى تصورات كانت تحمل أبعادا غير تقليدية. وتمثل أيضًا نقطة افتراق أخرى بين القاهرة وطهران، من حيث إن الأولى أصبحت أكثر حرصا على تبنى سياسات ترمى إلى الرغبة فى المحافظة على البنية الإقليمية القائمة، أمام السياسات الثورية الإيرانية.

وربما مما ضاعف من تعقيد الموقف أكثر، ما لوحظ على اتجاه مصر خلال هذه

المرحلة من تأكيد للشعارات الإسلامية والدينية فى السياسة الخارجية والداخلية أيضًا. وهو ما كان يرتبط ارتباطا وثيقا بالموقف الجديد لمصر عربيا، بعد كامب ديفيد. ولكن الثورة الإيرانية قلبت الموازين عندما طرحت تصورات إسلامية ذات أبعاد أكثر تكاملا، فى وقت كان المجتمع المصرى يشهد أشكالا متعددة من التفاعلات حول هذه المفاهيم من زاوية أخرى.

ثانيا: الثورة الإيرانية.. قطع العلاقات

الحق أن الاتصالات المصرية ـ الإيرانية، رغم التدهور المتزايد الذى ظلت تشهده الأوضاع الداخلية فى إيران حتى سقوط الشاه، لم تنقطع ولم يتوقف الشاه عن مساندة موقف الرئيس السادات، فى الجهود التى كانت تبذل لمواصلة إنجاح عملية السلام المصرية الإسرائيلية، حيث قام حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية بزيارة إيران مرتين فى غضون عشرة أيام فقط، خلال شهر يوليو من عام ١٩٧٨، ليسلم خلالها رسالتين من الرئيس السادات.

أما الزيارة الأولى، فكانت يوم ١٩ يوليو، ضمن جولة شملت فرنسا والمغرب أيضاً. والتى أشاد مبارك، حتى قبل بدء مباحثاته مع الشاه، بالموقف الإيرانى ووصفه بأنه إيجابى، و شدد على أن إيران تساهم على المستوى الدولى بجهود إيجابية منذ عام ١٩٧٣، أما فى المقابل فقد أكد مصدر إيرانى مسئول أن الإمبراطور يواصل باستمرار اتصالاته الدولية وبالذات مع الولايات المتحدة لتحريك وتدعيم الجهود للوصول إلى حل قبل أن ينفجر الوضع. وأضاف المصدر أيضا أن شاه إيران يتفق مع رأى الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى ضرورة استمرار التحرك مع الصبر؛ لأن الدبلوماسية المصرية ستكسب الجولة الأخيرة.

وكانت الزيارة الثانية أيضا يوم ٢٨ يوليو، التقى خلالها مبارك بالشاه وسلمه رسالة من الرئيس السادات تتناول آخر تطورات قضية الشرق الأوسط ونتائج محادثات الرئيس فى فيينا وسالزبورج ونتائج المؤتمر الثلاثى فى ليدز.

ومن ناحية أخرى، لم يتوقف الرئيس السادات عن مساندة الشاه رغم انهماكه فى المباحثات الشاقة مع إسرائيل. ففى خريف عام ١٩٧٨، وبينما كانت سلطة الشاه تتسرب من بين يديه فى طهران، وأخبار المظاهرات والاضطرابات ضد نظام حكمه تتناقلها وسائل الإعلام الأمريكية، كان السادات يعقد اجتماعات مغلقة مع مناحم بيجن وجيمى كارتر على تلال ميريلاند، لتضييق الفجوة فى صياغة ما عُرف فيما بعد باتفاقية كامب ديفيد. ورغم ذلك اتصل السادات هاتفيًا بصديقه المقرب - الشاه - و عبر له خلال الاتصال عن مساندته وعميق أسفه لما يحدث، ثم اتصل به كارتر أيضا بعد ذلك بقليل.

وفى ظل تدهور الأوضاع، اقترح الدكتور سمير صفوت، آخر سفير مصرى لدى طهران، على رئاسته فى القاهرة، بأن الوقت مناسب للتعبير للشاه عن استعداد مصر لبذل ما يراه مناسبا لكسر حدة الوضع المتوتر فى إيران، الأمر الذى كانت نتيجته حضور حسنى مبارك يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٨، إلى طهران. حيث اقترح عليه السفير فكرة وساطة بين الشاه والخمينى - الذى كان لايزال موجودا فى باريس حينئذ - وهى فكرة سبق أن اقترحتها بعض الشخصيات الإيرانية المتصلة برجال الدين فى إيران؛ للتوصل إلى حل وسط يُرضى كلا الطرفين. فكلف حسنى مبارك السفير المصرى أن يستطلع أولا إمكانية مفاتحة الشاه فى هذا الموضوع، الأمر الذى استفسر عنه السفير من مدير البروتوكول الإمبراطورى «هرمزقريب» الذى استطلع بدوره رأى الشاه؛ فوافق على ذلك. وبالتالى استقبل الشاه مبارك كأول شخصية أجنبية يستقبلها منذ اعتكافه فى «رامسر». وسأل مبارك الشاه عما إذا كان هناك شيء بالإمكان عمله لإنقاذ الموقف والمساعدة؛ فابتسم الشاه وأجاب ببساطة أنه يدرك تماما أن بإمكانه الاعتماد على أخيه أنور السادات، ولم يزد؛ مما جعل مبارك يغير مجرى الحديث. ومن ناحية أخرى تلقت السفارة، فيما بعد، تعليمات من القاهرة بإغلاق الحديث فى هذا الموضوع.

ومع ذلك، لم يصدر أى تعليق رسمى معلن فى القاهرة حول تطورات الموقف فى إيران، إلا عندما أعلن الشاه عن عزمه القيام بإجازة خارج إيران. وذلك بعد أن

عين «شاهبور بختيار» رئيسا للوزراء. حيث صرح الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية يوم ٧ يناير ١٩٧٩ لصحيفة نيويورك تايمز بقوله: «نحن نتابع بقلق متزايد وباهتمام فائق ما يحدث فى إيران ونتمنى أن يتوصل الشاه والشعب الإيرانى إلى حل سلمى».

والواقع أن ثمة اتصالات تمت طيلة الأسابيع الأخيرة من عمر نظام الشاه، بين السيدة جيهان السادات والإمبراطورة فرح ديبا؛ فيذكر أحد المراقبين أنه خلال شهر يناير ١٩٧٩، وبينما كانت الثورة قد اقتربت من الانتصار النهائى، لم تستجب الشهبانو على الفور لدعوة السيدة جيهان السادات لها وللشاه لزيارة القاهرة؛ ظنًا من الشاه والشهبانو أن الولايات المتحدة تستخدم السادات لاستدراج الشاه خارج إيران.

كذلك ذكر آخر سفير أمريكى فى طهران « ويليام سوليفان» أنه فى اليوم السابق على مغادرة الشاه إيران، تلقى برقية من السفير «هيرمان إيلتس» سفير أمريكا فى القاهرة، يبلغه فيها أن الرئيس السادات راغب فى أن يتوقف الشاه فى أسوان وهو فى طريقه إلى أمريكا. ويضيف سوليفان: أنه عندما أبلغ الشاه بهذه الدعوة، لم يبد تحمسا أو رغبة كبيرة فى تلبيتها. وقال له: «أبلغ الرئيس السادات عن طريق السفير الأمريكى فى مصر خالص شكرى وتقديرى، وأبلغه أن الشاه سوف يدرس موضوع دعوته»، ثم يستطرد سوليفان: «ومع ذلك ففى اليوم التالى، اتصل بى الديوان الإمبراطورى ليبلغنى أن الشاه قبل دعوة الرئيس السادات وأنه سوف يطير مباشرة إلى أسوان، وأنه سوف يتوقف هناك لمدة أربع وعشرين ساعة فقط. الأمر الذى أبلغه هيرمان إيلتس للسادات». وأخيرا أشار سوليفان إلى أنه لدى وصول الشاه إلى أسوان سيكون الرئيس الأمريكى السابق «جيرالد فورد» ضيفا على الرئيس السادات هناك أيضا.

وبالفعل، اضطر محمد رضا شاه إلى الخروج من إيران يوم الثلاثاء الموافق ١٦ يناير ١٩٧٩، تحت وطأة الثورة الشعبية الجارفة وكذلك الضغوط الأمريكية الهائلة ليكون رابع ملك إيرانى يضطر إلى مغادرة عرشه مرغمًا ويموت خارج بلاده، حيث

هرب آخر ملكين فى الأسرة القاجاريه : محمد على شاه القاجارى إلى روسيا عام ١٩٠٩ ، تحت وطأة الثورة الدستورية ، ومن بعده أحمد شاه القاجارى إلى فرنسا عام ١٩٢٤ ، تحت وطأة ضغوط المؤسسة العسكرية بزعامة رضا بهلوى . كذلك رضا شاه بهلوى والد محمد رضا شاه الذى أجبرته القوات البريطانية والسوفيتية على التنازل عن العرش عام ١٩٤١ وطردته أيضا إلى جزيرة مورشيوس ليقضى هناك بقية عمره حتى وفاته ، ثم يُحمل جثمانه إلى القاهرة حيث دفن فى مسجد الرفاعى . فى نفس الموضع الذى كتب القدر لابنه محمد رضا شاه أن يدفن فيه أيضًا ، فى عهد الرئيس السادات ولا يزال حتى اليوم .

وفور وصول الشاه إلى أسوان فى تمام الساعة الثالثة والنصف عصر اليوم نفسه ، أجريت له مراسم الاستقبال الرسمية كافة ؛ على اعتبار أنه كان لايزال رسميا ملكا لبلاده ، التى خرج منها منذ بضع ساعات . حيث أطلقت المدفعية ٢١ طلقة لدى وصول الطائرتين الخاصتين اللتين أقلتا الشاه وقرينته ووفدا يضم ٣٠ شخصا ، وكان فى استقباله بمطار أسوان الرئيس السادات ، الذى رافقه بعد ذلك إلى فندق أوبروى ، حيث نزل به خلال زيارته . ثم عقدا اجتماعا مغلقا مساء اليوم بالفندق ، دام نحو ساعتين ، بحثا خلالها آخر التطورات .

والحقيقة ، أن وصول الشاه إلى مصر ، فى هذا التوقيت بالذات كان يحمل دلالات سياسية ، كانت تتبدى مخاطرها يوما بعد يوم ، كلما اقتربت الثورة من تحقيق أهدافها ، وهو أمر كانت القاهرة تضعه فى الحسبان بالطبع ، ومن ثم بدا منذ اللحظة الأولى ، أن ثمة حرصا رسميا على انتهاج موقف رسمى متوازن بين الاستقبال الرسمى الذى أجرى للشاه فى أسوان ، وبين الموقف الرسمى المصرى من التطورات الداخلية فى إيران . ومن ثم حرصت القيادة السياسية على إعطاء انطباع مفاده : أن استقبال الشاه فى مصر ، إنما هو يدخل فى إطار المواقف الإنسانية والوفاء لدوره فى عملية السلام . وفى الوقت نفسه ، فإن هذا الاستقبال الرسمى لا يتعارض بالضرورة مع موقف مصر المؤيد لأى نظام حكم يختاره الشعب الإيرانى . وهذا ما عبرت عنه الصحف المصرية ووسائل الإعلام الرسمية كافة .

وفى هذا الإطار، أوردت صحيفة الأهرام ـ يوم ١٧ يناير على لسان مسئول وصفته بـ «دبلوماسى مصرى كبير» قوله: « إن الرئيس السادات وشاه إيران صديقان حميمان، وعادة ما يحتاج الإنسان لصديقه فى مثل هذه الظروف». وأضاف «أن الاستقبال الحار الذى قوبل به الشاه فى أسوان لا يعنى أن مصر تؤيد موقفا على آخر فى الصراع الإيرانى الداخلى».

كذلك، أكد المهندس سيد مرعى مساعد رئيس الجمهورية على هذا المعنى، فى تصريح خاص، أدلى به لصحيفة الأهرام يوم ٢٠ يناير، فبعد أن ألمح إلى أن استقبال الشاه كان يعكس «أصالة الشعب المصرى وموقفه الإنسانى من الشاه ووفاء لدوره فى تأييد السياسة العربية إزاء الشرق الأوسط»، أضاف مرعى أنه كان «للقاهرة دائما بعض الملاحظات حول عدد من مواقف الشاه، ولكن ذلك لا يعنى على وجه الإطلاق أننا لا نقدر حق الرجل ولا الدور الذى قام به». ثم أكد على أن «مصر تقف إلى جوار شعب إيران، وأنها لا تعارض على الإطلاق ما قد يراه متعلقا بمستقبله، ذلك أن للشعب الإيرانى وحده مطلق الحرية فى أن يختار من يتولى مسئولية حكمه».

على أية حال، عندما وصل الرئيس الأمريكى السابق جيرالد فورد إلى أسوان، عقد الرئيس السادات اجتماعا ثلاثيا ضم الشاه وفورد استمر ما يقرب من ساعتين. عبر الشاه خلاله عن شكواه من الأمريكيين، فقال إن كارتر خدعه. فقد استمر يصرح علانية؛ بأنه يؤيد الشاه تأييدا كاملا، بينما كان يتفاوض مع المعارضة فى الخفاء. وإذا كان هناك ثمة حاجة للاتصال، فكان هو ـ أى الشاه ـ فى وضع أفضل مع الأمريكيين لفعل ذلك. وأضاف أنه من الغريب أن ملك المغرب، الذى لم يعد عنده أى التزام بذلك، أبدى استعداده لإرسال قوات لمساعدته. على حين أن الأمريكيين ـ والمفروض أنهم حلفاء ـ لم يقدموا مثل هذا العرض.

ولقد ترك هذا الاجتماع انطباعا غير واقعى لدى الشاه مفاده «أن الموقف يتحسن بعد أن كان ملبدا بالغيوم» بالنسبة له، على حد تعبيره هو. وبعد أن أمضى الشاه أسبوعا فى أسوان، غادر فى تمام الحادية عشرة وخمس دقائق من

صباح يوم ٢٢ يناير، متوجها إلى المغرب، أجريت له مراسم التوديع الرسمية، كالتى استقبل بها.

وقد حرص البيان الرسمى الصادر عن رئاسة الجمهورية، فى ختام زيارة الشاه، على التأكيد على عدد من النقاط التى تعكس الموقف الرسمى المعلن من تطور الأوضاع الإيرانية، وهى:

١ - أن الرئيس السادات أعرب للشاه «عن ترحيب شعب مصر الوفى بحضور جلالته لقضاء الجانب الأكبر من إجازته فى مصر وإجراء بعض الفحوص الطبية اللازمة».

٢ - «أن الشعب المصرى يعتز بالمواقف الأخوية النبيلة التى وقفتها إيران الشقيقة تحت قيادته إلى جانب نضاله فى سبيل الحق العربى». وذلك فى تلميح إلى مبرر استقبال الشاه فى مصر فى هذا التوقيت بالذات، وأن هذا الاستقبال لا يعنى أى شىء آخر غير ذلك.

٣ - أن الشاه إذ يقبل الدعوة «للمجىء المحتمل» إلى القاهرة بعد انتهاء زيارته للمغرب، كى يقيم بين «أهله وعشيرته» فإنه يصر «على تحمل نفقات إقامته فى أى مكان ينزل به».

أما على الجانب الآخر، فكان آية الله خمينى قد أصدر بيانًا، وهو لايزال فى باريس، نشرته صحيفة كيهان المسائية يوم ١٦ يناير، يوم رحيل الشاه عن البلاد، قُرئ أمام أكثر من خمسمائة من مراسلى الصحف العالمية، جاء فيه ما يؤكد على أن الثورة اقتربت تماما من تحقيق أهدافها، من حيث:

١ - أن خروج الشاه من إيران هو «بداية للمرحلة الأولى لإسقاط سلطة النظام البهلوى المجرم التى استمرت لخمسين سنة. وأنها تحققت بفضل الجهاد البطولى للشعب الإيرانى»، وأن آية الله خمينى يهنئ هذا الشعب على «اجتيازه هذه المرحلة بنجاح» وأنه سوف يوجه إليه بيانا آخر قريبا.

٢ ـ أنه سيعلن قريبا عن أسماء أعضاء الحكومة الانتقالية التى ستتولى إجراء انتخابات مجلس المؤسسين وكذلك التصديق على الدستور الجديد للبلاد.

٣ ـ أنه سوف يعود إلى إيران فى أول فرصة ممكنة.

والواقع أنه ما بين التعاطف الذى أبداه الرئيس السادات تجاه الشاه، وبين السخط الشديد الذى نفثه الثوار ضده، بل وتربصهم به، ظهرت نقطة افتراق أخرى بين مصر والنظام القادم فى طهران. صحيح أن تعاطف السادات كان ذا بعد إنسانى أكثر منه سياسى، إلا أن الأجيج الثورى والغضب الشعبى العارم ضد الشاه كان يتسق تماما مع سياسته الغاشمة ضد شعبه أيضا. ومن ثم فإن هذا الغضب كان منتظرا أن يطال كل من كان سيبدى تعاطفا مع هذا الشاه المخلوع.

ولقد كشف الثوار بالفعل، فيما بعد، عن وثائق تؤكد مدى تعاطف السادات مع صديقه الشاه، فمن بين الوثائق التى نشرها الطلاب الذين احتلوا السفارة الأمريكية بعد نجاح الثورة وثيقة عبارة عن نص تقرير أعده السفير الأمريكى بالقاهرة «هيرمان إيلتس» عن تفاصيل اللقاء الذى تم بينه وبين الرئيس السادات فى حضور نائبه محمد حسنى مبارك يوم ٢٥ يناير ١٩٧٩، أى بعد مغادرة الشاه لأسوان بثمان وأربعين ساعة، وقد بعثت الخارجية الأمريكية بصورة من هذا التقرير إلى سفيرها فى طهران ويليام سوليفان. وقبل أن نورد نص ترجمته كاملا. ثمة ملاحظات يتعين علينا الإشارة إليها، أولا، فى ضوء هذا التقرير:

أولا: يعد هذا التقرير أحد الأدلة الواضحة على مصير ملك كان يومًا حليفًا لأمريكا، بعد استنفاد مهامه وانتهاء دوره فى معادلاتها السياسية، كما يوضح أيضًا مدى خضوع الشاه للإرادة الأمريكية للدرجة التى كان لايملك معها حق السيطرة الفعلية على الأفرع الرئيسية لقواته المسلحة فى ظل «العلاقة الوثيقة بين الحكومة الأمريكية وبين الجيش الإيرانى» وقد لا نذهب بعيدا إذا قلنا إن هذه الأفرع الرئيسية لم تكن فى عهد الشاه سوى جيش أمريكى بجنود إيرانيين.

ثانيا: يوضح التقرير أيضا مدى التعاطف الذى أبدى الرئيس السادات تجاه الشاه

للدرجة التى كانت توحى - من خلال تكراره الإشارة إلى استياء الشاه من سوء معاملة الولايات المتحدة له - أنه كان يُعبر ، فى نفس الوقت عن وجهة نظره هو واقتناعه الشخصى.

ورغم أن السادات دعا الولايات المتحدة لأن تترك كافة السبل مفتوحة أمام الشاه وألا تغلق الأبواب فى وجهه. إلا أن ذلك لم يكن يعنى استعداده للدخول فى أى «أعمال تآمرية ضد إيران» فى ظل نظامها القادم. ومن ثم فرغم أنه ذكر بصورة محددة دعوته للشاه للإقامة فى مصر، إلا أنه تجنب أيضا الالتزام بتقديم أى مساعدة له يمكن أن تعيده إلى عرشه، بل إنه شكك بوضوح فى إمكانية عودته ثانية إلى إيران.

ثالثا: يبدو أن رغبة الرئيس السادات فى نقل المعدات والتجهيزات العسكرية الأمريكية الصنع من إيران إلى مصر، كانت تتجاوز رغبته فى إزالة الهواجس الأمريكية من وقوعها فى يد الاتحاد السوفيتى وكذلك اعتراضه على أى نية لتدميرها، إلى حد وجود رغبة أخرى مفادها التلميح للإدارة الأمريكية باستعداده لتحمل إسنادها الدور البديل للقوة الإيرانية فى ظل إستراتيجية الوكيل. رغم أنه أكد علانية - بعد شهور قليلة - عدم استعداده للقيام بدور الشرطى لأى قوة كانت ولعل ما جاء فى هذه الوثيقة يقوم قرينة واضحة على براءة ساحته من التآمر ضد جمهورية إيران الإسلامية، على نحو روجته كثير من الأقلام.

سرى

التاريخ: ٢٥ يناير ١٩٧٩

من: وزارة الخارجية فى واشنطن دى - سى

إلى: السفارة الأمريكية فى طهران عاجل

الموضوع: (سرى) آراء السادات حول الشاه والأوضاع الإيرانية

١ - (كل النص سرى)

٢ - الخلاصة . . .

٣ - دار الجانب الأكبر من مباحثاتى مع السادات ونائبه لمدة ساعتين، حول الشاه والأوضاع الإيرانية وتعقيداتها، حيث كرر السادات طرح النقاط التالية :

٤ - كان رئيس الجمهورية قد أدرك، من خلال حواراته المتعددة مع الشاه فى أسوان أن الشاه بات لديه إحساس بأن أمريكا تعاملت معه بطريقة سيئة، من حيث إن أكثر الأمور المذكورة وتصرفات كارتر وكبار مسئولى حكومته كانت مُضرة بموقف الشاه. وأن الشاه مستاء جداً؛ فذكرت له أن هذا الأمر مثير للدهشة؛ لأن حكومة كارتر ساندت الشاه - مثل سابقاتها - واعتبرته الحاكم الشرعى لبلاده. حقيقة ما فى الأمر أن كثيرا من معارضى الشاه فى أمريكا وجهوا انتقاداتهم أيضا لكارتر بسبب مساندته له. وكم من مرة أعلن المتحدثون الرسميون بلسان الحكومة ترحيبهم بدخول الشاه إلى أمريكا. فقال السادات إنه واقف على هذا الأمر، ولكنه ذكر أن الشاه لا يزال يتصور أن الحكومة الأمريكية تعاملت معه بطريقة سيئة. غير أنه لم يُشر إلى التفاصيل.

٥ - ذكر السادات أنه طلب من الشاه أن يرجع إلى مصر مرة أخرى وأن يبقى بها لأى وقت يريد. إنه معتقد بأنهما سوف يأتيان إلى مصر فى غضون اليوم أو اليومين المقبلين بدل مجيئهما إلى أمريكا. وأنه، لدى إقامته فى أسوان، أعرض الشاه تماما - خلافا لإلحاح الشهبانو عليه - عن أن يجرى أى اتصال بالجيش الإيرانى أو بأى من قوى الأمن هناك؛ حيث إن الشاه كان قد وعد بألا يفعل ذلك وأنه، طبقا لما قال، ملتزم بما قاله.

ذكر السادات أن عودة الشاه إلى القاهرة سوف تكون عاملا لأن يصبح أقرب لإيران، وبالتالى لأن يقيم تطورات الأوضاع الإيرانية بالدقة اللازمة. تجنب السادات إبداء الرأى حول مساعدة الحكومة المصرية للشاه فى عودته إلى السلطة. فى الواقع، إن رئيس جمهورية مصر العربية قال إنه لايدرى هل سيتمكن الشاه من أن يعود إلى إيران مرة أخرى أم لا؟ مع ذلك قال : إن الأمل

هو أن تترك أمريكا كافة السبل مفتوحة أمام الشاه و«ألا تغلق الأبواب فى وجهه» كما قال.

٦ - تذكيرا باقتراحه السابق، القائم على استعداده لأن يوفر مكانا فى مصر للمعدات التى نرغب فى إخراجها من إيران (القاهرة ٥٩٤) ذكر السادات أنه انزعج بشدة فور سماعه من الشاه أنه من المقرر أن يتم تدمير هذه المعدات. وأن الشاه كان قد أذاع له سر علاقة أمريكا الوثيقة بالقوات المسلحة الإيرانية، وبخاصة مع القوات الجوية، وأنه يثق تماما فى قائد القوات الجوية. وطبقا لما قاله الشاه له إن الحكومة الأمريكية طالبت قائد القوات الجوية (أو أمرته) أنه فى حالة تدهور أوضاع إيران الأمنية، أن يقوم بتدمير هذه المعدات الأمريكية المعقدة فى حال تعرضها للخطر. قال السادات: إذا كان هذا الموضوع واقعيا، إلا أنه ليس منطقيا. وأن الاقتراح، الذى كان قد تقدم به لتخزين هذه المعدات فى مصر، لا يزال قائما. وقال إن هذه المعدات سوف تصبح مفيدة هنا حقّا. أما إذا لم تتمكن الحكومة الأمريكية من وضعها، فى الوقت الراهن، تحت تصرف الحكومة المصرية، فيمكن أن يُرجأ شحنها إلى وقت آخر مناسب.

٧ - أشار السادات بعد ذلك إلى الآلة العسكرية الإيرانية، من حيث إنها تم إعدادها بواسطة الحكومة الأمريكية والتدريب عليها أيضا وإنها تعد إحدى القوى الراسخة فى المنطقة. وقال إنه من اللازم أن تتم المحافظة على إمكاناتها، بل ويتعين الحفاظ على العلاقة الوثيقة بين الحكومة الأمريكية وبين الجيش الإيرانى. وطبقا لقوله، فإن السادات راغب فى إقامة خط اتصال مباشر بين أمريكا وهذا الجيش. وأنه لم يتحدث مع الشاه بخصوص هذا الموضوع. وأكد أنه ليس بصدد مشروع تآمرى، ولكنه آمل فى أن يتمكن من إفهام الأغلبية فى الجيش الإيرانى أن السادات مؤمن بأن مصير إيران ومصر، بوصفهما رهنا الاستقرار فى هذه المنطقة، يُحتم عليهما ضرورة التعاون والتفاهم المتبادل.

٨ - ذكرت للسادات أننا مثله أيضا؛ قلقون بشأن الأوضاع فى إيران، بل نحن أكثر. . . وأننا نبحث فى هذه الأوضاع على أعلى المستويات. ثم قلت له إننى

آسف لأن يفكر الشاه أننا تعاملنا معه بطريقة سيئة. لكن على السادات أيضا أن يعلم أننا مازلنا نعتبره هو الحاكم الشرعى للبلاد. اعترفت له بأننا أقمنا علاقات قديمة ووثيقة جدًا مع القادة العسكريين فى إيران. ورغم عدم التطرق إلى التفاصيل إلا أننى طمأنته بأنه يجب القيام بأى عمل من شأنه أن يحفظ على الجيش الإيرانى حالته، عنصرا للاستقرار بالمنطقة.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الشاه، كررت عليه أننا نعتبره هو الحاكم الشرعى للبلاد، ولا نفكر فى أحد يجبره ويسد الطرق فى وجهه؛ لأن الشعب هنا هو الذى يتخذ القرار، وذكرت له أننى أشك فى أن تكون هناك أوامر قد صدرت إلى القوات الجوية الإيرانية بتدمير المعدات العسكرية الأمريكية. على أننى سوف أعُد، بالتأكيد، تقريرا بآرائه إلى واشنطن، ولسوف أبلغه بالتطورات.

٩ ـ السادات راغب فى أن يتلقى ردا على اعتراضه هذا. برجاء أن تبلغنا الوزارة بأى رد يتعين على تقديمه له.

١٠ ـ .....».

ولم يمض أكثر من أسبوع على هذا اللقاء، حتى وصل آية الله خمينى إلى إيران يوم الأول من شهر فبراير، بعد ستة عشر عاما قضاها فى المنفى، كان همه الأكبر خلالها هو التحريض على الإطاحة بنظام حكم الشاه. وكان وصوله يعنى بالتأكيد أن الموقف الداخلى الإيرانى قد حسمته الثورة لصالحها، بقدر ما حسمت أيضا مصير الشاه إلى الأبد. وكان يعنى أيضا أن ثمة سياسة إيرانية غير مسبوقة حيال الكثير من المجريات الإقليمية أوشكت على الظهور.

واتساقا مع موقفها الذى سبق أن قررته من قبل، أعلنت مصر استعدادها لاستمرار علاقاتها مع إيران فى ظل أى نظام يختاره الشعب، وهو ما أكد عليه تصريح رسمى صدر فى القاهرة يوم ١٢ فبراير، أى بعد مضى ساعات قليلة من إعلان انتصار الثورة الإسلامية. والذى ارتكز على نقطتين مهمتين:

أولاً: أن مصر حريصة «على الدوام على إرساء علاقاتها مع إيران على المبدأ

الأساسى الذى تعتنقه فى سياستها الخارجية، وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام إرادة الشعب وحقه فى الاختيار الحر بمنأى عن التدخلات الأجنبية».

ثانيا : «تعتزم الحكومة المصرية الاستمرار فى تلك السياسة المعبرة عن إجماع الشعب المصرى لتعزيز العلاقات الوثيقة بالشعب الإيرانى وحكومته التى يختارها، متمنية لهذا الشعب العريق كل التوفيق والنجاح فى تحقيق أعلى قدر من الرخاء والحفاظ على إيران عزيزة قوية مصونة من التدخلات والأطماع الأجنبية».

ولهذا، أعلنت مصر - بعد أيام قلائل - اعترافها الواقعى بالحكومة الإيرانية المؤقتة بزعامة المهندس مهدى بازرگان، فور إعلانها، ثم أعلنت اعترافها القانونى يوم ٤ إبريل بنظام الجمهورية الإسلامية، فور إعلانه فى طهران يوم الأول من إبريل.

وكان الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى قد بعث بخطاب رسمى إلى المهندس مهدى بازرگان، لتهنئته بمناسبة تشكيله لأول حكومة فى العهد الجديد، وهو ما كان يعد اعترافا واقعيا، كما سبق القول، نورد نصه على النحو التالى، نظرا لأهميته؛ حيث إن معظم الكتابات والمؤلفات، سواء الإيرانية أو العربية، التى تناولت العلاقات الإيرانية - المصرية، تغفل، وربما تجهل حقيقة هذه المبادرة الودية من جانب الحكومة المصرية تجاه النظام الإيرانى الوليد فى طهران:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد مهدى بازرگان

رئيس وزراء إيران

يسرنى أن أوجه إليكم خالص التهنئة القلبية بمناسبة توليكم رئاسة الوزراء فى هذه المرحلة الدقيقة التى يجتازها بلدكم الشقيق والتى تربطنا بها وبشعبها العريق أوثق الروابط الروحية والحضارية.

ونحن إذ نتطلع إلى استمرار وتعزيز التعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين فى جميع المجالات، كما أعلنا فى البيان الرسمى الذى أصدرته حكومة جمهورية مصر العربية فى الثانى عشر من هذا الشهر. نرجو الله أن يوفقكم فى التصدى للتحديات الضخمة التى تواجهكم من أجل تحقيق الرفاهية لكافة أبناء الشعب الإيرانى.

القاهرة فى ١٧ فبراير ٧٩. مصطفى خليل

١٩ ربيع الأول ١٣٩٩هـ. رئيس وزراء جمهورية مصر العربية

بيد أن هذه المبادرة المصرية لم تلق أدنى استجابة تذكر من النظام الجديد فى طهران، وحسب. بل على العكس من ذلك، إذ أخذ هذا النظام يدفع بعلاقاته مع القاهرة نحو التصعيد والمواجهة؛ نظرا لأن منطلقاته الأيديولوجية التى قام عليها، فضلا عن شعاراته سواء الداخلية أو الخارجية كانت تنطوى على حكم مسبق تجاه العديد من القضايا السياسية، منها ما كان يخص العملية السلمية التى كادت مصر تتمها مع إسرائيل حينئذ، هذا أولا. وثانيا فإن الحسابات الإيرانية ـ فى ظل سيطرة الأجنحة المتطرفة على الثورة ـ كان مؤداها هو طرق باب المنظومة العربية واكتساب الرأى العام العربى من باب المزايدة على القضية الفلسطينية من ناحية، والتركيز على فكرة أن إيران فى ظل عهدها الجديد، إنما هى السند والقوة المضافة للأمة العربية، فى محاولة لكسر حدة الخوف الذى كان يتملك الأنظمة العربية الصغيرة فى منطقة الخليج العربى من ناحية أخرى. وكان هذا الموقف الإيرانى ـ فى الواقع ـ يتسق مع حالة التوتر الذى كان يتسيد المنظومة العربية طيلة النصف الثانى من السبعينيات.

وفضلا عما سبق، كان من رأى الخمينى و المحيطين به من العناصر الدينية المتطرفة أن مصر باستضافتها للشاه، أقدمت على ما أحجم عنه غيرها، ممن كانوا أولى به منها كالولايات المتحدة وفرنسا والأردن، نظرا للعلاقات الوثيقة التى كانت تربط الشاه برؤساء حكومات هذه الدول. وأن ما يقال عما قدمه الشاه ونظامه لمصر؛ فإنه لم يقدمه من حسابه الخاص، وإنما هو من مال الشعب الإيرانى، الأمر

الذى يجب على مصر معه ألا تظل أسيرة لعقدة الاعتراف بالجميل بالصورة التى تجبُّ إرادة الشعب وتعلو على حقه فى تقرير مصيره.

وبالتالى، ففى ظل الدعوة المصرية المعلنة للشاه بالعودة إلى مصر، استدعى وزير الخارجية الإيرانية «كريم سنجابى» السفير المصرى لدى طهران «سمير صفوت» يوم ٤ مارس، إلى ديوان الوزارة، حيث وجه تحذيرا إلى الدول التى تأوى الشاه تحت أية صفة أو بأية ذريعة، من أن ذلك أمر سيلقى الإدانة من جانب الحكومة الإيرانية، كما سيترك آثارا سلبية فى المستقبل على علاقات هذه الدول بإيران.

ثم بدأت الصحف الإيرانية فى شن حملة إعلامية منظمة ضد مصر، أخذت وتيرتها تتزايد يوما بعد يوم، وذلك على النحو الذى عكس اتجاها إيرانيا رسميا نحو قطع العلاقات مع مصر. وعلى سبيل المثال، ذكرت صحيفة كيهان الصادرة باللغة الإنجليزية بتاريخ ١٠ مارس، أن الحكومة الإيرانية قررت قطع جميع معوناتها وقروضها عن مصر، وأن بعض المصادر الرسمية ذكرت أن هذه الخطوة تأتى ردا على تأييد الرئيس السادات للشاه المخلوع. وأضافت الصحيفة أن توقيت إعلان القرار يواكب زيارة الرئيس كارتر للقاهرة. وتضمن الخبر أيضا تعليقا لأحد الاقتصاديين - الذى لم تعلن الصحيفة عن اسمه - بأن إيران لم تكن مصدرا أكبر للمعونات لمصر وإنما كان ذلك عملا رمزيا أكثر من أى شىء آخر.

بينما شنت صحيفة «إطلاعات»، فى اليوم التالى، حملة شديدة ضد الرئيسين كارتر والسادات، ذاكرة أنهما إذا كانا قد تناولا قضايا السلام بين مصر وإسرائيل إلا أنهما، فى الحقيقة، كانا يدرسان الموضوع الحقيقى الآخر، ألا وهو إيران. ولذا فإن الشعب الإيرانى قرر إفشال كل مؤمراة تريد إرجاع البلاد إلى وضعها السابق.

وفى اليوم نفسه، صرح «سنجابى» بأن إيران لن تساند مساعى أنور السادات من أجل إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل. ولكن طهران لن تنضم إلى الجبهة المعارضة للسادات، المعروفة باسم جبهة الرفض.

أما صحيفة «آيندگان»، فقد كانت أكثر صراحة ووضوحا فى التعبير عن الموقف الإيرانى المزمع اتخاذه من مصر، حيث نشرت خبرا فى نفس اليوم (١٠ مارس)، نقلا عن صحيفة الوطن الكويتية، أن إيران ستغلق سفارتها فى القاهرة؛ إذا وقّعت مصر صلحا منفردا مع إسرائيل. وأن ذلك هو الوعد الذى قدمه آية الله خمينى لياسر عرفات، خلال زيارة الأخير لإيران (١٧/ ٢/ ١٩٧٩). وأضافت الصحيفة، نقلا عن نفس المصدر، أن إيران لن تقبل أبدا أن توجد لها سفارة فى القاهرة بجوار سفارة لإسرائيل.

وبالفعل، أصدر آية الله خمينى بيانا مقتضبا، يوم ٢٦ مارس، يوم أن وقّعت مصر وإسرائيل معاهدة السلام، يدين فيه بشدة هذه التسوية، معتبرا أنها محض خيانة للإسلام والمسلمين. وكان نص البيان هو:

بسم الله الرحمن الرحيم

لكم نبهت، ومنذ خمسة عشر عاما، إلى خطورة إسرائيل الغاصبة، وأعلنتها حقيقة أمام الملأ فى الدول الغربية. أما وقد أصبح المخطط الاستعمارى للسلام بين مصر وإسرائيل، يمثل خطرا داهما ومحدقا وجادا، وكشف السادات بصورة أكبر، من خلال قبوله لهذا السلام، عن مدى تبعيته لحكومة أمريكا الاستعمارية. وما كان بالإمكان أن ننتظر غير هذا من صديق لشاه إيران السابق. فإن إيران تعتبر نفسها على درب واحد مع الأخوة مسلمى البلدان العربية، وترى نفسها شريكة لهم فى اتخاذ قراراتهم فى هذا الشأن. وعلى هذا فإن إيران تعتقد أن سلام السادات مع إسرائيل خيانة للإسلام والمسلمين وللأخوة العرب. وأنها ستؤيد الموقف السياسى للبلدان العربية التى تعارض هذه المعاهدة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

روح الله الموسوى الخمينى

٥/ ١/ ١٣٥٨هـ. ش

٢٦/ ٣/ ١٩٧٩

ولعنا نلاحظ بوضوح أن البيان انطوى أيضًا على محاولة للدخول إلى المنظومة العربية، لأغراض تتصل بمحاولة التأثير عليها والقيام بدور فاعل فيها، من باب المزايدة على القضية الفلسطينية، من ناحية، واستثمارا لحالة التمزق العربى التى كانت سائدة فى ذلك الوقت.

والمعروف أن مبادرة الرئيس السادات نحو إبرام سلام مع إسرائيل قد أضافت عاملا آخر لعوامل الانقسام بين الدول العربية، حيث تكونت، منذ زيارته للقدس «الجبهة القومية للصمود والتصدى» من كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية. وهى الدول التى تزعمت الاتجاه الرافض لإبرام مصر لأى اتفاقيات أو معاهدات سلام مع إسرائيل.

ومن ثم، اعتبرت هذه الدول «أن نتائج مؤتمر قمة كامب ديفيد، تمثل استمرارا للتآمر على الشعب الفلسطينى.. وأن السادات خرق اتفاقات القمة العربية والدفاع المشترك وأضاع الانتصارات الفلسطينية فى المجالات الدولية، وتخلى عن مفهوم السلام العادل وهو الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة». و«أن مصر قد خرجت من الصف العربى ومن المعركة... وانتهكت قرارات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتحرير الأرض»، وبالتالى جاء قرار جبهة الصمود ترجمة لمفهومها عن الموقف المصرى، وتمثل فى: رفض مؤتمر قمة كامب ديفيد وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصرى، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة.

وبعد ذلك، انعقد المؤتمر المعروف بـ «مؤتمر المقاطعة» فى العاصمة العراقية بغداد يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٨، خصيصا من أجل بحث واتخاذ موقف عربى جماعى ضد مصر، وهى التى لم تخرج عن قرارات جبهة الصمود، والتى أشعرت الرئيس السادات أيضا بمرارة وألم شديدين من جراء رد الفعل العربى هذا.

وانطلاقا من الحالة التى أصبحت عليها المنظومة العربية؛ بعد معاهدة السلام، فى ظل النشاط المعادى الذى قامت به جبهة الرفض لعزل مصر وتهديدها للدول العربية المحافظة بأن تحذو حذوها وإلا تعرضت للانتقام. كان طبيعيا أن يلعب

آية الله خمينى على هذه الورقة، خاصة وأنها كانت هى الورقة الرابحة حينئذ، فلم يكن يقبل أن يتنازل عن تأييد العديد من الدول العربية له فى مقابل حفاظه على علاقاته بمصر، ولاسيما أن المتاجرة بالقضية الفلسطينية كانت هى الورقة التى كان يزايد عليها خصوم مصر فى ذلك الوقت، الذين قاموا بتحركات سريعة ومضادة للإجهاز على العلاقات المصرية ـ الإيرانية أيضا.

إذ قام سفراء دول الرفض وممثلوها فى إيران بدور نشط لحشد مشاعر الإيرانيين ضد مصر، مستفيدين من تعاطفهم الشديد مع القضية الفلسطينية حيث كانوا دائمى اللقاء والحوار مع هيئات التحرير فى الصحف الإيرانية وطلبة الجامعات والهيئات العلمية وحثهم على إرسال تعليقات وبرقيات إلى الصحف الإيرانية يطالبون فيها بقطع العلاقات مع مصر، مستفيدين من كل نقد توجهه القاهرة للأساليب الإيرانية الدموية فى تصفية خصومها.

وإضافة إلى ذلك، لعب كل من الرئيس السورى السابق حافظ الأسد، والليبى معمر القذافى وياسر عرفات الدور المهم فى تحريض طهران على قطع علاقاتها مع القاهرة.

إذ بعث حافظ الأسد إلى إيران وزير الإعلام السورى «أحمد إسكندر» الذى أوصى الإيرانيين بقطع علاقاتها مع مصر فى ظل الحسابات الخاصة التى كانت تعدها سوريا لاستثمار الثورة الإيرانية واتخاذها أداة لإرهاب وابتزاز عرب الخليج. كذلك بعث العقيد القذافى رئيس الوزراء عبد السلام جلود الذى كان الرجل الثانى فى ليبيا، حينئذ، فى زيارة لإيران استغرقت أسبوعين؛ لنقل تهنئة القذافى وممارسة ضغوط على آية الله الخمينى بقطع العلاقات مع مصر.

وفى هذا الإطار أيضا، كان ياسر عرفات ـ رحمه الله ـ أول زعيم أجنبى يصل إلى طهران لتهنئة الخمينى بالنصر، حيث وصل يوم ١٧ فبراير على رأس وفد يضم ٦٠ شخصا. وفور وصوله اجتمع عرفات مع آية الله خمينى، وفى ختام الاجتماع قال عرفات للصحفيين: «عندما دخلت الأجواء الإيرانية شعرت

وكأننى أدخل أبواب القدس. اليوم انتصرت الثورة الإسلامية فى إيران وغدا ستنتصر فى فلسطين».

ولقد أثمرت هذه الجهود العربية فى شحن الرأى العام الإيرانى ضد مصر، وأصبح الوضع مؤهلا لاتخاذ قرار رسمى تصدره طهران بقطع العلاقات معها.

ويجدر بالذكر هنا، أنه عقب الإعلان عن التوقيع النهائى على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وفور إدانة آية الله خمينى لهذه المعاهدة، خرجت الجماهير الإيرانية الغاضبة إلى الشوارع فى معظم المدن الإيرانية الرئيسية لتعبر عن رفضها التام للسلام بين إسرائيل ومصر.

كما قام الطلاب العرب المقيمون فى إيران بالهجوم على مبنى السفارة المصرية بطهران، بمنطقة «سلطنت أباد» واحتلالها بعد أن جردوا حرسها الإيرانى الرسمى من أسلحته وأمروا موظفى السفارة بالانبطاح أرضا على وجوههم، ثم عاثوا فيها فسادا وحملوا ما توصلت إليه أيديهم من متاع.

أما عن رد الفعل الرسمى الصادر عن وزارة الخارجية والأصداء الشعبية، لتوقيع معاهدة السلام، فقد رصدتها السفارة الأمريكية فى كتاب بعثت به إلى واشنطن، نورد نصه على النحو التالى:

سرى للغاية

التاريخ: ٢٦ مارس ١٩٧٩.

من: السفارة الأمريكية فى طهران

إلى: وزارة الخارجية فى واشنطن دى. سى

الموضوع: رد فعل الإيرانيين حيال معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

١ ـ النص بالكامل سرى للغاية.

٢ ـ الخلاصة.....

٣ ـ وجهت وزارة الخارجية الإيرانية اليوم انتقادا شديدا لمعاهدة السلام المصرية ـ

الإسرائيلية، من خلال بيان رسمى أذيع عبر الإذاعة الوطنية. ولسوف يكون هذا البيان، بإعلانه التأييد الكامل للثورة الفلسطينية هو الميثاق الوحيد الذى يعترف رسميا بحقوق الفلسطينيين فى المنطقة. حيث أعلن سنجابى وزير الخارجية، فى برقية إلى عرفات، الاعتراف الرسمى به بوصفه الممثل الرسمى للفلسطينيين والتأييد التام له من الحكومة الإيرانية.

٤ـ كما حملت إذاعة طهران بشدة أيضا على هذه المعاهدة، عبر بيان لها قُرئ بواسطة طالبين عربيين. كلاهما كان عضو المجموعة المحتلة للسفارة المصرية. إنهما يزعمان أن جماعتهم قوامها الطلبة العرب المقيمون فى إيران؛ كما ادعيا أنهم لم يهجموا على السفارة، بل إن واحدا من بين المسئولين فيها، الذى أعلن تأييده لثورتهم، هو الذى سمح لهم لأن يحتلوا بأنفسهم مبنى السفارة بحرية. إنه ادعاء يغاير نص تقرير السفارة المصرية (يُرجع إلى البرقية).

٥ـ أصدرت مجموعة بكلية الضباط بطهران تطلق على نفسها «الطلبة المسلمون» بيان اعتراض على هذه المعاهدة. كذلك نُظمت المظاهرات ضد هذه المعاهدة أيضا فى مدينتين إقليميتين حتى الآن؛ ففى رفسنجان تدفق إلى الشوارع زهاء الأربعين ألف شخص فى تظاهرة تأييد لجمهورية إيران الإسلامية والاعتراض على المعاهدة. أما فى تبريز، فقد بثت الإذاعة أصوات عدد من المتظاهرين ضد معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ذكرت أنهم مئات الآلاف. يتردد أن هذه المظاهرة لا تزال مستمرة أيضا. علاوة على هذا، ألقى خمينى كلمة فى معارضة هذه المعاهدة (برقية منفصلة). كما أدانها أيضا آية الله بروجردى.

٦ـ فى طهران، استمرت المظاهرات بصورة متفرقة، طيلة اليوم. فضلا عن احتلال السفارة المصرية، نُظمت مظاهرات اعتراض أخرى، صباح اليوم، فى شارع شاهرضا. مرت بعد ظهر اليوم أيضا مجموعة صغيرة من المتظاهرين بجوار مبنى السفارة الأمريكية (دون توقف) وينتظر أن تقوم جماعات أخرى بنفس العمل».

سوليفان».

وتأسيسا على ما سبق، أصبحت مسألة قطع العلاقات الإيرانية ـ المصرية مسألة وقت. وهى مسألة، وإن كانت تعكس العديد من الدوافع والأسباب التى سبق ذكرها، إلا أن القرار الذى اتخذ فيما بعد فى هذا الشأن، كان فى الواقع، يجسد أيضا مدى النجاح الذى أحرزته العناصر الثورية المتطرفة فى السيطرة على السلطة. كما كان يعكس فى الوقت نفسه، مدى قدرتهم فى التأثير على صانع القرار الإيرانى. حيث إنهم كانوا يرون أن «إسلامية» السياسة الخارجية إنما هو تدعيم لمكانة إيران الإقليمية وإنجاح لمساعيها على المستوى الدولى. وبالقدر نفسه، كان أمر قطع العلاقات، الذى أصدره آية الله خمينى يوم ٢٨ إبريل ١٩٧٩، إلى وزارة الخارجية، يعد تجريدا صريحا للحكومة الوطنية المؤقتة بزعامة مهدى بازرگان من صنع القرار أو اتخاذه أيضا.

لقد كان من المعروف أن التيارات والأجنحة التى شاركت فى الثورة، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم تكن فى هذا الوقت المبكر من عمر الثورة، قد نجحت فى الوقوف على مفاهيم محددة أو واضحة لقضايا الداخل أو الخارج. وهو أمر كان يجسد مدى الافتراق بين الشركاء على المستويين: النظرى والتطبيقى بالنسبة للسياسة الخارجية. ولقد بدت مظاهر هذا الافتراق بشأن العمل الخارجى الإيرانى فى العديد من القرارات والمواقف، بدءا من استقالة كريم سنجابى من منصب وزير الخارجية، بعد عدة أسابيع من انتصار الثورة، والتصريحات المتناقضة للمسئولين الإيرانيين، وصولا لاستقالة الحكومة المؤقتة بزعامة بازرگان عقب احتلال الطلبة للسفارة الأمريكية ـ كما سيرد ذلك بالتفصيل لاحقا ـ مرورا بقرار قطع العلاقات الإيرانية ـ المصرية.

وفى هذا الإطار، نذكر مثلا، أنه فى الوقت الذى كان التيار الدينى المتطرف يسحب صلاحيات «الجبهة الوطنية» الواحدة تلو الأخرى، ويرى ضرورة قصوى فى قطع العلاقات مع مصر. كان هناك قطاع كبير من المثقفين والدبلوماسيين الإيرانيين يرون أن ازدياد الالتحام السياسى مع العالم العربى، يجعل إيران ـ رغما عنها ـ طرفا فى المشاكل والخلافات العربية، التى قد تزول مع الوقت ويبقى العداء

العربى نحو إيران فقط . كما أن إظهار التضامن المبالغ فيه من جانب إيران مع العرب قد يفرض عليها اتخاذ قرارات لا تقتضيها مصالحها . كما كان من رأى هؤلاء المثقفين أن الإبقاء على علاقات طيبة مع مصر سيساعد إيران على تحقيق التوازن المفيد فى علاقاتها العربية ؛ لأن العرب سيعودون يوما ما إلى مصر . ومن ثم كان البعض ممن آمن بذلك مثل «صادق قطب زاده» ، أحد زعماء الثورة ، أكد علانية أن بلاده ليست على استعداد لقطع علاقاتها مع مصر ؛ حتى لا تجد نفسها وحيدة ، حين تتصالح الدول العربية مع مصر بعد فترة .

غير أن آية الله خمينى قد حسم الموقف ، عندما أصدر أمرا إلى وزير الخارجية الإيرانية ، بقطع العلاقات السياسية مع مصر ، جاء نصه :

« معالى السيد الدكتور يزدى وزير الخارجية

إنه بالنظر إلى معاهدة الخيانة التى تم توقيعها بين مصر وإسرائيل ؛ وبالنظر لانقياد الحكومة المصرية الأعمى لأمريكا وللصهيونية ، يتعين على الحكومة المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الحكومة المصرية .

روح الله الموسوى»

والجدير بالذكر ، أن حكومة بازرگان كانت آخر من يعلم بهذا الأمر ، حيث كان السفير المصرى سمير صفوت مجتمعا مع الدكتور «إبراهيم يزدى» وزير الخارجية ، من التاسعة حتى العاشرة والنصف من صباح نفس اليوم الذى أذيع فيه هذا القرار ، حتى أن «يزدى» تطوع يومها بالقول : إن علاقات مصر وإيران ما زالت محل دراسة . بل إن المقابلة نفسها كانت بغرض الحصول على موعد للسيد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء المصرى للحضور إلى إيران لمقابلة آية الله خمينى ، وليقدم للوزير التهنئة بمناسبة توليه مهام منصبه وزيرا للخارجية . وكان وزير الخارجية قد وافق على الفور باقتراح مصر الاكتفاء بسحب السفراء فقط ، وليس إغلاق السفارة . وعندما فوجئت السفارة بإذاعة نبأ قطع العلاقات مع مصر من إذاعة طهران ، اتصل السفير المصرى بمدير البروتوكول بوزارة الخارجية الإيرانية ، الذى

نفى علم الوزارة نفسها بالنبأ. ورجا السفير عدم تصديق أى شىء بهذا الصدد، ما لم تخطره الوزارة نفسها، التى ظلت ممتنعة عن التعقيب لمدة أربع وعشرين ساعة، أصدرت بعدها بيانًا بقطع العلاقات مع القاهرة، مستنكرة ما وصفته بالتواطؤ الأثيم بين أمريكا ومصر وإسرائيل.

وفى المقابل، أعلنت مصر ردها بإجراء مماثل، فى اليوم نفسه، ٣٠ إبريل ١٩٧٩، وقد فسر متحدث رسمى باسم وزارة الخارجية المصرية قرار القاهرة بقطع علاقاتها مع طهران، أنه «جاء استنكارا لقبول النظام الإيرانى الانسياق لضغوط دول الرفض». ثم أكد أن «مصر رغم مزايدة المزايدين ستسير فى طريقها بكل حزم وثبات من أجل حقوق العرب والمسلمين وتحرير الأراضى العربية المحتلة، بما فيها القدس واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى».

وهكذا، قطعت العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران على خلفية الصراع العربى-الإسرائيلى، كما قطعت أول مرة فى يوليو من عام ١٩٦٠، ورغم أن القرار فى هذه المرة كان مصدره طهران وليست القاهرة، إلا أن تصادم التصورات الإستراتيجية بين البلدين بالنسبة للصراع العربى-الإسرائيلى كان هو القاسم المشترك الوحيد فى كلا قرارى قطع العلاقات الإيرانية المصرية على حد سواء، سواء كان هذا القرار من القاهرة عام ١٩٦٠، أو من طهران عام ١٩٧٩.

حيث إن رفض النظام الجديد فى طهران للصيغة الإستراتيجية التى تبناها الرئيس السادات لحل الصراع العربى-الإسرائيلى، أتاح لإسرائيل الفرصة مرة أخرى لأن تلعب دورها الانقسامى فى العلاقة بين القاهرة وطهران، مثلما أتيح لها أن تلعبه بينهما أيضا، عندما رفضت القاهرة اعتراف شاه إيران بإسرائيل.

أما هذه المرة، فقد أصبح النظام الإسلامى، الذى أطاح بنظام الشاه، يرى أن إسرائيل هى أحد مصادر التهديد لتصوراته ومنطلقاته السياسية. وأن عملية السلام التى تقودها القاهرة، إنما أفضت إلى شقاق عربى-عربى، بقدر ما أتاحت لإسرائيل الفرصة لاستمرار عدوانها على الأمة الإسلامية.

والحق، أن رفض إيران للسلام، فى ذلك الوقت، كان يشكل الوسيلة المثلى كى تتمدد فى مساحة الانفراط العربى الشديد، والتى كانت قد بلغت حدا يمكن أن نسميه ـ فى ظل العزلة التى فرضتها الدول العربية على مصر ـ اللامشروع العربى، أى وجود فراغ عربى أصبح يمثل إغراء أمام إيران للتمدد والتدخل فى مجمل التفاعلات العربية، بغرض استقطاب المنظومة العربية حول التصورات الإيرانية ذات البعد الإسلامى.

بينما كانت مصر ترى أن النصر العسكرى الذى تحقق فى أكتوبر ١٩٧٣، فرض واقعا جديدا و أتاح فرصة مواتية، يمكن استثمارها لاستكمال مراحل تحرير الأراضى العربية التى لا تزال إسرائيل تحتلها، وذلك بصيغة لا تقوم على الصراع المسلح وتنطلق من موقف القوة الذى تحقق بالحرب، ومن ناحية أخرى تستثمر التوجه الأمريكى الجديد لبناء هيكل للسلام فى منطقة الشرق الأوسط، وهو الذى تحقق بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد فى سبتمبر من عام ١٩٧٨، (الورقة المصرية ـ الورقة الفلسطينية)، ثم بتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية فى مارس عام ١٩٧٩.

الأمر الذى دفع بالعلاقات الإيرانية ـ المصرية إلى أقصى تدهور تشهده فى ذلك الوقت، عندما قطعت طهران علاقاتها مع القاهرة فى إبريل من عام ١٩٧٩، بعد مُضى حوالى ثمانى سنوات تقريبا من عودتها فى أغسطس من عام ١٩٧٠، لتبدأ مرحلة أخرى من المواجهة السياسية الضارية بينهما، استخدم كل طرف منهما قدراته السياسية والإعلامية لمحاصرة وتطويق الآخر. وقد برز ذلك فى العديد من مظاهر التوتر وأبعاد المواجهة بينهما، على النحو الذى سنتناوله فى الجزء التالى.

أبعاد المواجهة المصرية-الإيرانية

لقد أصبح من الواضح، تأسيسا على ما سبق، أن تصورات مصر الإستراتيجية وكذلك مفاهيمها ومنطلقاتها السياسية، بعد معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، باتت فى نظر إيران، بعد الثورة الإسلامية، تحمل فى مكوناتها عناصر لا تصب فى نقطة التقاء مصالح معها.

وبعبارة أخرى، فإنه فى الوقت الذى أصبحت فيه القاهرة تتبنى السلام بوصفه صيغة لحل الصراع العربى-الإسرائيلى، لاسترداد الحقوق العربية السليبة، أصبحت طهران تتبنى صيغة عدائية معلنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من ناحية. ومعادية بالتالى لعملية السلام المذكورة من ناحية أخرى. وذلك فى إطار مقلوب لتصورات نظام الشاه ومنطلقاته.

وكذلك أدركت القاهرة أن تحركات طهران باتت تمثل تهديدا حقيقيا، ليس بسبب موقفها الرافض والمعارض لعملية السلام، بل من حيث تزايد احتمالات تسرب المد الثورى داخل المجتمعات الخليجية، ذات التركيبة الخاصة، بما يعنى حدوث خلخلة فى بنية هذه المنطقة بالذات. وكذلك تزايد احتمالات التمدد الإيرانى فى المنطقة فى ظل وجود فراغ عربى فيها، خاصة أن الافتراق الذى ظهر بين القاهرة وطهران، جاء متزامنًا مع العزلة التى فرضت عربيا على مصر، وفى كلتا الحالتين كان الأمر يمثل تهديدا للمصالح المصرية بشكل عام.

ولقد ارتبط سلوك كل من القاهرة وطهران، بعد قطع العلاقات بينهما، بمدى إدراك النخبة المسئولة فيها للطرف الآخر وللعناصر المكونة لإستراتيجيته ومفاهيمه السياسية. ومن ثم أدار البلدان صراعا سياسيا ضاريا وتبادلا حملات إعلامية شديدة، حول مجموعة من القضايا الخلافية بينهما. أما النقطة اللافتة للنظر وسط هذا العداء، فقد تمثلت، من وجهة نظرنا، فى محاولة كل من: آية الله خمينى والرئيس أنور السادات اغتيال الآخر معنويا، إذا صح التعبير. وقد انطلق كل منهما من إدراكه الخاص بالطرف الآخر. كما استندا-بالقدر نفسه-فى إدارة صراع كل

منهما مع الآخر على تصورات بلاده الإستراتيجية ومصالحها القومية. وهو ما تجسد فى القضايا الخلافية الرئيسية بين البلدين فى ذلك الوقت، والتى سوف نتناولها بالتفصيل بعد أن نعرض أولا لإدراك آية الله خمينى لعملية السلام وإدراك الرئيس السادات للثورة الإيرانية بوصفهما محددين رئيسيين لمجموع السلوكيات التى صدرت من كلا البلدين.

أولا: عملية السلام فى إدراك آية الله خمينى

بداية، لقد كان موقف آية الله خمينى موقفا واضحا وثابتا من إسرائيل ومن علاقة بلاده بها منذ زمن الشاه، كذلك كان موقفه من العملية السلمية التى كانت قد بدأت قبل وصوله إلى السلطة؛ فكم ندد، منذ وقت مبكر، بعلاقات التعاون الوثيق بين إيران وإسرائيل، وكم لعب دورا مهما فى فضح أبعاد هذه العلاقة، بل واتخذها أحد منطلقاته الأساسية للتنديد بسياسة الشاه والتحريض ضد نظام حكمه.

والحق، أن هذا الموقف وإن كان يتسق مع طبيعة الرجل ورؤاه، إلا أنه يدخل أيضا ضمن سياق أشمل وأكبر، ذلك الذى سبق وأن طرحه الرئيس عبد الناصر ضد الشاه منذ عام ١٩٦٠، عام اعتراف طهران بإسرائيل، واستطاع من خلاله تعرية نظام الشاه داخليا، بل وفرض عزلة إقليمية عليه أيضا.

ومن ثم، فإننا نرى أن الموقف الذى تبناه آية الله خمينى من إسرائيل كان موقفا واتجاها عاما يسود العالم الإسلامى عامة والعالم العربى خاصة. بل ولن نذهب بعيدا أيضا إذا قلنا إن آراءه ورؤاه ـ فى هذا الشأن ـ لم تكن تخرج عن تلك الرؤى والآراء التى سبق أن طرحتها القوى التحررية ـ على اختلاف انتماءاتها السياسية والحزبية ـ فى العالم العربى، وتبنتها دول المواجهة، مع وجود فارق بسيط بين الموقفين. وهو الذى كمن فى طبيعة الشعارات ونوع المصطلحات المستخدمة فيها. حيث إن لغة الخطاب المصرية ـ مثلا ـ التى كانت مستخدمة طيلة عهد الرئيس عبد الناصر، كانت لغة مفعمة بشحن معنوى ذى بعد عربى خالص، لم

تغفل فى الوقت نفسه البعد الإسلامى أيضا . بينما كانت لغة الخطاب التى استخدمها آية الله خمينى كانت ذات شحن معنوى دينى خالص . ومع هذا فكلاهما اتفقا فى مدى القدرة على تعبئة الجماهير وحشدها والتأثير عليها .

و المتتبع لخطب وأحاديث آية الله خمينى، يجد أنها التزمت خطا واحدا، يقوم على منطلقات ثابتة فى إدراكه لإسرائيل، بوصفها «غدة سرطانية» وضعت فى جسم العالم الإسلامى، من حيث :

١ ـ «إن الدول الاستعمارية هى التى أوجدتها» بغرض تنفيذ «المخططات الشيطانية» لتحقيق مصالحها . ومن هذه المخططات «الاستيلاء على فلسطين» و «تدمير الدول الإسلامية» .

٢ ـ وإن الصراع مع إسرائيل هو صراع عقيدى أكثر من كونه صراعا سياسيا .

وبالتالى، كان من الطبيعى أن يعلن آية الله خمينى فى ديسمبر ١٩٧٨ ـ قبل وصوله إلى طهران ـ فى تصريح لصحيفة كاثوليكية فى باريس، عن موقفه من علاقة بلاده بإسرائيل، بقوله : «إن الحكومة الإسلامية المقبلة فى طهران لن تعترف بإسرائيل، التى تحصل على الجزء الأكبر من إمداداتها البترولية من إيران، لأنها هى الدولة التى اغتصبت حقوق الفلسطينيين وأراضيهم» . ودعا لأن «يقوم الإخوة الفلسطينيون بالقضاء على مادة الفساد هذه بأسرع وقت وأن يقطعوا جذور الاستعمار فى المنطقة» .

وانطلاقا من تكوينه الفكرى والعقائدى، كان من الطبيعى أيضًا، أن يرفض آية الله خمينى مراحل العملية السلمية بين مصر وإسرائيل، ويعارضها أيضا، وهى التى كانت قد بدأت خطواتها قبل نجاح الثورة الإيرانية، واتخذت صيغها الرسمية النهائية بعد بضعة أسابيع من إعلان نجاح الثورة بزعامته .

إذ فضلا عن انتقاده الشديد للزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس السادات للقدس، انتقد آية الله خمينى، وهو لايزال فى منفاه، توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، لأنها كانت تمثل فى رأيه :

(أ) « مؤامرة تهدف إلى إضفاء الشرعية على اعتداءات إسرائيل». كما أنها «غيّرت الظروف لصالح إسرائيل وجعلتها تضر بالعرب والفلسطينيين» بل و«ضارة لكل بلدان المنطقة».

(ب) «ولأنها لا تخرج عن كونها خدعة ولعبة سياسية لإفساح المجال أمام إسرائيل لمواصلة اعتداءاتها على المسلمين».

(جـ) ولأن «اتفاقية كامب ديفيد أو كل موقف يقوى موقف إسرائيل أكثر، لن يكون مضرا بالفلسطينيين والعرب فقط، بل سيكون مضرا بكل بلدان المنطقة. وسيؤدى إلى تقوية كل القوى الرجعية فى المنطقة».

وقد انسحب هذا الموقف الثابت على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية أيضا، وبالقدر نفسه على شخص الرئيس أنور السادات، بقصد اغتياله معنويا وتكفيره دينيا. حيث صرح آية الله خمينى، تعقيبا على توقيع الرئيس لمعاهدة السلام، بقوله: «كم علىّ أن أعانى من الأسف على أن يجلس شخص ـ يدّعى أنه رئيس دولة إسلامية ـ مع شخصين كليهما عدو للإسلام: رأس النظام فى إسرائيل عدو للإسلام وأخيهما كارتر، على منضدة واحدة ويعقد معهما معاهدة ضد الإسلام».

ومعاهدة السلام هذه، لم تكن « ضد الإسلام » وحسب فى إدراك الخمينى، بل دائما ما كان يصفها بـ «المؤامرة المصرية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية ضد نهضة الشعب الفلسطينى المجاهد».

وقد اقترن هذا الإدراك لمعاهدة السلام عند آية الله خمينى، بإدراكه الخاص للرئيس السادات أيضا. ولعل المتتبع لخطبه وأحاديثه، لن يجد أى نقد وجهه خمينى لاتفاقية كامب ديفيد أو لمعاهدة السلام، إلا وكان مقرونًا بأعنف هجوم على الرئيس السادات. فها هو مثلا يقول: «إن الدول الاستعمارية التى أوجدت إسرائيل، هى التى نصبت عميلا لها فى مصر يدعى السادات وأن كل نشاطاته أيضا هى بتوجيه من الاستعمار». ولذا فإنه «ذهب إلى إسرائيل قبل مدة واعترف رسميًا بها وصدّق على أقوالهم، مثل شاه إيران أيضا».

وفضلا عن هذا، لم يترفع عن وصف الرئيس السادات بأقذع الألفاظ مثل: «الخادم الخائن» و«العميل» «الذى أهدر كرامة نفسه فى خدمة أمريكا». و «الخاضع لأمريكا» و«التابع» و «المستسلم لها دون إرادة، مثله فى ذلك مثل الشاه». و«صديق بيجن وصديق شاه إيران المخلوع المعدوم». ولذا فإنه أصبح «يتخبط مثل الحيوانات».

ثم لم يغب عن بال آية الله خمينى، أن يحرض ضد الرئيس السادات ويدعو إلى القضاء عليه، واضعا إياه فى نفس الكفة التى وضع فيها كل من الشاه وصدام حسين، فيقول مثلا: «نحن نأمل أن يتم القضاء على عملاء كالسادات وصدام فى أسرع وقت ممكن. وأن تتعامل الشعوب الإسلامية مع هذين الخائنين مثلما تعامل شعبنا مع محمد رضا الخائن».

ولقد اقترن إدراك آية الله خمينى السلبى لعملية السلام، بتزايد الإشارات والتحركات التى تعبر عن عمق الروابط بين نظامه، وبين منظمة التحرير الفلسطينية، كما حفل الإعلام الإيرانى بالحديث عن تأييد الحقوق الفلسطينية فى أرضه والعودة إلى وطنه وأهمية مواجهة إسرائيل عسكريا وتحرير القدس.

وجدير بالذكر، أن أول قرار اتخذته الحكومة المؤقتة بزعامة مهدى بازركان على المستوى الخارجى، كان قرار قطع العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية، يوم ١٨ فبراير ١٩٧٩، ووقف العلاقات النفطية والبريدية والجوية بين الدولتين. وقد أعلن بازركان، فى البيان الرسمى الذى صدر فى هذا الشأن، أن الأوامر صدرت إلى الدبلوماسيين الإيرانيين المقيمين فى إسرائيل بالعودة إلى إيران، وقال بازركان: إن قطع العلاقات مع دولة إسرائيل وتأييد الثورة الفلسطينية هما من المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية. وفى اليوم التالى من صدور هذا القرار رفع ياسر عرفات علم فلسطين على مبنى الممثلية الإسرائيلية فى طهران، واستبدل اسم شارع «كاخ» الذى تقع فيه السفارة باسم «فلسطين» وعُين «هانى الحسن» أول ممثل للمنظمة فى إيران، كما أقيمت فى المدن والجامعات لجان لدعم الثورة الفلسطينية.

وعلى أية حال، فإن ما نريد قوله هو أن اختلاف التصورات الإستراتيجية بين القاهرة وطهران، بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي وسبل حله، كانت تمثل نقطة الافتراق السياسي العنيف الذى حسم العلاقات بينهما حتى اليوم. وبعد أن تبنى نظام الجمهورية الإسلامية في إطار تصوره لدوره الإقليمي وفي ظل حسابات خاصة به - موقف دول الرفض العربية، الذى صادر حق مصر في التفاوض على إجلاء الاحتلال عن أراضيها من ناحية، أو في العمل على محاولة حل القضية الفلسطينية بالطرق نفسها من ناحية أخرى. رغم أنه لو كانت إيران في موقع مصر لعملت طهران لتحقيق مصالحها الخاصة في هذه الحالة، ولكانت مصر هي الأحرص على تأييد خطواتها كافة. وأن إدراك آية الله خميني السلبي لإسرائيل قد انسحب أيضا على عملية السلام بل وعلى الرئيس السادات شخصيا واصفا إياه بأقذع الألفاظ.

ومن ثم فإن طهران فسرت الموقف المصرى بأنه محض خيانة للإسلام والمسلمين، رغم أن اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، لم تعتد على حق مكتسب لإيران أو لنظام الجمهورية الإسلامية فيها، حتى تُفسر موقف القاهرة على هذا النحو المغلوط. ثم إن إيران لم تكن يوما طرفا مباشرا أو غير مباشر في الصراع العربي - الإسرائيلي على اختلاف مراحله وأبعاده. ومع هذا فإننا نتصور أن معاهدة السلام - حتى في وجهة نظر من وقعوها - كانت أحسن ما أمكن التوصل إليه في ظل تداعي الموقف العربي، ولكنها لا تعتبر مثالية من حيث تحقيق المصلحة المصرية، ولذا فقد لقيت - ولاتزال في الواقع - معارضة في الداخل قبل الخارج.

ثانيا: الثورة الإيرانية في إدراك الرئيس السادات

بداية، كان الرئيس السادات مقتنعا بتحليل هنرى كيسنجر لأسباب قيام الثورة في إيران، وكان مفاده «أن الشاه أراد أن يقفز بإيران إلى القرن العشرين تماما، كما أعادها الخميني إلى القرن العاشر، كلاهما لم يعجبه واقع إيران؛ فالشاه كان يقوم بتطوير عنيف لبلاده وبينما لم تكن لديها استعداد، كذلك فهو كان أسرع من

الشعب» الأمر الذى أدى إلى اتساع «الهوة بين الاثنين. وكان هذا من شأنه أن يقلق الناس وأن يجعلهم يلتفتون إلى صيغ سياسية أخرى تنقذهم من الضياع الذى أسقطهم فيه الشاه باسم التطوير العنيف».

أما فيما يخص إدراك الرئيس السادات للثورة الإيرانية، فكان إيجابيا، فى البداية. غير أنه كان حريصا على توجيه النقد الشديد للتفاعلات العنيفة التى رافقتها داخليا، وملقيا بالمسئولية فى ذلك على آية الله خمينى نفسه. وفى رؤية أشمل وأعم، رأى الرئيس السادات أن تفاعلات الثورة الإيرانية ومضاعفاتها الإقليمية، فضلا عن الغزو السوفيتى لأفغانستان قد أخلّت بتوازن القوى فى منطقة الخليج العربى. وبصرف النظر عن اعتقاده أن هذه الثورة كانت تمثل تهديدا مباشرا لدول الخليج، كان إدراك الرئيس السادات لها على النحو التالى:

(أ) أن هذه الثورة هى الثورة الثالثة فى التاريخ بعد الثورة الفرنسية والروسية، و: «حدثا جليلا» من حيث إن آية الله خمينى استعد لها «من بعيد وتابع ما يجرى فى بلده وتطلع إليه الناس ورأوا فيه ضالتهم وهاديهم من الضلال الإمبراطورى. وهذه مسألة داخلية لاشأن لنا بمن اختاره شعب إيران».

(ب) أنها حقّا ثورة «بهرت العالم كله» فى بادئ الأمر؛ لأن الخمينى «استطاع من بعيد، أن يحرك الملايين من مواطنيه ويملأ قلوبهم بالسخط، عاما بعد عام. حتى لم يعد الشاه قادرا على البقاء، والثورات كالعواصف هى أنظف ما عرفته الطبيعة ولا أحد يلوم الثورة، وإنما اللوم كله على الثوار».

(جـ) هى «ثورة إسلامية على الفساد، الذى كان الشاه قمته». وقد تمنى لها السادات «أن تنجح» «فليس أعظم من الإسلام دينًا وليس أروع من تعاليمه ولا أكمل. فإذا جاء رجل يصلح الفساد وينشر الحب ويبشر بالعدل، فمن الذى لايقف تحية له، ويشاركه فى الدعاء بحسن الختام». ومع ذلك رأى السادات أن الثورة «خرجت.. انحرفت.. أفلتت..» «انفرط العقد كما يقولون وتمزق الخيط الذى كان يمسك الناس صفا واحدا فى عدائهم للشاه».

وكان هذا الجنوح الثورى، فى نظر السادات، نتاجا لعاملين مهمين: العامل الأول: عامل اقتصادى، لأن التفاعلات الثورية الداخلية أدت إلى توقف الناس عن العمل والإنتاج، وكان ذلك فى نظره «هو الخراب، وخراب إيران ليس عملا عاقلا وإنما هو جنون ولا يمكن أن يكون الجنون مما يدعو إليه الإسلام، الذى أصبح الخمينى إماما له ومرجعا وفقيها».

وكم كان الرئيس السادات بعيد النظر فى قراءته لمؤدى التفاعلات الثورية سواء داخليا أو خارجيا، على مستقبل إيران عندما قال: «بعد هذه الثورة لن تعرف الاستقرار قبل عشر سنوات».

أما العامل الآخر، الذى كان سببًا ودليلا على جنوح الثورة، فكان يتصل بعمليات التصفية الجسدية والاغتيالات التى كانت ولا تزال مستمرة على أشدها فى شوارع إيران. وهذا ما اتخذه الرئيس السادات عنوانا على مساوئ التجربة الثورية هناك، محملا آية الله خمينى المسئولية كاملة. وبدا وكأنه كان حريصًا على إبراز هذه الممارسات والتأكيد على تناقضها ومبادئ الدين الإسلامى السمحة.

وفى هذا السياق، عندما أخذ الرئيس السادات يجرد بعد ذلك الثورة الإيرانية من صفة «الإسلامية»، فإنه ـ فى الوقت نفسه ـ كان يؤكد أيضا مسئولية آية الله خمينى عن ذلك؛ لأنه «رجل دين وليس رجل سياسة» كما أن «الذى يأمر به أو يسكت عنه لا علاقة له بالدين الإسلامى الذى يقوم على الرحمة والحب».

صحيح أن السادات كان يرى «أن الخلاف بين الشاه وآية الله خمينى بسيط جدًا وتقليدى تماما؛ لأن الشاه كان يرى أن القوة حق والخمينى يرى أن الحق قوة» غير أن الزعيم الجديد فى إيران «استعار ملابس الشاه وارتضى ما رفضه بالأمس، وزاد عليه أنه جعل نفسه إنسانا معصوما من الخطأ».

وقد أدرك السادات أيضا أن «صمت الخمينى على الدماء التى سالت، قد أغرق

الجماهير بأن تتمادى»، ومن ثم كان «تشجيعا على تصفية حسابات قديمة أيضا» وبالتالى «طاشت الرصاصات تغتال الأئمة الآخرين . . وبدأت الثورة تأكل بنيها»؛ لأنه «لم يكتف بشحن الناس بالحقد والمرارة وإنما أشعل الحزازات بين رجال الدين» ولعل الذى يعزز هذا العنف، أنه يوجد إلى جانب الخمينى «مجلس ثورى إسلامى أعلى وإلى جانبه حرس إسلامى يقتل ما يشاء بغير حساب. ومعظم الذين ينفذون حكم الإعدام هم من الصبية الصغار».

وبناء على هذا، تعمق الإدراك السلبى لدى الرئيس السادات عن الثورة الإيرانية لأنه كان يرى أن ما «يحدث فى إيران لا يمكن إطلاقا أن يرضى عنه الإسلام» بل وأصبحت معه «إيران سُبّة حينما يقال ثورة إسلامية». وبالتالى فهى تجربة غير سوية فى نظره؛ لأن «الإسلام مش ده أبدا . . الإسلام دين الحق . . دين العدل . . دين الأخوة . . دين الحب».

الحقيقة، أنه إذا كان الرئيس السادات قد انتقد التفاعلات الثورية ومظاهر العنف الداخلية، التى رافقت قيام الثورة، محملا آية الله خمينى المسئولية كاملة عن ذلك، بل ورأى أنه «قد أفسد الثورة على الشعب الإيرانى». فإنه كان يدرك أيضا أن ثمة تهديدا حقيقيا بات محدقا بمنطقة الخليج العربية وأصبح يهدد بنيتها السياسية والاجتماعية أيضا، منذ أن عمدت الثورة إلى إثارة الخلافات المذهبية داخل المجتمعات الخليجية؛ بل وإلى تحريض أتباع المذهب الشيعى فيها على الانتفاض ضد حكامهم السنة. وكانت نذر هذا التهديد، فى نظره، تكمن فى أن الثورة أخذت تتجاوز الحدود الإيرانية، من حيث إن هؤلاء «الشيعة موجودون فى كل دول الخليج وفى العراق وفى سوريا وفى لبنان». وبرز هذا التهديد عمليا عندما استجاب آية الله خمينى «إلى عواطف الشيعة فى الخليج، فطالب أول كل شىء بالبحرين». الأمر الذى أدى إلى «تحريك الشيعة فى كل دويلات الخليج» وبالتالى أصبحت أنظمة الحكم هناك تعيش «على الخوف الدائم من أن إيران هى سيدة الخليج، سواء كانت إيران إمبراطورية فارسية أو جمهورية إسلامية».

وكانت طهران قد أخذت تقود محاولات للإطاحة بحكم «آل خليفة» وهم الذين يحكمون البحرين منذ عام ١٧٨٣، من خلال إثارة الشيعة فيها. كذلك حرضت الشيعة فى الكويت على خلق مشاكل لأسرة «آل الصباح» بل وإلحاق الأذى بها، من خلال قيامهم باضطرابات دائمة، ليس لغرض مذهبى وحسب، بل لكى تصبح مطالب طهران، مجابة بالطبع بسهولة. . . وهكذا.

أما مظاهر التهديد الحقيقى لهذه المنطقة، فقد رأى الرئيس السادات أنها تجسدت فى حدثين «مهمين جداً»، واعتبرهما «البداية المؤكدة» لما كان يراه «بوضوح تام» من أن هذا التهديد أصبح يلامس أرض الواقع، أما «الحادث الأول فهو الرهائن الأمريكان، والحدث الثانى هو الهجوم على المسجد الحرام» من حيث إن الحادث الأول «قد خلق واقعا جديدا تماما» لأنه كان بمثابة «اعتداء على أمريكا؛ فالسفارة أرض أمريكية والرهائن أمريكان. . وهم يعادلون الشعب الأمريكى». ولذا فإنه توقع أن «يتطور الموقف الأمريكى بعد المساندة العالمية إلى ما هو أعنف» لأنها «أهينت». أما الحدث الثانى فقد رأى أنه « زعزع أركان الأسرة السعودية» رغم «محاولات السعودية إعطاء الحادث طابعا دينيا متهوسا وإخفاء المدلول السياسى له».

والحق، أننا إذا تصورنا خطورة عملية الاستقطاب المذهبى التى عمدت الثورة إلى تفعيلها، وهى عملية كانت تعتبر فى الواقع، أحد مؤشرات عدم الرضا الإيرانى عن النسق الإقليمى السائد حينئذ. وأضفنا إلى ذلك مضاعفات الغزو السوفيتى لأفغانستان، من ناحية. واحتلال الحرم المكى الشريف بمكة المكرمة ثم احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية بطهران، من ناحية أخرى، لأدركنا من فورنا أهمية المفهوم الأمريكى الجديد للتصورات الإستراتيجية الخاصة بأمن الخليج، التي دار الحديث بشأنها منذ وقت مبكر بين الرئيس السادات والولايات المتحدة التى سبق أن أشرنا إليها سلفا.

وفى ظل هذه التهديدات، صرح الرئيس السادات، فى نهاية ديسمبر ١٩٧٩، بقوله: «إن مصر على استعداد لأن تعطى تسهيلات للقوات الأمريكية، إذا أرادت

أن تدافع عن هذه البلاد العربية جميعا» الموجودة فى منطقة الخليج العربى. وبالفعل، حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات مؤقتة فى إحدى القواعد بمحافظة قنا؛ للقيام بطلعات استطلاعية فوق البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربى، ضمن ما عُرف، فى ذلك الوقت، بـ«قوة الانتشار السريع» التى أنشأتها الولايات المتحدة عام ١٩٨٠. و مع هذا، رفض الرئيس السادات السماح بوجود عسكرى أمريكى دائم فى أراضى بلاده.

كما رفض أيضًا الارتباط مع الولايات المتحدة بمعاهدات دفاع مشترك على غرار تلك العلاقة الخاصة التى ربطت بين إيران وأمريكا خلال عهد الشاه. حيث صرح لمجلة «شتيرن» الألمانية فى إبريل من عام ١٩٧٩، بقوله: «لقد رفضت عقد اتفاقية حماية مع الولايات المتحدة؛ لأنها تتضمن فى بعض الأحوال وجودا عسكريا فى بلادى. وأنا لا أستطيع أن أتحمل أى وجود عسكرى فى بلادى، أيّا كان نوع هذا الوجود»، ثم استطرد مؤكدا أن «مصر لن تلعب أبدا دور رجل البوليس المساعد لأى من كان».

وقد أعلن فى مناسبة أخرى تبريره لمنح هذه التسهيلات المؤقتة للقوات الأمريكية فى قنا، التى خرجت منها بعض هذه القوات أثناء عملية استخلاص الرهائن فى طهران، بقوله: كان «هدفها الأساسى حماية أمن الخليج. وعندما ساعدنا الأمريكان على استخلاص رهائنهم فى إيران؛ كان تيسيرا لأمريكا التى ساعدتنا كثيرا. وكان دفاعا عن الإسلام الذى شوهه الخمينى».

ولقد كان مؤدى هذه التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية، أثناء محاولة تحرير الرهائن، أن عكست بقوة مدى العداء الذى بلغته العلاقات الإيرانية ـ المصرية. والتى كانت قد تحولت من قطيعة بينهما إلى عداء سافر منذ لجوء الشاه إلى مصر، كما تعمق هذا العداء أيضا بسبب مساندة القاهرة ماديا ومعنويا للجانب العراقى أثناء حربه مع إيران. لتصبح جميعا عوامل مهمة لتوسيع الشُّقة بين البلدين.

ونخلص مما سبق، أن سلوك كل من القاهرة وطهران، بعد إعلان الأخيرة قطع

علاقاتها مع مصر، ارتبط ارتباطًا عضويًا بإدراك النخبة السياسية فيها، كل للآخر، وللعناصر المكونة لإستراتيجيته ومفاهيمه السياسية. ومن ثم أدار البلدان صراعا سياسيا ضاريا، تبادلا خلاله حملات إعلامية شديدة، ولقد تميز إدراك آية الله خمينى لعملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، بل ولشخص الرئيس السادات بأنه كان إدراكا سلبيا، كما تميز إدراك الرئيس المصرى تجاه الثورة وآية الله خمينى بأنه كان إدراكا سلبيا. وقد بلغ العداء بين الشخصين أن حاول كل منهما اغتيال الآخر معنويا. ولم تكن التصريحات أو البيانات الصادرة عنهما تمثل الانعكاس الوحيد عن هذه الإدراكات، بل تجسدت أيضا فى إدارة البلدين لعدد من القضايا الخلافية الرئيسية، سنتناولها على النحو التالى:

ثالثا: القضايا الخلافية بين إيران ومصر

لجوء الشاه المخلوع إلى القاهرة

كان الشاه قد غادر أسوان إلى المغرب يوم ٢٢ يناير ١٩٧٩، ومكث فيها ضيفًا على الملك الحسن الثانى حتى يوم ٢٩ مارس، حيث توجه بعدها للإقامة فى جزر البهاما، ثم انتقل بعد ذلك إلى المكسيك. وهناك تدهورت حالته الصحية، إذ كان مصابًا بمرض سرطان الطحال. ولم تسمح الولايات المتحدة له بالدخول إلى أراضيها، إلا يوم ٢٢ أكتوبر، لتلقى العلاج فى مستشفى «كورنل» بنيويورك.

وكان وصول الشاه المخلوع إلى الأراضى الأمريكية، من بين الأسباب التى أدت إلى قيام الطلبة الإيرانيين باحتلال مبنى السفارة الأمريكية فى طهران يوم ٤ نوفمبر، مما اضطرت معه الولايات المتحدة إلى ترحيله إلى بنما، التى اعتذرت هى الأخرى، بعد فترة قصيرة، عن استمرار استضافته على أراضيها؛ ليغادر بعد ذلك متوجها إلى مصر، هو ومن معه من عائلته فى يوم ٢٤ مارس ١٩٨٠.

والمعروف، أن وصول محمد رضا شاه إلى مصر، جاء بعد اتصالات مستمرة

بينه وبين الرئيس السادات وبين قرينتيهما؛ وبعد مشاورات كثيرة أيضا بين مصر والولايات المتحدة. ورغم أن الشاه والرئيس كارتر كانا غير راغبين - في البداية - أن يتسببا للرئيس السادات في أية مشاكل. فضلا عن أن هذا كان هو رأى حسنى مبارك نائب الرئيس والسفير المصرى لدى واشنطن «أشرف غربال»، والذى أبلغاه بدورهما للإدارة الأمريكية، على اعتبار أن وصول الشاه إلى مصر سيتسبب فى خلق كثير من المشاكل للقاهرة وسيؤدى إلى زيادة علاقة السادات العربية سوءا على سوئها، لاسيما أن موقف الرئيس هنا هو موقف عاطفى وأخلاقى.

ولم تكن دعوة الرئيس السادات لشاه إيران، للحضور إلى مصر تقتصر على الدعوة الشفاهية، عبر الاتصالات بين الأطراف المعنية وحسب، بل جاءت الدعوة أيضا عن طريق مجلس الشعب المصرى، عندما ألقى الرئيس السادات خطابا أمام النواب يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٧٩، ناشدهم فيه أن يسمحوا للشاه بالحضور إلى مصر. وهو القرار الذى صدر بإجماع الأصوات، فى اليوم التالى لوصول الشاه. ثم أعقبه المجلس بقرار آخر منحه حق اللجوء السياسى إلى مصر بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٨٠.

ولعل من يطالع نص الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات أمام مجلس الشعب، والذى ناشد فيه الأعضاء: «باسم مبادئ الإسلام وباسم مبادئ المسيحية وباسم حضارة مصر وأخلاق مصر»، الموافقة على مشروع «قرار بإعطاء الشاه وأسرته حق اللجوء السياسى إلى مصر» بعد أن خذله الجميع وخاف الكل وجبن وبعد أن تنكروا للأخلاق والقيم. سيجد أن السادات أراد أن يؤكد على عدد من النقاط المهمة هى:

١ - «أنه ليس لمصر موقف مضاد من ثورة إيران».

٢ - «نحن لا نتدخل فى قرار شعب ولا نحشر أنوفنا فى الشئون الداخلية لأية دولة، لأنه ليس لنا أطماع».

٣ - أن قرار إيران بقطع علاقاتها مع مصر «دون مبرر» لن يغير موقفنا المبدئى من إيران كدولة نضعها فى مصاف الدول الشقيقة».

٤ ـ أن قيم مصر اعتبارات إنسانية وأخلاقية نابعة من قيمها الإسلامية والحضارية، هى التى تجعلها «دائما هى الملجأ الأمين الكريم لكل من ينشده، مهما كان وضعه السياسى».

ومن ناحية أخرى، أبدى الرئيس السادات فى هذا الخطاب امتعاضه الشديد من حكومات دول «عربية أو غير عربية كانت تسعى إلى صداقة الشاه فى عز سلطانه وتفرش له أبسطة التكريم والإجلال، أصبحت الآن فى موقف المتنكر له ولأسرته. كإنسان ينشد الإقامة على أية أرض». كما حمل السادات أيضا بشدة على «أولئك الذين يسفكون الدم فى إيران»، متعجبا من قادة طهران الذين يطاردون «أسرة تحاول أن تجد ملجأ فى بلد من البلاد».

وكما هو واضح، كان منطق الرئيس السادات، سواء فى استقباله للشاه يوم ١٦ يناير ١٩٧٩، يوم خروجه النهائى من إيران، أو فى منحه حق اللجوء السياسى بعد ذلك أنه ـ وكما صرح فى كثير من المواقف ـ ليس إلا منطقا إنسانيا و«موقفا أخلاقيا»، تجاه «صديق مسلم» ورجل «مريض»، سبق له أن «وقف إلى جانب مصر فى محنتها كثيرا . . . يوم تخلى عنها كثيرون». ثم إنه لايوجد بين الشعب المصرى «الذى يعرف أقدار الأشقاء والأصدقاء من ينسى للرجل هذا الفضل العظيم».

وقد ذكر الرئيس كارتر فى مذكراته أنه كان يريد أن يذهب الشاه إلى مصر، ولكنه لايريد أن يتسبب فى إيذاء السادات. «كما أن السادات كان يريده أن يظل فى الولايات المتحدة ولكنه لايريد الإضرار بى. وبدا أنه ليس من حل». حتى اتصل كارتر بالرئيس السادات يوم ٢٢ مارس ١٩٨٠، ليعبر له عن قلقه من احتمال مجىء الشاه إلى مصر؛ فأجابه السادات قائلا: «لا تقلق يا جيمى على مصر، فيكفيك قلقك على الرهائن».

لقد كانت مصر هى الملاذ الآمن الوحيد، الذى كان الشاه سيصل إليه وهو مرتاح البال، حتى أنه صرح فى آخر حديث صحفى أجرته معه مجلة أكتوبر المصرية

قبل وفاته بحوالى شهر تقريبا، بتاريخ ٢٩/٦/ ١٩٨٠، بقوله: إنه كان «أفضل قرار اتخذناه منذ تركنا بلادنا».

وبالفعل، وصل الشاه إلى القاهرة يوم ٢٤ مارس ١٩٨٠، وفى المطار، كان الرئيس السادات وقرينته فى مقدمة مستقبلى الضيف اللاجئ، «حيث كانا واقفين تحت حرارة الشمس، وكان قد اصطف وراءه حرس الشرف»، وعندما علم الشاه أن الرئيس السادات فى المطار ترك مقعده وهرع، دون انتظار زوجته، نحو باب الطائرة. وعندما وصل إلى أسفل السلم، اتجه نحو السادات بشوق وعانقه وقبّله، فقال له: «حمدا لله على سلامتك يا محمد» «الحمد لله أنك فى أمان». وهذا ما كان يشعر به الشاه فى الحقيقة. بعد ذلك حلقت طائرة مروحية تقل الأربعة إلى مستشفى المعادى العسكرى مباشرة. وخلال الطيران بكى الشاه للسادات قائلا: «أنا لم أفعل شيئا من أجلك.. ولكنك الشخص الوحيد الذى يستقبلنى بهذه الطريقة الكريمة؛ فالآخرون الذين ساعدتهم لم يردوا علىّ بالمثل أبدا. إن هذا ليستعصى على فهمى!». وهنا طلبت منه جيهان السادات ألا يفكر فى الأمر. وسألته: «أما كنت ستفعل لزوجى الشىء نفسه، لو أنه هو الذى احتاج إليك؟».

يقول الشاه فى مذكراته: إنه فور الوصول إلى المستشفى بدأ الأطباء فى عمل اللازم لتخفيض حرارتى المرتفعة وأعطونى دما. وبعد عدة أيام وصل الدكتور «دبيكى» وفريقه الطبى إلى القاهرة ومعهم أدواتهم وأجهزتهم المتقدمة. لقد كان من الضرورى إجراء عملية جراحية عاجلة، بعد أن أظهرت الأشعة أن طحالى متضخم جدًا. وفى يوم ٢٨ مارس أجريت الجراحة. وكان الطحال المستأصل يزن ٥ , ٤ رطل. إنه يشبه كرة القدم الكبيرة. «والطحال فى حالته الطبيعية يكون فى حجم قبضة اليد». ويستطرد الشاه أيضا فيقول: «عندما تماثلت للشفاء بالقدر الكافى واستطعت أن أغادر المستشفى، أقمت فى قصر القبة مع أسرتى، على بعد ستة أميال شمال القاهرة.. إنه مقر استضافة قادة الدول الذين يزورون القاهرة... إنها المرة الأولى، منذ أن غادرت إيران، أن يعد لنا مقر إقامة جميل وهادئ وساكن

وآمن. لقد منحنى هذا الجمال والهدوء العافية، فى وقت النقاهة. بعد أيام قضيتها فى المكسيك، لم تُتح لى فيها أية فرصة للتفكير أو التأمل».

وظل الشاه مقيما هو وأسرته فى قصر القبة، حتى وفاته يوم ٢٧ يوليو ١٩٨٠، أى بعد حوالى أربعة أشهر من لجوئه إلى مصر. غير أنه سُجى فى قصر عابدين وهو القصر الذى تزوج فيه قبل ٤١ سنة من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق. ولم يشارك فى تشييع جثمانه سوى رئيس دولة واحدة هو أنور السادات، الذى سار فى مقدمة حوالى ألف شخص، شيعوا جثمانه. وكان من بين المشيعين الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون والملك قسطنطين ملك اليونان، الذى كان يعيش فى المنفى، ومبعوث خاص من قبل الملك الحسن الثانى ملك المغرب، وسفراء: الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا وإسرائيل فى القاهرة. ودفن الشاه فى مسجد الرفاعى بجانب الملك فؤاد والملك فاروق، وفى المكان الذى سبق أن دفنت فيه رفاة والده رضا شاه، قبل إعادتها إلى طهران فى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين.

لقد كان حرص الرئيس السادات على تقدم المشيعين للشاه إلى مثواه الأخير، يعد بمثابة رسالة تأكيد على أن مصر ستبقى دائما ملجأ لكل سياسى مضطهد أو حاكم زالت دولته أو عزيز قوم ذُل؛ وأن ذلك لم يكن عملا موجها بأية حال إلى الثورة الإيرانية. ومع ذلك، فإن لجوء الشاه إلى مصر، كان أحد الموضوعات الخلافية بين إيران ومصر، بل كان أيضا سببا مهما من أسباب تفاقم أزمة العلاقة بينهما وازدياد تدهورها. خاصة أن وصول الشاه إلى القاهرة جاء قبل ساعة واحدة من انتهاء المهلة المقررة لتقديم إيران ملف تسليم الشاه إلى الحكومة البنمية.

ويمكن أن ندرك مدى عنف رد الفعل الرسمى والشعبى فى إيران، إذا علمنا أن مطاردة الشاه كانت أحد أهداف التحرك الخارجى الإيرانى، وهى التى كانت أيضا أحد أسباب احتجاز الرهائن الأمريكيين فى طهران. وإذا علمنا أيضا، أن

إشارات عديدة كانت تصدر عن طهران، بين حين وآخر، تحذر من أن الدولة التى ستستقبل الشاه على أراضيها ستعتبره بمثابة العمل المعادى لها. وأن أى دعم لهذا الشاه «الشيطان» «عدو الإسلام وعدو إيران»، على حد وصف آية الله خمينى، يُعتبر دعما لـ «خيانته الكبرى» ولـ «النهب الذى مارسه» ضد الشعب الإيرانى. وأن أى مساندة له لن تخرج عن كونها محض «خداع للمسلمين فى أرجاء العالم».

بيد أن الموضوعية هنا، تجعلنا أميل إلى القول بأن قرار مصر الرسمى بشأن استقبال الشاه المخلوع على أراضيها لم يكن عملا موجها ضد نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران أو معاديا للثورة؛ وذلك لاعتبارات عديدة منها ما هو مرتبط بإدراك الرئيس السادات نفسه، و يقينه «أن إيران لفظت إمبراطورها لأسباب قومية»، ومنها ما يتصل أيضا بـ «خبرته السياسية الطويلة» التى كانت تجعله واقفا على «حق الشعب وواجب زعمائه» وعارفا أيضا «أين يقف الشعب وأين يجب أن يقف» وأن الأمر يختلف بين من كان زعيما لإيران ومن أصبح زعيما لها.

وفضلا عن ذلك، فإن السلوك الرسمى والمعلن الصادر عن القاهرة تجاه الثورة، كان واضحا ولايحتمل اللبس، من حيث إنه كان يؤكد فى مواقف عديدة أن دعوة مصر لاستقبال الشاه فى أراضيها، لاجئا سياسيا، ليس خدعة سياسية أو خطوة على طريق إعادته إلى العرش مرة أخرى، كما كان يروج أنصار قطع العلاقات السياسية مع مصر، فى محاولة لتحريض مشاعر المواطنين الإيرانيين واستنفارها، على النحو الذى سرب إلى أذهانهم أن ثمة مؤامرة تحاك ضد الثورة، لإجهاضها على غرار ما حدث وسلب ثمرة كفاحهم الوطنى عام ١٩٥٣، من عملية انقلاب مضادة أطاحت بالزعيم محمد مصدق على يد الاستخبارات الأمريكية والضباط الموالين للشاه فى الجيش.

ولعل الشواهد والأحداث الموثقة تدحض تلك المغالطة التاريخية، التى وردت

فى العديد من المؤلفات الإيرانية و المصرية على حد سواء التى تناولت العلاقات بين البلدين وذلك لعدد من الاعتبارات المنطقية، منها ما يلى :

أولا : كانت مصر من أوائل دول العالم التى اعترفت اعترافا واقعيا بالثورة، defacto recognition، بموجب الخطاب الرسمى الذى بعث به الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى إلى نظيره الإيرانى المهندس مهدى بازرگان، يوم ١٧ فبراير ١٩٧٩م، ثم بادرت أيضا بالاعتراف القانونى بنظام الجمهورية الإسلامية فى يوم ٤ إبريل، بعد أن أعلن بثلاثة أيام، وهذا ما كان يعد تأكيدا رسميا معلنا ـ فضلا عن التصريحات الرسمية الأخرى ـ بأن مصر قد أيدت الشرعية السياسية التى اختارها الشعب بإرادته، وهذا ما يدحض بدوره أى مغالطة فى هذا الشأن.

ثانيا: أما فيما يخص مراسم الاستقبال الرسمية التى أجريت للشاه، فور وصوله إلى القاهرة يوم ١٦ يناير ١٩٧٩م، أى يوم رحيله النهائى عن إيران، فلم تكن من قبيل المجاملة غير المحسوبة، كما روجت لذلك بعض الأقلام الإيرانية والمصرية على حد سواء، حيث إنه كان الشاه لايزال، رسميا، ملكا لبلاده، حتى ولو من قبيل الشكل وليس المضمون. إذ لم تكن قد مضت ساعات قليلة، هى التى استغرقتها رحلة طائرته فى المسافة الفاصلة بين طهران وأسوان، على مراسم التوديع الرسمية الكاملة، التى أجريت أثناء توديعه فى مطار مهرأباد بطهران، وانحنى خلالها بعض العسكريين ليقبّلوا يديه وقدميه. كما أنه يستقل طائرته الرسمية.

- حتى عندما وصل الشاه إلى أسوان، بادرت القاهرة بالإعلان على لسان مسئوليها، أن مراسم الاستقبال التى أجريت للشاه، إنما هى من قبيل المراسم المعتادة فى مثل هذه الأمور، وأنها لا تعنى بأى حال أن مصر تساند طرفا على حساب آخر، كما لا تعنى تدخلا فى الشئون الداخلية الإيرانية.

- ومن ناحية أخرى، فإن مراسم التوديع التى أجريت للشاه لدى مغادرته مصر

يوم ٢٢ يناير، تمت على النحو اللائق به بوصفه كان لايزال ملكا أيضا، إذ لم يكن قد أعلن رسميا عن نزع العرش منه، كما لم يكن قد أعلن نظام رسمى بديل عنه؛ نظرا لأن الثورة لم تكن قد حسمت بدورها الأمر لصالحها أمام العالم الخارجى.

ـ صحيح أن الثوار، أعلنوا عن تشكيل مجلس مؤقت يوم ١٢ يناير، باسم «مجلس قيادة الثورة الإسلامية»، إلا أنه لم يكتسب صفته الرسمية أو الشرعية الحاسمة حينئذ؛ نظرا لأن «شاهبور بختيار» كان قد أدى اليمين الدستورية أمام الشاه بوصفه رئيسا للوزراء يوم ١٣ يناير، كما نالت حكومته ثقة البرلمان يوم ١٦ يناير، يوم رحيل الشاه، والذى كان قد عين بدوره مجلس وصاية على العرش. كما سبق الإشارة، هذا أولا. وثانيا لم يكن آية الله خمينى نفسه قد عاد إلى البلاد أصلا؛ لأنه وصل طهران يوم الأول من فبراير، بينما لم يتسن له الإعلان عن انتصار الثورة الحاسم إلا بعد عشرة أيام، أى يوم ١١ فبراير، بينما كان الشاه لايزال مقيما فى المملكة المغربية.

ثالثا: وفيما يتعلق بمراسم الاستقبال الرسمية، التى استقبل بها الشاه، لدى وصوله إلى القاهرة مرة أخرى يوم ٢٤ مارس ١٩٨٠، بوصفه لاجئًا سياسيًا. فالأمر هنا له شقان، الشق الأول: يتعلق بالشكليات وهى مراسم الاستقبال الرسمية التى أجريت لرجل غير ذى صفة رسمية فى بلاده. وهذا ما كان يعد إشارة استفزاز للنظام الجديد فى طهران. بيد أنه كان يعتبر رد فعل متوقعًا من القاهرة، ردا على إشارات الاستفزاز الكثيرة التى كانت تخرج من طهران. ولم تمس فقط صورة الرئيس السادات، الذى دأب النظام الإيرانى على وصفه بالكافر أو العميل. بل ومست نظام الحكم فى مصر من حيث إنها كانت تصفه بأنه نظام غير شرعى. أما الشق الثانى: وهو الذى يتعلق بمضمون استقبال الشاه، وهو الذى أعلن له رسميا فى بيانين صادرين عن القاهرة، أحدهما كان عن مجلس الشعب مفاده أنه يُستقبل بوصفه لاجئًا سياسيًا. وأن الموقف منه هو محض موقف إنسانى وأخلاقى. أكده اعتراف مصر الرسمى بنظام الجمهورية الإسلامية فى

إيران. وهو موقف اتسق ـ في الواقع ـ مع وضع مصر التاريخي، فكم من ملك أو رئيس زال عنه السلطان لجأ إليها وعاش في أكنافها آمنًا مطمئنا، بينما لم يؤثر لجوءه إليها على طبيعة العلاقات بينها وبين بلادهم ولم تعتبره الأنظمة الجديدة فيها عملا معاديا لها، على النحو الذى فعله نظام الجمهورية الإسلامية في طهران.

والحق، أن استقبال مصر للشاه لاجئا سياسيًا مريضا، بعد أن تنكر له الجميع، كان أمرا يتفق ومبادئ الأديان السماوية كافة. وقد عرفه العرب بالنجدة، وهو الذى سارت عليه النظرية الإسلامية، عندما حضّت على إجارة المستجير، حتى ولو كان من الأعداء. كما أنه قرار اتفق مع مقررات المؤتمر السادس لتوحيد القوانين العقابية في كوبنهاجن عام ١٩٣٥، والتي من أهمها مبدأ حماية اللاجئ السياسي، ويتفق أيضا مع ما نصت عليه معاهدة عام ١٩٥٠، والتي حثت على حماية اللاجئ السياسي وعدم إرساله إلى بلد تتعرض فيه حريته للخطر.

رابعا: ورغم أن مصر استقبلت الشاه لاجئا، إلا أنها رفضت، في الوقت نفسه، مبدأ مساندة المعارضة للنظام الجديد سواء من حيث إعطائهم جوازات سفر مصرية بوصفهم لاجئين سياسيين، أو حتى اتخاذهم مصر مقرًا لهم أو نقطة انطلاق لنشاطهم المعادى للثورة. ولم تتحول القاهرة يوما، كما ورد في إحدى الصحف الإيرانية ـ منسوبا إلى محمد حسنين هيكل ـ إلى مركز للإطاحة بالثورة. لمجرد أنها نسبت إليه ـ صدقا أو كذبًا ـ قوله إنه التقى بعد الثورة مباشرة مع الجنرال «غلامعلى أويسى» الحاكم العسكري لطهران، في شيراتون القاهرة، وأنه سمع منه أنه جاء مباشرة للاشتراك في مؤتمر لإنقاذ إيران، وأن السياسيين المصريين يشجعونه وأنهم مستعدون لتقديم أى مساعدة له.

كذلك لم يثبت بالدليل أن شاهبوربختيار، آخر رئيس وزراء في عهد الشاه، وصل إلى القاهرة أو التقى بالشاه المخلوع فور خروجه من إيران، كما تدعى إحدى الدراسات الإيرانية والتي تزعم أيضا أن الرئيس السادات وعد بختيار بتقديم المساعدات اللازمة له.

إذ إن شهبور بختيار لم يتمكن أصلا من الخروج من إيران، منذ أن تولى رئاسة الحكومة، والتى دعا آية الله خمينى من منفاه فى باريس أتباعه للإطاحة بها. وفى ظل الفوضى السائدة وقتها، لم يكن معروفا من يحكم إيران بختيار أم الخمينى. ثم عندما انهارت حكومته يوم ١٠ فبراير، واعترف بمهدى بازرگان بوصفه أول رئيس لأول حكومة فى الجمهورية الإسلامية، لجأ بختيار إلى أبناء قبيلته وسط إيران، وبعد أيام نجح فى الهروب وهو يرتدى ملابس مضيف فى إحدى شركات الطيران الأوربية ولجأ إلى فرنسا.

ويذكر أحد المراقبين، أن ضباط استخبارات أمريكيين عقدوا بالفعل اجتماعات متواصلة مع ابن الشاه الأمير رضا، فى المغرب، وليس فى مصر. وكذلك مع الجنرال غلامعلى أويسى فى الولايات المتحدة ومع الجنرال فريدون جم رئيس الأركان الأسبق فى لندن ومع الأدميرال مدنى قائد سلاح البحرية الإيرانية السابق فى ألمانيا. كما أجرت الاستخبارات الأمريكية اتصالات أيضا مع الرئيس الإيرانى الأسبق أبو الحسن بنى صدر ومع رئيسى الوزراء السابقين: على أمينى وشهبور بختيار. ولكن كل هذه الاتصالات لم تثمر شيئا؛ فسرعان ما اكتشفت واشنطن أن تنظيم انقلاب عسكرى فى طهران موضوع معقد خاصة بعد إعدام جميع الضباط الكبار فى الجيش الإيرانى، الذين كانوا معروفين بولائهم للشاه، وأبعد عن السلطة كل العناصر التى كان يُشتبه بموالاتهم للغرب.

خامسا: إذا كانت مصر لم تتورط فى أى ترتيبات معادية لنظام الجمهورية الإسلامية، فإنها أيضًا لم تعترف بولى العهد، عندما أعلن نفسه ملكا على إيران فى المنفى. فمن المعروف أن الأمير رضا بهلوى عندما بلغ العشرين من عمره، أعلن نفسه فى يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٠، ملكا على إيران. ولكن وبعد حفل تنصيبه مباشرة أعلنت الولايات المتحدة ومصر رسميا عدم اعترافهما بالنظام الملكى فى المنفى، وأنهما لا تنويان سحب اعترافهما بنظام الثورة بزعامة الخمينى.

وهكذا فإن محمد رضا شاه قد توفى بعد حوالى سنة ونصف السنة، منذ خروجه من إيران وهو بذلك يعد آخر ملوك إيران فى التاريخ، ورابع ملك،

على التوالى يضطر إلى ترك بلاده ويموت خارج وطنه ومعزولا عن عرشه، بعد أن قضى ٣٧ عاما تقريبا فى الحكم. كما يعد أيضا ثانى ملك إيرانى يدفن فى تراب مصر، بعد والده رضا شاه. وعلى الرغم من أن محمد رضا شاه أصبح فى ذمة التاريخ، إلا أن قضية لجوئه إلى مصر وتشييع جثمانه فى جنازة عسكرية تقدمها الرئيس السادات بنفسه، ظلت واحدة من أهم القضايا الخلافية بين القاهرة وطهران، حتى وقت قريب.

موقف مصر من احتجاز الرهائن الأمريكيين

سبق أن أشرنا إلى أنه، عندما سمحت الولايات المتحدة، فجأة، بدخول الشاه إلى نيويورك ونشرت الصحف صور استقباله لوزرائه السابقين، وكذا وهو يتحدث مع هنرى كيسنجر ودافيد روكفلر، ثارت المخاوف لدى الإيرانيين من تدبير مؤامرة فى نيويورك لإعادة الشاه إلى طهران بالقوة. وكان الخمينى يرى أن خبر المرض المهدد لحياته ما هو إلا جزء من مخطط الاستخبارات الأمريكية لإعادة الملكية مرة أخرى إلى إيران والقضاء على الجمهورية الإسلامية. وعادت ذكرى أحداث الانقلاب المضاد الذى قاده «كيم كيرمت روزفلت» عام ١٩٥٣، تطل من جديد. فما كان من الجماهير الحاشدة، إلا أنها حاولت منع تكرار الإرادة الأمريكية فى ذلك. فقاموا باحتلال مبنى السفارة الأمريكية بطهران يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٩، محتجزين فيها ٥٢ دبلوماسيا وفنيا.

ولعل مما كان يعزز المخاوف لدى الجماهير الإيرانية الثائرة، أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت فى تدعيم وجودها العسكرى فى الخليج العربى. كما أعلن البنتاجون، يوم ٣ أكتوبر من عام ١٩٧٣، أنه بصدد زيادة التواجد العسكرى فى المحيط الهندى. وقد تزامن ذلك تقريبا مع إعلان السلطان قابوس عن رغبة بلاده فى إيجاد قواعد أمريكية على أرضها لحماية الطرق البحرية فى الخليج العربى.

وعلى كل، فقد أدى احتلال السفارة الأمريكية إلى تقديم المهندس مهدى

بازركان استقالة حكومته فى اليوم التالى مباشرة، احتجاجا على ما حدث؛ حيث أكد البيان الصادر بهذا الشأن على أن الحكومة المؤقتة لم يكن بوسعها إلا أن ترفض عملا من هذا النوع؛ انطلاقا من مسئوليتها الإدارية والسياسية فى البلاد. واستنادا على واجبها إزاء حماية حقوق البعثات الرسمية لديها وحماية الرعايا الأجانب وكذا مبانى سفارات الدول الأجنبية طبقا للمقررات والمواثيق والمعاهدات الدولية.

ولقد بدا أمام العالم أن المتظاهرين جردوا ما تبقى لبازركان من سلطة، بعد أن جردت المؤسسة الدينية ورموز التيار الدينى كل ما لديه من صلاحيات رئيس الوزراء. إن الانفعال هو الذى كان يحكم البلاد وليس الحسابات السياسية، خاصة أن احتلال مبنى السفارة الأمريكية كان حدثا فريدا من نوعه وغير مسبوق، وليس بمقدور أى دولة أن تقبل أن تتحول المقار المصانة دبلوماسيا إلى غرف يُحتجز فيها رهائن. كما لايقبل العالم الاعتداء على الحصانة المعترف بها دوليا للسفراء والدبلوماسيين.

يجدر بالذكر، أن الطلبة الذين وصفوا أنفسهم بأتباع خط الإمام، قد أعلنوا فى بيانهم الأول أن احتلالهم للسفارة الأمريكية جاء احتجاجا على مساندة أمريكا للشاه ولإسماع صوتهم إلى شعوب العالم. كما أصدروا بيانا آخر طالبوا فيه جميع أبناء الشعب الإيرانى بتأييدهم.

ولقد أدارت هذه المجموعة المحتلة لمبنى السفارة الأزمة بطريقة أحرجت موقف الولايات المتحدة أمام الأنظمة الأخرى فى العالم، حينما نشروا جميع الوثائق التى وقعت تحت أيديهم تحت عنوان « وثائق وكر الجاسوسية»، والتى فضحت، أو بالأحرى بررت سلوكهم أمام الرأى العام الداخلى بشأن احتلال السفارة، وأقنعته أن الاستخبارات الأمريكية بل والشعارات التى ترفعها الإدارة الأمريكية، ما هى إلا وسيلة لتدبير المؤامرات وقلب الأنظمة وتنفيذ الانقلابات المضادة وإشاعة الفوضى فى المجتمعات الأخرى.

أما من جانبها، فقد قامت الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادى على إيران، حيث أوقفت، بعد حوالى أسبوع من احتلال السفارة، كل وارداتها من البترول الإيرانى فى يوم ١٢ نوفمبر، ثم قامت بتجميد الأرصدة الإيرانية المودعة لدى جميع البنوك الأمريكية فى يوم ١٤ نوفمبر ـ بما فى ذلك الأرصدة المودعة لدى فروع مصارفها فى الخارج. حتى صدر قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٤٥٧ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٩، الذى دعا الحكومة الإيرانية لإطلاق سراح الرهائن المحتجزين على وجه السرعة.

ومثلما أحدث احتلال السفارة الأمريكية بطهران، ردود فعل عالمية تدين هذا العمل وتدعو إلى إنهائه، أدانته مصر هى الأخرى، من خلال بيان رسمى أصدره الدكتور مصطفى خليل بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧٩، جاء فيه:

« . . . إن الإجراءات التى اتخذتها السلطات الإيرانية تجاه أعضاء السفارة الأمريكية فى طهران واحتجازهم كرهائن تعتبر خروجا على تقاليد الإسلام السمحة وعلى السنة النبوية الكريمة وعلى التراث الإسلامى الأصيل، الذى يحفظ للمواثيق قدسيتها ويؤكد حقوق الإنسان. كما أن هذه الإجراءات تعتبر مخالفة صريحة للقواعد الأساسية للقانون الدولى وأحكام اتفاقية فيينا.».

كما عرض البيان استعداد مصر «للاضطلاع بدور توفيقى لتسوية النزاع تسوية سلمية وتخطى المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران وفقا لمبادئ القانون وميثاق الأمم المتحدة». كما عرض أيضا « استعدادها لاستقبال الشاه وأسرته ليقيموا على أرضها بصفتهم الشخصية».

غير أن أيّا من مساعى حل الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران، كان غير ذى جدوى، وكلما مضى الوقت كانت هيبة الولايات المتحدة عرضة أكثر للضعف. وبالقدر نفسه كان الرئيس جيمى كارتر يواجه أحرج موقف وأصعب امتحان، خاصة أنه كان مقبلا على الانتخابات الرئاسية، بعد أسابيع قليلة.

الأمر الذى جعل من السهولة بمكان أن يوافق مجلس الأمن القومى الأمريكى

يوم ١٠ إبريل ١٩٨٠، على خطة للقيام بعملية عسكرية محدودة أطلق عليها مسمى رمزى «دلتا» تقوم بها مجموعة من القوات الخاصة بعملية إنقاذ الرهائن خلال ثلاثة أيام ٢٤ـ٢٦ إبريل، بحيث تقوم ثماني مروحيات وست طائرات من طراز سى ١٣٠ بالهبوط فى عمق منطقة صحراوية إيرانية تُسمى «طبس» وأطلق عليها كوديا «صحراء ١» وذلك للتزود بالوقود، ثم تقلع فورا إلى نقطة محددة بالقرب من طهران، ثم ترابض هناك حتى يجن الليل، وعندها تقوم بالتوجه إلى مبنى السفارة وإتمام عملية إنقاذ الرهائن التى أطلق عليها كوديا «مخالب النسر»، فضلا عن القيام بعمل مشابه لإنقاذ القائم بالأعمال واثنين من معاونيه من مقر وزارة الخارجية الإيرانية.

وقد أجرت القوات المكلفة بالعملية (٨٩ عسكريا) تدريبات ومناورات تمثيلية لعملية اقتحام السفارة الأمريكية بطهران، وذلك بعد إعداد نموذج لمبنى السفارة والمداخل والمخارج والشوارع المؤدية إليها. وبالتعاون مع بعض العناصر الإيرانية الهاربة من الثورة. فضلا عن العون الفنى الذى حصلت عليه فى إطار التسهيلات المؤقتة التى منحها الرئيس السادات للقوات الأمريكية. وعندما تمت الاستعدادات انطلقت بعض الطائرات التابعة لها من طراز سى ١٣٠ من قاعدة قنا الجوية فى اتجاه الأراضى الإيرانية لتنفيذ العملية، بينما انطلقت القوة بأكملها من على متن حاملة الطائرات « نيميتز» التى كانت تجوب مياه الخليج منذ بداية الأزمة.

غير أن هذه العملية برمتها منيت بالفشل. وعندها لم يكتف الرئيس السادات بتبرير منح مصر تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية وتقديمها العون الفنى اللازم لهذه القوات لدى توجهها لإيران، بأنه «كان تيسيرا لأمريكا التى تساعدنا كثيرا» كما سبق الإشارة. بل إنه بعث أيضا ببرقية عزاء إلى الرئيس كارتر ينعى فيها وفاة «الأبطال الثمانية»، مؤكدا على وقوف الشعب المصرى إلى جانب الجهود التى تستهدف إطلاق سراح الرهائن المحتجزين فى طهران. كما علق الرئيس على فشل العملية، بأن أمريكا يجب ألا تيأس وعليها أن تحاول مرة أخرى إنقاذ الرهائن.

والحق، أن مساندة الرئيس السادات للولايات المتحدة فيما يخص إنقاذ الرهائن، له شقان، الأول: هو المساندة السياسية، من حيث الإدانة لهذا العمل، بوصفه عملا مخالفا للمقررات والمواثيق الدولية. والاستعداد أيضا للقيام بدور الوساطة لمحاولة حل الأزمة. وهذا أمر طبيعي. أما الشق الثانى لهذه المساندة فهو المتعلق بتقديم تسهيلات للقوات التى اتجهت للأراضى الإيرانية لاستخلاص الرهائن. وهذا أمر نرى أنه كان غير طبيعى ولايتفق ومكانة مصر فحسب، بل ويتناقض أيضا مع مواقفها التاريخية الواضحة، التى رفضت دائما التورط فى أى اعتداء على أى دولة أخرى، لاسيما دول الجوار.

كما لا نعرف بالضبط على وجه التحديد الدوافع الحقيقية التى جعلت الرئيس السادات يمنح الولايات المتحدة هذه التسهيلات العسكرية فى الأساس، ولا حتى تلك التى تقف وراء تقديمه العون الفنى لاستخلاص الرهائن. اللهم إلا فى حدود ما نعرفه وهو أن التسهيلات الجوية التى حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية سواء فى مصر أو السعودية، كانت ترتبط بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة للدفاع عن الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربى خاصة، كما سبق الإشارة، بعد بروز التهديدات المباشرة لمنطقة الخليج إبان الغزو السوفيتى لأفغانستان وقيام الثورة الإيرانية.

بيد أننا نرى ـ وذلك لقلة المعلومات الكافية ـ أن قرار الرئيس السادات بمساندة القوات الأمريكية، على النحو الذى حدث، كان قرارا غير صائب بالمرة؛ ونرى أيضا أنه لم يرق لقرار مصر فى يونيو ١٩٥١م، الذى كانت قد أعلنته حكومة مصطفى النحاس فى بيان رسمى صدر بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٥١، أكدت فيه بكل وضوح رفضها لاستخدام بريطانيا لقاعدتها العسكرية التى كانت «موجودة فى قناة السويس ضد شعب إيران». كما رفضت فى ذلك الوقت أيضا السماح «بمرور العتاد الحربى عبر القناة تمهيدا لأعمال عدوانية ضد إيران». وذلك عندما تأزمت العلاقات الإيرانية البريطانية بسبب تأمين محمد مصدق لشركات البترول البريطانية فى بلاده. وقد حدث هذا الرفض المبرم من جانب القاهرة وقت أن كانت مصر لا تزال تحت الاحتلال البريطانى.

صحيح أن ثمة فرقًا بين الحالتين مفاده أن القوة الأمريكية كانت متجهة فقط لتحرير الرهائن المحتجزين فى السفارة بطهران، أما القوات البريطانية. فكانت تنوى القيام بعمل عسكرى كبير. غير أن هذا لا يعنينا بقدر ما يعنينا ذلك الفارق الكبير بين الموقفين الصادرين عن القاهرة، سواء الذى صدر عام ١٩٥١، أو الذى صدر عام ١٩٨٠؛ نظرا لأن القرار الأخير نقل وضع العلاقة مع طهران من مجرد خصومة إلى عداوة سياسية لم يكن لها أى داع. فضلا عن أنه أدى إلى أن تتحمل مصر جانبًا من فضيحة فشل عملية الإنقاذ، كانت هى فى غنى عنه فى وقت كانت تعانى فيه أصلا من ضراوة الحملات الإعلامية العربية ضدها منذ كامب ديفيد.

وعلى أية حال فقد ظلت مساندة مصر للقوات الأمريكية أثناء عملية استخلاص الرهائن من السفارة الأمريكية فى طهران، واحدة من القضايا الخلافية المهمة بين مصر وإيران خلال هذه المرحلة.

موقف مصر من الحرب العراقية-الإيرانية

عشية نجاح الثورة الإيرانية، أخذت التصريحات والإشارات الاستفزازية، بل والتعليمات توجه إلى الشيعة فى العراق مُحرضة لهم على الثورة، والتى كان آية الله روحانى متخصصا فى تصديرها إلى العراق ودول الخليج العربية باللغتين الفارسية والعربية. كما كان معتادا قيام تظاهرات أمام السفارة العراقية بطهران وترديد الهتاف بسقوط النظام العراقى والتهديد بإحراق أبنية السفارة، التى تحولت بدورها إلى جدران للملصقات الثورية التى تحمل الشعارات المعادية والدعوة إلى الثورة ضد النظام العراقى. ومن ناحية أخرى أخذ السفير العراقى يتلقى تهديدات بالقتل واتهامات بالجاسوسية وتدبير المؤامرات، دون أن تجد احتجاجاته الرسمية صدى لدى المسئولين الإيرانيين. كما تعرضت القنصلية العراقية فى مدينة المحمرة إلى هجمات أربع من قبل عناصر إيرانية تنتمى إلى السلطة، ووضعوا أيديهم على الوثائق القنصلية، كما صادروا البريد الدبلوماسى.

وفى الوقت نفسه، لم يكن العراق راضيا تماما عن التسوية التى تمت بموجب معاهدة الجزائر الموقعة بين البلدين فى ٦ مارس ١٩٧٥، والخاصة بموضوع ترسيم الحدود والإدارة المشتركة لشط العرب، والتى اعترف العراق، بموجبها، بحق إيران فى السيادة المشتركة على شط العرب. مقابل وقف إيران إمداد الأكراد بالسلاح والمال شمال العراق، فضلا عن التنازل له عن منطقة إيرانية تبلغ مساحتها حوالى ٢٠٠ كم٢ فى إحدى النقاط الحدودية الشمالية.

الجدير بالذكر، أنه كان قد تم الاتفاق أثناء إبرام المعاهدة المذكورة، على تشكيل لجنة تتكفل بتسوية كل الأمور لتسليم هذه المنطقة. وبعد شهور، بل سنين ارتابت الحكومة العراقية فى أن أعضاء اللجنة الذين عينهم الشاه، يحرصون على تأجيل العمل. وعندما وصلت الثورة الإيرانية إلى ذروتها؛ امتنع الإيرانيون عن الاجتماعات. أما الخمينى، فقد رفض بعد نجاح الثورة أن يرسل أعضاء جدد إلى لجنة الحدود المتفق عليها؛ فشعر صدام حسين أنه خُدع، فشط العرب تم تقسيمه، ونفذ العراق ما أقرت عليه المعاهدة. أما إيران فقد أخذت دون أن تعطى. وأثناء إحدى خطبه، قام الرئيس العراقى فى يوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٠، وأمام كاميرات التليفزيون بتمزيق وثيقة المعاهدة، التى وقعها بنفسه قبل خمس سنوات فى الجزائر. وبعد خمسة أيام من حادثة التمزيق هذه، بدأ الهجوم العراقى.

ثم كان واضحا، منذ قيام الثورة الإيرانية، أن العراق لن يُسلم إلى الأبد بهذه التسوية؛ فالإطاحة بالشاه وخوف دول الخليج العربى من تصدير الثورة لها، قد خلقا فرصة مناسبة للحرب، التى بدأت شرارتها الأولى يوم ٢٢ سبتمبر. وكم كان التوقيت مريحا بالنسبة للعراق، من حيث إن الولايات المتحدة كانت غارقة فى المعركة الانتخابية وأزمة الرهائن، بينما كان الاتحاد السوفيتى غارقا فى أزمة بولندا وغزوه لأفغانستان.

أما فيما يخص موقف مصر من هذه الحرب فقد وقفت منها موقفا كانت تحكمه عدة اعتبارات وحسابات سياسية، بصرف النظر عن أن طرفى القتال كانا يناصبانها الخصومة السياسية، ومن ثم تدرج موقفها، مع مرور الوقت، من الحياد إلى

الانحياز لحساب العراق، رغم أن القاهرة لم تكن راضية عن استعراض بغداد لقوتها أو أن ينفرد البعثيون بالتحكم فى إيقاع الأحداث بالمنطقة، أو أن يقوموا بدور أساسى فيها. خاصة أنهم هم الذين قادوا عملية التحريض ضد مصر وفرض عزلة سياسية واقتصادية عليها، ربما كان الهدف منها هو استكمال عملية نقل الثقل السياسى العربى من القاهرة إلى بغداد أكثر من أى شىء آخر.

ولم تكن مصر راضية أصلا عن نشوب حرب فى المنطقة، تثير انتباه القوى الكبرى أو تستقطب اهتمامها بعيدا عن السبب الجوهرى للصراع فى الشرق الأوسط، وهو الصراع العربى ـ الإسرائيلى واستمرار احتلال الأراضى العربية. كما لم تكن راضية أيضًا عن أن تهدر الطاقات العربية المختلفة على النحو الذى يجعل إسرائيل هى المستفيد الأكبر.

وفضلا عن الاعتبارات والحسابات السياسية، ارتهن الموقف الرسمى المصرى المعلن من الحرب العراقية ـ الإيرانية، باعتبارات تطور الموقف العسكرى على جبهات القتال بين الطرفين، وبمضاعفات هذه الحرب على المستوى الإقليمى، آخذا فى الاعتبار مدى التأثير النسبى لانتصار طرف على الآخر، على توازنات القوى الإقليمية، من ناحية، وعلى الصراع العربى الإسرائيلى من ناحية أخرى ومن ثم، التزمت مصر الحياد فى بادئ الأمر، ثم أعلنت مساندتها الصريحة، للعراق فى حربه ضد إيران.

ففى بداية الحرب أعلنت مصر رسميا يوم ٢٦/ ٩، على لسان مصدر مسئول، إدانتها لنشوب حرب بين بلدين مسلمين، والتزامها بالحياد التام. وتأكيدا منها على موقفها، فإنها «انطلاقا من مسئوليتها فى المنطقة عربيا وإسلاميا شجبت بشدة مظاهر القتال الدائر بين العراق وإيران، وترى فيها استنزافا لا مبرر له».

وقد شدد الرئيس السادات فى خطاب ألقاه أمام المؤتمر الأول للحزب الوطنى بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٨٠، على قوة موقف بلاده المحايد، أى بعد مضى حوالى أسبوعين من نشوب الحرب حيث قال: «من يضرب الآمنين فى العراق لابد أن

أشجبه، وإذا صدام ضرب الآمنين فى إيران أيضا أشجبه بكل وضوح وصراحة. وأنا حريص على الشعب المسلم فى إيران وحريص على الشعب المسلم فى العراق».

كذلك، صرح بقوله إن الطرف المعتدى هو الطرف البادئ بالحرب و «فى ٩ نوفمبر، أن العراق هى البادئة بالعدوان . . كونها دولة عربية . . لايجعلنى أقول إنها غير معتدية . . لأ . . دولة معتدية فعلا». ثم أكد أيضا على موقف بلاده المحايد بقوله أيضا: «فلا أستطيع أن أختار بين الاثنين . كما يُطلب منى؛ لأنى أعتبر الاثنين مخطئين . . لأنهما دولتان مسلمتان . . من أجل ذلك أنا أعلنت موقفنا أننا ندين الطرفين، لأنه لايجب أن يقتل المسلم مسلما . . هذا فى القرآن».

عندما فشلت المساعى الرامية لوقف إطلاق النار، خلال الأيام الأولى للحرب، أدانت مصر «كلا الزعيمين صدام حسين والخمينى، اللذين لايسعهما على الإطلاق تمثيل التطلعات القومية لشعبيهما».

كما أصدرت هيئة علماء الأزهر الشريف بيانا بتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٨٠، وجهوا فيه نداء إلى كل من العراق وإيران، تدعوهما فيه إلى ضبط النفس واللجوء إلى الأناة والحكمة؛ لأنهم مسئولون أمام الله وأمام مجتمع المسلمين عن تفجير الحرب، التى لن يستفيد منها إلا أعداء الإسلام. وأهاب العلماء فى بيانهم بأولى الأمر فى المجتمع الإسلامى أن يتدخلوا بكل قوة لوقف هذه الحرب ورد الباغى عن بغيه وإقرار الأمن والسلام.

وفضلا عن هذا، ناشد الشيخ «محمد عبدالرحمن بيصار» شيخ الأزهر، الأسبق، «حكام وشعوب العالم الإسلامى أن يحكّموا كتاب الله فيما بينهم من خلافات»، مشيرا إلى رفضه استمرار الحرب تحت شعار الإسلام، على اعتبار «أن الحرب بين مسلم ومسلم غير مشروعة فى كتاب الله» ودعا «المسلمين جميعا ألايظلموا الإسلام».

لقد كانت مصر تدرك تماما أن نشوب هذه الحرب واستمرارها، تعنى حتما

إهدارًا للقدرات العربية الضخمة التى يمكن - إذا أحسن استخدامها - أن تكون سندا قويا للمنظومة العربية بشكل عام، ثم إن إجهاض قوة أى طرف فاعل فى المنظومة العربية يصب تلقائيا فى صالح ميزان القوى الإسرائيلية بقدر ما يُضعف الطرف العربى فى مقابلها. ومن ثم أكدت القاهرة بشكل متكرر على موقفها المحايد.

غير أن عدم استجابة أى من طرفى الصراع لجهود إنهاء القتال، وطول أمد الحرب بينهما، أصبح لايعنى بالضرورة الربط السببى بين استمرار الحرب، بالطرف البادئ فيها، بقدر ما يرتبط أكثر بمن يتحكم فى إيقاعها وتطوراتها. أى أنه إذا كان العراق - فى ظل حساباته الضيقة - هو الطرف البادئ بالحرب، فإنه أصبح لايملك، ولا حتى إيران - فى ظل حسابات القوى الكبرى - القدرة على الخروج من هذه الحرب أو حتى وضع هدنة مؤقتة لها. ولعل مصر كانت توقن تماما، أن حسابات القوى الكبرى، ترمى إلى استمرار أجيج هذه الحرب فى هذه المنطقة بالذات، لاعتبارات كثيرة كانت القاهرة تراها بوضوح تام، منها:

أولا: أن هذه الحرب هى إحدى وسائل تطويق المنطقة العربية والشرق الأوسط بإحكام؛ لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لدول أوربا وأمريكا والاتحاد السوفيتى واليابان. وأن المصالح الغربية توجب استمرار القتال بين إيران والعراق، بما تدفعه دول الخليج من مليارات الدولارات لشراء السلاح، والمليارات الأخرى التى ستدفع فيما بعد لإعادة الإعمار.

ثانيا: أن هذه الحرب هى تفجير الموقف فى الشرق الأوسط بأداة غير تقليدية، ليست إسرائيل طرفا فيها. ومن ثم، إغراق القضية الفلسطينية عن طريق جذب الانتباه بعيدا عن لب الصراع فى الشرق الأوسط - كما سبق الإشارة - ممثلا فى الصراع العربى - الإسرائيلى.

ثالثا: أن هذه الحرب تصب فى صالح إسرائيل؛ لأنها أول المتحفزين لإجهاض أية قوة إضافية للنظام العربى. وهى المستفيد أيضا من تحطيم قدرات شعب مسلم على يد إيران. ومن ثم أدركت مصر أن إسرائيل تعتبر إيران هى أفضل أداة للضغط على العرب فى ذلك الوقت واستنزاف قواهم ومواردهم فى المدى الطويل.

وبالتالى أخذت وسائل الإعلام المصرية تبرز امتعاض القيادة السياسية وسأمها من مزايدة إيران والعراق بالقضية الفلسطينية، فكم من مرة أعلن فيها الرئيس صدام حسين أن هذه الحرب هى من أجل القضية الفلسطينية بينما كانت إيران تعلن فى المقابل أنها أيضا هدفها من الحرب أيضا، وأن الطريق إلى تحرير القدس يبدأ من بغداد.

وفى ضوء تطورات الحرب ورفض الجانب الإيرانى الاستجابة لوقف الحرب، بدأ الموقف المصرى يتطور أيضا نحو الانحياز إلى جانب العراق. وقد اتضح ذلك، عندما طالب الرئيس السادات فى يناير ١٩٨١، الدول الغربية ـ ولسان حاله المعاتبة ـ بما لها من مصالح بالتدخل لاحتواء الموقف بين العراق وإيران. واعتبر أن وقوف الغرب على الحياد ـ منذ نشوب الحرب ـ كان خاطئًا. وحتى لو استدعى تدخله ضرب الطرفين المتحاربين تأمينا لخطوط إمداد البترول.

ثم اتضح انحياز مصر أكثر إلى العراق، عندما صرح الرئيس السادات فى خطاب له يوم ٣١ مارس ١٩٨١ بقوله: «إن مصر باعت للعراق بعض أنواع من الذخائر التى كانت تنقصها وتشعر بحرج من نقصها وذلك وفاء من مصر لموقف العراق، حيث أعطت لمصر، خلال حرب أكتوبر، صاروخ أرض ـ أرض سوفيتى من طراز «لونا»، كان الاتحاد السوفيتى قد فرض حظره على مصر».

وكان التبرير الرسمى، الأكثر تفصيلا، لإمداد العراق بالأسلحة قد جاء فى تصريح آخر للدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت فى منتصف شهر مايو، عندما قال: «هناك ثلاثة معان لإمداد مصر للعراق بالذخيرة، أولها: أن ذلك نوع من رد الجميل لموقف العراق من مصر فى حرب أكتوبر. وثانيهما: أن الهيئة العربية للتصنيع، والتى تنكر لها العرب وقت الشدة، وقفت مع دولة عربية. والمعنى الثالث: يتمثل فى أن مصر كانت ومازالت عليها مسئولية تجاه الإخوة العرب برغم ما يثور من خلافات».

ومنذ ذلك الوقت، تواصلت المساندة المصرية للعراق سياسيا أكثر منها عسكريا

فى حربه ضد إيران، طيلة عهد الرئيس السادات. وليصبح الانحياز للعراق خلال هذه الحرب واحدا من عوامل الخصومة السياسية واستمرارها بين القاهرة وطهران. والتى بلغت حدا ذكره لى القائم بالأعمال الإيرانية الأسبق على أصغر محمدى فى مقابلة لى معه عام ١٩٩٦، بقوله: «إن مصر قامت بتسليم صفقة ذخيرة قيمتها ٢٠ مليون دولار للعراق، بينما كانت هذه الصفقة فى الأساس واجبة التسليم لإيران وليس للعراق؛ لأن طهران كانت قد سددت ثمنها مقدما فى عهد الشاه، غير أن موعد تسليمها تأجل بسبب قيام الثورة. ولما أعلنت الثورة معاداتها لمصر وقطعت العلاقات معها، ثم نشبت الحرب العراقية-الإيرانية، سلمت مصر هذه الصفقة للعراق. أى أن إيران دفعت ثمن ذخيرة مصرية حاربتها بها القوات العراقية». وهذا قول لا نملك تأييده بالإيجاب أو بالنفى؛ نظرا لعدم وجود دليل مادى بين أيدينا عليه. وإنما سقنا هذه الرواية لتدلل على الجو النفسى الذى أحاط بهذه العلاقة حينئذ.

التحريض الإيرانى لقلب نظام الحكم فى مصر

كما سبق القول، لم يكن تطور العلاقات الإيرانية-المصرية بمعزل أبدا عن جملة المتغيرات الإقليمية الأخرى، ولا بمنأى عن التفاعلات الداخلية فى كلا البلدين. وكم كان الارتباط النسبى لعلاقاتهما بجملة هذه المتغيرات وتلك التفاعلات وثيقا للدرجة التى لم تُتح نتائجها أو مضاعفاتها فرصة مناسبة أمام القاهرة أو طهران كى يدركا-بالسرعة المطلوبة-بعضهما البعض على نحو أفضل، منذ عام ١٩٧٩، ومن ثم انعدمت أى فرصة للحد من تدهور العلاقة بينهما.

وفى هذا الإطار، لم يكن مرد حالة الصدام السياسى بينهما إلى أمور تتعلق باستقبال مصر للشاه المخلوع، أو مساندتها لأمريكا أثناء عملية إنقاذ الرهائن، أو الانحياز للعراق فى حربه ضد إيران، أو حتى لتزايد إشارات الاستفزاز والتحريض الصادرة من طهران ضد القاهرة؛ لأنها كانت أمورًا لا تدخل فى عداد الأسباب والدوافع، بقدر ما تدخل فى حساب النتائج المتحصلة من اختلاف جملة التوجيهات السياسية، وكذا تباين التصورات الإستراتيجية بين البلدين.

بعد أن حولت الثورة إيران من بلد محافظ، دأبه السهر على حماية المنطقة من إدخال أى تغيير على بنيتها، إلى بلد ثورى راديكالى يعنى بتصدير الثورة إلى الدول المجاورة لإدخال تغيير على الإقليم. كما حولتها أيضا من بلد سعى فى سبيل إحلال السلام فى المنطقة إلى رافض له ومعارض لأى صيغة له مع إسرائيل. الأمر الذى لم ينعكس سلبا على علاقات إيران بمصر، وحسب. بل انعكس أيضا على مُجمل علاقاتها، مع معظم دول العالم، حيث شهدت أدنى مستويات لها فى تاريخ علاقات إيران الخارجية على الإطلاق. وفضلا عن قطع علاقات إيران مع معظم الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، قطعت أيضا مع معظم الدول العربية، باستثناء سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان مؤدى الافتراق السياسى بين القاهرة وطهران ـ فى ظل الشحن المعنوى المتبادل ـ أن أصبح الرأى العام فى كلا البلدين غير مستعد لإدراك أو فهم سلوك البلد الآخر على نحو لايزيد الخصومة السياسية بينهما. وتتضح أهمية هذه النقطة أكثر إذا علمنا أن الرأى العام فى كل المنطقة العربية وإيران، كان معبأ ضد قبول فكرة السلام بين مصر وإسرائيل؛ بفضل الدعاية المنظمة التى مارستها إيران والأنظمة العربية الراديكالية، على حد سواء، ضد الرئيس السادات والنظام المصرى بشكل عام.

وكم دأبت هذه الدعاية العربية على العمل على زيادة حالة التوتر التى كانت تشهده مصر منذ أحداث يناير ١٩٧٧، مستغلة الصدام الذى وقع بين الرئيس السادات ومعارضيه فى الداخل من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لاسيما مع الجماعات المتطرفة. وقد أجمعت هذه الدعاية على هدف واحد هو حشد الرأى العام المصرى ضد الرئيس السادات وتحريضه على قلب نظام حكمه.

أما من جانبها، فقد دأبت إيران على استثمار الرأى العام العربى المعبأ ـ بطبيعة الحال ـ ضد مصر والنظام فيها. حيث شن النظام الإيرانى وعلى رأسه آية الله خمينى، عملية دعائية منظمة بغرض التحريض لقلب نظام الحكم فى مصر، مستندا فى ذلك على ثلاثة محاور رئيسية هى:

ـ رفض معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية .

ـ الإيحاء الصريح بتآمر الرئيس السادات مع الولايات المتحدة ضد الثورة .

ـ تكفير الرئيس السادات شخصياً .

ولم تكن خطورة الدعاية الإيرانية ضد نظام حكم السادات تكمن فى مجرد تلاقى هذه المحاور مع مفهوم الجماعات الإسلامية المتطرفة وتلقيها لهذه المسائل بمنظورها الخاص ، بقدر ما كانت تكمن أيضا فى كونها محاولة من النظام الإيرانى لاستثمار نتائج ومضاعفات عملية الإحياء الإسلامى التى أخذت مصر تشهدها منذ عام ١٩٦٧ ، عام الهزيمة العسكرية وانهيار القومية العربية .

ومن المعروف ، أن حركة الإحياء الإسلامى التى شهدتها حقبة السبعينيات كانت لها العديد من الأبعاد التاريخية والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والإسلامية المتعلقة بالإسلام ذاته . كما تميزت أيضا بتعدد الجماعات المعنية بهذا الإحياء . وبالقدر نفسه اختلافها حول مفهوم العديد من المسائل مثل : الجهاد وتكفير الحاكم والقضية الفلسطينية والمجتمع المعاصر . وطبقا للمعايير الخاصة التى كانت تؤمن بها بعض هذه الجماعات المتطرفة مثل جماعة الجهاد (فرع صالح سرية)، أصدرت أحكاما بالكفر على نظام الرئيس السادات «الطاغوتى» كما رفضت عملية السلام مع إسرائيل .

وقد وردت إشارات عديدة ومتنوعة فى خطب وأحاديث آية الله خمينى ضد النظام المصرى وضد الرئيس السادات وتشكك فى سلامة إسلامه ومن ثم تكفيره . فيقول ، على سبيل المثال وليس الحصر : «إسلام ذلك المصرى ـ السادات ـ مثل إسلام صدام حسين . . إسلام لايتجاوز إطاره اللفظى ويجيز لأتباعه أن يقيموا قواعد لمحاربة الحكومة الإسلامية فى إيران ، وأن يبرموا معاهدات مع الكافر لقمع المسلم . . هذا هو إسلام السادات» .

ثم إن الرئيس السادات ، فى إدراك آية الله خمينى ، حينئذ ، لم يكن مجرد خصم يحارب الحكومة الإسلامية فى إيران وحسب ، بل إنه «طاغوت» يضطهد

المسلمين المصريين المستضعفين، أى الجماعات الإسلامية، ومن ثم علق على اعتقالات سبتمبر فى مصر بقوله: «لقد أدى السادات اليوم خدمة لإسرائيل من خلال عملية الاعتقالات الواسعة التى نفذها بحق الإخوان المسلمين فى مصر، بعد أن أذهب تحالفه مع أمريكا وإسرائيل بكرامة الأمة العربية».

وكم دعا آية الله خمينى الشعب المصرى إلى «الثورة» ضد هذا الرئيس «الخائن» و«الكافر» و«العميل» كما كان يصفه فى كل موقف يرد ذكره، وكم كان الخمينى سعيدا هائما عندما اغتيل الرئيس السادات يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، لدرجة أنه وجه نداء إلى الشعب المصرى أذيع فى اليوم التالى ٧ أكتوبر بمناسبة عيد الأضحى، يحرضه فيه على اقتناص هذه الفرصة لقلب نظام الحكم، نورد نصه على النحو التالى، بوصفه نموذجا من نماذج التحريض الإيرانى ضد النظام المصرى:

«. . . ألا إن اتكال هذه الأمة هو على الله وحده، أما اتكال الحكومة المصرية فهو على أوربا وأمريكا والاتحاد السوفيتى. إننى أذكركم وأنبئكم بأنكم على خطأ إذ تخليتم عن التوكل على الله وابتدعتم الاتكال على القوى الدنيوية مثل الاتحاد السوفيتى وأمريكا. . .

حسنا إذ ما هو الداعى لأن يُلقى رجل كهذا [السادات] بنفسه فى هذا الفخ، إلا لأنه كان محتاجا لمثل هذه الأكاذيب المتنوعة ولمثل هذه المؤامرات».

«وها نحن رأينا، قبل أن يسقط السادات، أن أمريكا كانت بصدد تعيين خليفة له. إذن السادات كان حيا، وكان يتخبط مثل الحيوانات. إلا أن أمريكا، كما توقعت، أن من سيحل محله سيكون مثل هذا الخادم الذى أهدر كل ما يملك من كرامة فى خدمة أمريكا. ولذا فإن اليوم الذى قُتل فيه، عمت السعادة كل مصر. أما هذا الرئيس المفروض الثانى [مبارك] فقد وضع سلطاته كافة تحت تصرف أمريكا، قبل أن يصل إلى الرئاسة. وأعلن تضامنه مع إسرائيل وأمريكا مثل سلفه الصالح!! الذى وصل إلى جهنم بواسطة غضب الشعب ولسوف يُوصل هذا الآخر أيضا إلى نفس المصير.

يجب على الشعب المصرى أن يعلم أنه لو انتفض، مثلما انتفضت إيران، على المؤامرات فلسوف ينتصر. وعليه ألا يخشى الحكومة العسكرية وألا يعبأ بها. وعليه أن يلفظ هذه الحثالة الأمريكانية إلى الخارج.

يجب على الشعب المصرى ألا يركن، حتى لا تضيع هذه الفرصة. وعليه أن يستجمع قواه ويفرض نفوذه على نفسه، فاليوم هو اليوم الذى يتعين فيه على الشعب المصرى أن يقوم فيه بالثورة، فاليوم هو يوم ضعف هذه الحكومة. وهنا على هذا الشعب أن يعبر عن قوته وألا يعبأ بهذه الحكومة العسكرية، ويضرب بقراراتها عرض الحائط. وأن يطيح بهذه الحكومة العسكرية فى الشارع، تلك الحكومة التى تريد محاربة الإسلام بأسنَّة الرماح. وها هى تقول صراحة إنها سوف تسحق أى وفىّ للإسلام.

إنه لواجب على الشعب المصرى وواجب على علماء الدين - و ليس على فقهاء السلطان - أن يهبوا جميعا فى سبيل الله وللذود عن الإسلام فى هذا البلد.

وإلا فما هو العذر أمام فقهاء مصر، وحكومته قد أعلنت عداءها السافر للإسلام، حتى قبل أن تتولى الحكم، وأنها سوف تسحق كل من سيكون على صلة بالإسلام.

فما هو العذر إذن أمام علماء الإسلام فى مصر. هل سيجلسون وينصتون فقط حتى يُغلبوا مرة أخرى؟ فى حين أنكم اليوم أنتم الغالبون. والشعب المصرى اليوم هو الذى فى يده القوة. وليس معلوما ما إذا كان الجيش مع الحكومة أم لا ؟ اللهم إلا إذا كانت ألاعيب أمريكا مُنطلية عليه. والجيش المصرى هنا لو أراد أن يساند هذه الحكومة التى أعلنت، فإنه بهذا سوف يعلن أنه تابع لأمريكا وإسرائيل ولسوف يخنق كُل من يتكلم عن الإسلام.

ألا أيها الشعب لا تدع الجيش المصرى يجلب على نفسه العار فلا تترك له الفرصة ليركن بجانب إسرائيل. ويحكمك وبالتالى تهيمن إسرائيل وأمريكا على مقدراتك».

والواقع أن أحداث المنصة قد غطت على أى قول أو فعل خارجى أريد به تحريض الشعب المصرى ضد نظام الحكم، ومن ثم يمكن القول بأن أحدا من مصر لم يسمع بنداء آية الله خمينى المذكور، ولا بغيره مما كانت الإذاعات العربية ـ لاسيما السورية والليبية ـ تبثه ليل نهار ضد النظام المصرى.

ومع هذا تجاوز الاهتمام الإيرانى عملية التحريض الشعبى ضد النظام فى مصر، إلى محاولة تبنى الجماعات الإرهابية التى كانت تطلق عليهم وسائل الإعلام الإيرانية إلى وقت قريب «الثوار المسلمين» فى مصر، نظرا لمجرد أنها كانت تعمل على زعزعة الاستقرار فيها. وهذا ما استمر بعد ذلك حتى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك.

ونخلص من كل ما سبق، أن العلاقة بين مصر وإيران أخذت تشهد مرحلة من الخصومة السياسية العاتية والتنافر الإقليمى الشديد منذ قطع العلاقات السياسية بينهما عام ١٩٧٩، تبادلا خلاله الحملات الإعلامية والدبلوماسية الضارية، حول مجموعة من القضايا الخلافية التى كانت تمثل فى حد ذاتها انعكاسا لتباين الرؤى السياسية واختلاف التصورات الإستراتيجية بين البلدين. ومن بين هذه القضايا التى كانت تمثل مبررات أساسية لهذا التقاطع بين مصر وإيران بعد الثورة الإيرانية: استقبال مصر للشاه المخلوع بوصفه لاجئا سياسيا ومساندة مصر للولايات المتحدة أثناء أزمة الرهائن والانحياز للعراق ضد إيران، وأخيرا محاولات إيران لتحريض الشعب المصرى على قلب نظام الحكم.

وهكذا، فقد انقلبت العلاقات الإيرانية ـ المصرية من تحسن وتعاون كبيرين فيما بين أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٩، إلى تدهور وصدام شديدين منذ قيام الثورة، ليهدر البلدان أكثر من ربع قرن من قطيعة سياسية لاتزال مستمرة حتى كتابة هذه السطور، ولعل استمرار هذه القطيعة طيلة هذه المدة يمثل إشكالية كبيرة ويثير علامات استفهام حول الأسباب والدوافع الحقيقية التى تقف وراء ذلك.

خاتمـــة

- ارتهنت طبيعة العلاقات الإيرانية - المصرية، فيما بين أعوام ١٩٧٠ و١٩٨١، بأبعاد مجتمعية وإقليمية ودولية موضوعية، شكلت فى مجملها البيئة التى تبلورت فيها هذه العلاقة وتفاعلت معها وتطورت فى ظلها.

- إذا كانت مصر قد أعادت تقويم موقفها تجاه إيران بعد حرب يونيو ١٩٦٧، فإن هذه الحرب قد جعلت مصر تدرك أيضا مدى وزن وتأثير الولايات المتحدة فى المنطقة، وأن توقن أيضًا أن مفتاح حل القضية العربية ليس بيد موسكو، بقدر ما هو فى يد واشنطن؛ الأمر الذى كان يمثل بعدا مهما لأن تستأنف القاهرة علاقاتها مع طهران فى أغسطس ١٩٧٠.

- وفى هذا الإطار، أدركت مصر فى عهد الرئيس السادات أنه بقدر ما اتسعت المسافة الحقيقية بين القاهرة وموسكو، بقدر ما كان يعنى تقريبا للمسافة بين القاهرة وواشنطن، وبالتالى خرق السادات تحالف بلاده مع الاتحاد السوفيتى، وأخذ فى الاتجاه غربا.

أصبح الهدف الرئيسى للسياسة الأمريكية هو أن يُوضِّح للسادات بأن الوجود السوفيتى فى بلاده يمثل عقبة فى سبيل استرداد سيناء. وأن أى سلاح سوفيتى لمصر سيقدم فى مقابله مزيد من الأسلحة الأمريكية لإسرائيل ومن ثم أخذت مصر تتحرك، باتجاه استدعاء لدور أمريكى صريح فى حل معضلة الصراع العربى - الإسرائيلى. وذلك فى علاقة عكسية حسمت معها القاهرة علاقاتها مع موسكو.

- نجح الشاه، خلال عقد السبعينيات، فى تعظيم مكانة إيران الإقليمية والدولية،

حتى أصبح تحرك بلاده أكثر استقلالية وحيادية داخل الجماعة الدولية. ولدرجة أنه أخذ فى إحداث تغيير تدريجى فى موقف بلاده من الدولتين العظميين، مجاريا فى ذلك خط الوفاق بينهما. الأمر الذى كان له مردود إيجابى أيضًا فى أن تقوم إيران بلعب دور متوازن نسبيا تجاه الصراع العربى-الإسرائيلى.

فرضت حرب أكتوبر ١٩٧٣، واقعا جديدا فى منطقة الشرق الأوسط وأثرت أيضًا على هيبة إسرائيل الإقليمية؛ ومن ثم مكانتها فى السياسة الإيرانية، للدرجة التى أصبحت طهران تعتبر علاقاتها معها إحدى العورات التى يجب التستر عليها. وبالقدر نفسه، أدت هذه الحرب إلى تزايد التقارب الإيرانى باتجاه مصر.

- نجح الرئيس السادات فى تحويل دور إيران الإقليمى والدولى إلى رصيد إقليمى ودولى مضاف إلى الموقف المصرى. كما استطاع أن يحول موقف الشاه، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلى موقف مساند لتحركاته. وقد تجلى ذلك فى أثناء مفاوضات فك الاشتباك الأول (يناير ١٩٧٤) والثانى (سبتمبر ١٩٧٥) وفى إعلان الشاه مساندته الصريحة لعقد مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد بلغ انحياز الشاه لموقف السادات فى كل ما يراه لصالح بلاده، أن كانت تل أبيب قلقة من أن تقطع طهران علاقاتها معها.

- إذا كانت العلاقة الشخصية الوطيدة، التى جمعت بين الشاه والسادات ترجع لأسباب تتصل بذلك التشابه النسبى فى الخصائص والسمات الشخصية، فإنها كانت تقوم بينهما لأسباب تتعلق أيضا بتقارب تصوراتهما الإستراتيجية ورؤيتهما للنظام الإقليمى.

- تميز التعاون الاقتصادى بين إيران ومصر، فيما بين أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٧، بالعديد من الخصائص، التى مثلث فى حد ذاتها دوافع لتنوع أوجه هذا التعاون والتوسع فيه. ولعل كثافة وارتفاع مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة وتعدد اتفاقيات التعاون الاقتصادى والتجارى كانت تمثل مؤشرات بارزة على أن البلدين نجحا فى تنفيذ أضخم تعاون اقتصادى فى تاريخ علاقاتهما على الإطلاق.

- إذا كانت خصائص البيئة الخارجية، التى أحاطت العلاقات الإيرانية-المصرية

فيـما بين أعوام ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، تحمل عوامل افتراق سياسى بين البلدين ، فإن العوامل المجتمعية الإيرانية كانت تمثل واحدة من أهم عوامل الخصومة العنيفة بينهما .

- إذا كانت المنطلقات الأيديولوجية للنظام الثورى فى طهران ، فضلا عن شعاراته الداخلية والخارجية ، كانت تنطوى على حكم مسبق تجاه العديد من القضايا السياسية . فإن المصلحة الإيرانية قد التقت مع جهود دول الرفض فى نقطة واحدة ، هى تأكيد العزلة الإقليمية على مصر ؛ ومن ثم أصدر آية الله خمينى قراره بقطع العلاقات معها .

- إذا كان قرار قطع العلاقات الإيرانية - المصرية ، يمثل استجابة لرفض النظام الثورى لصيغة السلام التى تبناه الرئيس السادات لحل الصراع مع إسرائيل فإنه كان يمثل أيضًا الفرصة المواتية لإسرائيل - للمرة الثانية - أن تلعب دورا انقساميا فى العلاقة بين القاهرة وطهران ، مثلما أتيح لها أن تلعبه ، عندما رفضت مصر اعتراف إيران بإسرائيل عام ١٩٦٠ ، عام قطع مصر علاقاتها مع إيران .

- كان رفض إيران لعملية السلام . يشكل الوسيلة المثلى ، حينئذ ، للتمدد فى مساحة الانفراط العربى ، الذى كان قد بلغ حدا يمكن أن نسميه - فى ظل العزلة التى فرضتها الدول العربية على مصر - اللامشروع العربى .

- ارتبط سلوك القاهرة وطهران ، عقب قطع العلاقات ، ارتباطا عضويا بمدى إدراك النخبة السياسية ومفهومها للطرف الآخر ، وكذلك للعناصر المكونة لإستراتيجيته . كما ارتبط أيضا بمفهوم كل منهما لدوره وثقله الإقليمى .

- لم تكن التصريحات أو البيانات الرسمية الصادرة عن كل من القاهرة وطهران ، هى المؤشر الوحيد الذى كان يشخص مدى تدهور العلاقة بين البلدين . حيث تجسدت مظاهر هذا التدهور فى العديد من القضايا الخلافية الرئيسية الأخرى ، منها استقبال مصر الشاه لاجئا سياسيا ومساندتها للقوات الأمريكية أثناء عملية تحرير الرهائن وانحيازها للعراق أثناء الحرب . وكذلك تزايد إشارات التحريض الإيرانية لقلب نظام الحكم فى مصر .

أهم المراجـــع

أولا: العربيــة

(١) أحمد بهاء الدين: محاوراتى مع السادات، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٧ .

(٢) أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة، كتاب الحرية (٢٢) ط١ ، القاهرة، ١٩٨٩ .

(٣) أسد الله علم: الشاه وأنا، المذكرات السرية لوزير البلاط الإيرانى أسد الله علم إعداد: على ناغى على خانى، تعريب فريق من الخبراء العرب، ط١ ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣ .

(٤) أنيس منصور: الدين والديناميت، ط١ ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨ .

(٥) آية الله خمينى: دروس فى الجهاد والرفض، دون مكان، ١٩٧٨ .

(٦) جرهارد كونسلمان: سطوع نجم الشيعة، ترجمة محمد أبو رحمة، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٣ .

(٧) جمال على زهران: السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، مكتبة مدبولى، ١٩٧٨ .

(٨) سعيد الصباغ: العلاقة بين القاهرة وطهران، تنافس أم تعاون، ط١ ، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

(٩) سيد جلال الدين مدنى: تاريخ إيران السياسى المعاصر، ترجمة سالم مشكور، ط١ منظمة الإعلام الإسلامى، طهران، ١٩٩٣ .

(١٠) شميوئيل سيجيف: المثلث الإيرانى «جزءان»، ط١ ترجمة غازى السعدى، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣ .

(١١) مجموعة باحثين: إيران ١٩٠٠- ١٩٨٠، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بدون، ١٩٨٠.

(١٢) مجموعة خطب وأحاديث الرئيس السادات من يناير ١٩٧٤ حتى يونيو ١٩٧٥، الهيئة العامة للاستعلامات.

(١٣) محمد الطويل: لعبة الأمم والسادات، ط١، دار الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨.

(١٤) محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومى فى عصر التحديات، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.

(١٥) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، ط١ (فى مصر) مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

(١٦) ـــــــــــ: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، ط٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨.

(١٧) محمود رياض: مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ - ١٩٧٨) جزءان، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧.

(١٨) ويليام ب. كوانت (محرر): كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٩.

ثانيا: الفارسية

(١) امام در برابر صهيونيسم، مجموعهء ديدگاها وسخنان إمام در بارهء رژيم اشغالگر قدس، دفتر سپاه پا سداران انقلاب اسلامى، بمناسبت روز قدس، تهران، ١٣٦١هـ. ش.

(٢) امير رضا ستوده وحميد كاويانى: بحران ٤٤٤ روزه تهران، چاب اول، مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، تهران، ١٣٧٩هـ. ش.

(٣) پرويز راجي : خدمتگزار تخت طاووس، ترجمه ج. أ. مهران، چاب دهم، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣٧٤ هـ. ش.

(٤) دانشـجويان پيـروى خط إمام : اسناد لانهء جـاسـوسى، شـوروى، شـرق تجاوزگر، بخش اول، مركز نشر اسناد لانهء جاسوسى، تهران، بى تاريخ.

(٥) ـــــــــــــ : اسناد لانهء جـاسـوسى، (٥٤) ودخـالتـهـاى امـريكا در كشـورهاى اسلامى، مـصر، مركز نشـر اسناد لانهء جـاسوسى، تابسـتان، ١٣٦٤ هـ. ش.

(٦) صفاء الدين تبرائيان : سراب يك ژنرال، بازشناسى نقش ارتشيد طوفانيان در حـاكميت پهلوى دوم، چاب اول، مؤسسه مطالعات تاريخ معـاصر ايران، ١٣٧٧هـ. ش.

(٧) عبد الرضا هوشنلم مهدوى : سياست خارجى ايران در دوران پهلوى ١٣٠٠ - ١٣٥٧، چاب سوم، نشر البرز، تهران، ١٣٧٥هـ. ش.

(٨) على رضـا ازغندى : روابط خـارجى ايران «دولت دست نشـانده» ١٣٢٠ - ١٣٥٧، چاب اول، نشر قومس، تهران، ١٣٧٦هـ. ش.

(٩) گزيده اسناد روابط خارجى ايران ومصر، جلد دوم، سـوم، اداره انتشـارات اسناد تاريـخى، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، وزارت امور خـارجه، تهران، ١٣٧٤هـ. ش.

(١٠) مـارك گـازيورسكى : سيـاست خـارجى امريكا وشاه، ايجاد يك حكومت سلطه پذير در ايران، ترجـمه جـمشيد زنگنه، چاب دوم، مؤسسه خدمات فرهنگى رسا، تهران، ١٣٧٣هـ. ش.

(١١) محمد اختريان : نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسى اجتماعى ايران، چاب اول، انتشارات علمى، تهران، ١٣٧٧هـ. ش.

(١٢) محمد رضا پهلوى : پاسخ به تاريخ، ترجمه حسين ابوترابيان، چاب اول، چابخانه رخ، تهران، ١٣٧١ هـ. ش.

(١٣) ويليام سوليوان : مأموريت در ايران، ترجمه محمود مشرقى، چاب دوم، نشر سازمان انتشاوات هفته، تهران، آذرماه ١٣٦١هـ. ش.

(١٤) ويليام شوكوراس : آخرين سفرشاه، سرنوشت يك متحد امريكا، ترجمه عبد الرضا هوشنگ مهدوى، چاب دهم، تهران، ١٣٧٦هـ. ش.

ثالثا : الدراسات غير المنشورة

(١) محمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ - ١٩٨١، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

(٢) على بالين پرست : بررسى روابط جمهورى إسلامى وجمهورى عربى مصر (باتأكيد برراهاى عملى گسترش روابط) بايان نامه تحصيلى جهت اخذ درجه كارشناس ارشد، رشتهء علوم سياسى، دانشگاه آزاد إسلامى (واحد تهران) سال تحصيلى ٧٦ - ١٣٧٥هـ. ش.

رابعا: الدوريات والمجلات والصحف

(١) السياسة الدولية، ع (٤٥)، يوليو ١٩٧٦.

(٢) الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوى السادس الصادر عن مركز ابن خلدون ١٩٩٩.

(٣) سجل العالم العربى وثائق وأحداث وآراء سياسية، موسوعة سياسية تصدر عن دار الأبحاث والنشر، بيروت الأعداد من أكتوبر ١٩٧٠، حتى يوليو ١٩٧٧.

(٤) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثالث، ١٩٧٦. والعدد الثانى (المجلد الثلاثون) ١٩٧٧.

(٥) مجلة أكتوبر : (ع ١٦٦)، ١٩٧٩/١٢/٣٠ و(ع ١٩٢)، ١٩٨٠/٦/٢٩.

(٦) مـــجلة الإخـــاء: الإعـــداد مـن (ع ٣٦٠) ٢١/ ٢/ ١٩٧٤م حـــتى (٥١٠) ١١/ ١٠/ ١٩٧٥.

(٧) الأهرام الاقتصادى: (ع ٤٨٣) ١/ ١٠/ ١٩٧٥ .

(٨) المصرى: ٢٣/ ٦/ ١٩٥١ .

(٩) الأهرام: الأعداد من ٧/ ٤/ ١٩٧١ حتى ١٥/ ٥/ ١٩٨١ .

(١٠) روابط خارجي إيران درسال ١٣٤٧هـ. ش، گزارش ساليانه اخبار واسناد اداره انتشارات ومدارك وزارت امور خارجه حتي عدد ١٣٥٣هـ. ش.

(١١) خاورميانه (فصلنامه) شماره (٤)، سال دوم، زمستان، ١٣٧٤هـ. ش.

(١٢) قيام ١٥ خرداد ١٣٤٢، (١٤) چاب اول، دفتر ادبيات انقلاب إسلامى، تهران ١٣٧٦هـ. ش.

(١٣) إطلاعات: الأعداد من ٢٨/ ٥/ ١٩٧٤، حتى ٢٣/ ٩/ ١٩٧٨ .

(١٤) كيهان: الأعداد من ٢٥/ ٥/ ١٩٧٤، حتى ٩/ ٨/ ١٩٧٩ .

(١٥) رستاخيز: أعداد: ١٧/ ١/ ١٩٧٦، ١٧/ ٩/ ١٩٧٨، ١٩/ ٩/ ١٩٧٨ .

(١٦) آيندگان: أعداد: ٦/ ٣/ ١٩٧٩، ١٠/ ٣/ ١٩٧٩ .

عن المؤلف

د. سعيد محمد الصباغ

من مواليد قرية «شبرا هرس» طوخ بمحافظة القليوبية عام ١٩٦٧ .

مدرس بكلية الآداب جامعة عين شمس .

(ويعمل حاليا أستاذا مساعدا بكلية اللغات والترجمة، جامعة الملك سعود) .

حصل على:

* ليسانس آداب، جامعة عين شمس ١٩٨٩ .
* ماجستير فى تاريخ إيران السياسى فى كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٩٥ .
* دكتوراه فى العلاقات المصرية ـ الإيرانية فى كلية الآداب، جامعة عين شمس ٢٠٠١ .

النشاط العلمى:

* فضلا عن كونه عضو هيئة تدريس، وشارك فى الإشراف على عدد من الرسائل العلمية، ما بين ماجستير ودكتوراه، فقد عمل باحثا مساعدا ثم باحثا بمركز بحوث الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس، فيما بين عامى ١٩٩٦ - ٢٠٠٥، وله أكثر من عشرة بحوث علمية فى دراسة وتحليل الشأن الإيرانى عامة والاتجاهات السياسية الإيرانية خاصة .
* كما صدرت له ثلاثة كتب تحت عنوان :

١ ـ تاريخ إيران السياسى ١٩٠٠ - ١٩٤١ ـ جذور التحول .

٢ ـ العلاقة بين القاهرة وطهران، تنافس أم تعاون؟

٣ ـ مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية (مترجم عن الفارسية) .

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



تبدو القطيعة التى عرفتها العلاقات المصرية - الإيرانية منذ عام ١٩٧٩، بعد استيلاء الثورة الإسلامية على الحكم فى البلاد وكأنها لغز بالنسبة لكثير من المصريين والعرب، بذات الدرجة التى بدا بها الوصال بين البلدين الذى عرفته تلك العلاقات خلال الفترة التى أعقبت وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وحتى بدايات الثورة الإسلامية بعد ثمانى سنوات، إذ كانت من قبل يغلب عليها لون من الجفاء نتيجة للعلاقات الخاصة التى ربطت بين الشاهنشاه الجالس على عرش الطاووس وبين إسرائيل.

الكتاب الذى بين أيدينا الذى وضعه الدكتور سعيد الصباغ يسعى إلى تفسير هذا اللغز ونرى أنه من خلال دراسة موضوعية معتمدة، عرض فيها لكل وجهات النظر، المصرية والإيرانية، ساعده فى ذلك معرفته باللغة الفارسية، وقد تمكن من التوصل إلى الحل.





دار الشروق
www.shorouk.com